عمادة الدّراسات العليا

جامعة القدس

أمن وحراسة المسجد الأقصى المبارك من عام 1948م حتى عام 2000م
دراسة تاريخية وثائقيّة

رضوان جمال محمد عمرو

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440هـ / 2019م

أمن وحراسة المسجد الأقصى المبارك من عام 1948م حتى عام 2000م
دراسة تاريخية وثائقية

إعداد :

رضوان جمال محمد عمرو

بكالوريوس إدارة الأعمال – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

بإشراف : الدكتور ناجح داود أحمد بكيرات .

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات المقدسيّة
من معهد الدراسات العالمية/ عمادة الدّراسات العليا/ جامعة القدس

1440هـ / 2019م

جامعة القدس

عمادة الدّراسات العليا

برنامج الدّراسات المقدسيّة

إجازة الرّسالة

أمن وحراسة المسجد الأقصى المبارك من عام 1948م حتى عام 2000م

دراسة تاريخية وثائقيّة

اسم الطالب : رضوان جمال محمد عمرو

الرقم الجامعي : 21312024

المشرف : د. ناجح داود أحمد بكيرات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في المسجد الأقصى المبارك بتاريخ: 2019/1/28 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1- رئيس لجنة المناقشة: د. ناجح داود بكيرات التوقيع:.....

2- ممتحناً داخليّاً : د. يوسف سعيد النتشة التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجيّاً : د.ابراهيم حسن أبوجابر التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1440هـ / 2019م

الإهداء

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، الذي أوصانا بالقدس ومسجدها الأقصى المبارك فتحاً ورعاية وتعميراً وتحريراً ...

إلى سائر الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام، الذين عمّروا المسجد الأقصى المبارك وارتحلوا إليه وسكنوا جواره، وجاهدوا لتحريره، وسلّموا عهدته في ليلة الإسراء والمعراج لخاتمهم الصّادق الأمين ...

إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلّم والتّابعين، الذين حملوا اللّواء وفتحوا بيت المقدس، وطهّروا المسجد الأُقصى المبارك وحرسوه ...

إلى رجال التحرير الصّلاحي المخلصين ...

إلى رجال التحرير المرتقب بعد حين ...

إلى حرّاس المسجد الأقصى المبارك الميامين ...

إلى شباب وفتيات المسجد الأقصى المبارك المرابطين ...

إلى والدي الحبيب د.م. جمال عمرو، ووالدتي المرابطة أ. زينة عمرو ...

إلى زوجتي الغالية فاطمة بكيرات وأبنائي جنّة وجمال ومريم وسندس ...

إلى سائر المجاهدين والمرابطين والشهداء والجرحى ورفقاء الأسر ...

أهدي هذه الدّراسة

من قلب المسجد الأقصى المبارك

رضوان جمال محمد عمرو

إقرار :

أقر أنا معدّ الرسالة، بأنها قدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصّة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

التوقيع : .....

رضوان جمال محمد عمرو

التاريخ: 2019/1/28

شكر وعرفان

إلى الأستاذ الدكتور ناجح داود أحمد بكيرات – نائب مدير عام أوقاف القدس للشؤون الإدارية ومدير المسجد الأقصى المبارك سابقاً. على جهوده الطيبة في الإشراف والتوجيه خلال إعداد هذه الرسالة .
إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الدكتور يوسف سعيد النتشة والدكتور إبراهيم حسن أبو جابر
إلى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدّسات الإسلامية الأردنيّة ...

إلى الزملاء الأعزاء في دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك ...

إلى جميع حراس المسجد الأقصى المبارك منذ انطلاق مسيرة هذا القسم ...

إلى كل من عمل على توثيق الأحداث الواردة في هذه الرسالة على أمل أن ترى النور يوماً ...

إلى الزملاء في مركز ترميم المخطوطات وقسم إحياء التراث الإسلامي في المسجد الأقصى المبارك

إلى الطاقم الإداري والأكاديمي لكلية الدراسات العليا وبرنامج ماجستير الدراسات المقدسيّة في جامعة القدس ...

إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرّسالة إلى النور ...

لكم منّي خالص الشكر والتقدير

التعريفات والمختصرات

فيما يلي قائمة تعريف ببعض المصطلحات والمختصرات المستخدمة في متن وهوامش وتوثيق هذه الدراسة:

	المصطلح /المسمّى	التعريف
1-	سجلات " أحوال المسجد الأقصى المبارك " . ويرمز لها بالاختصار: **(س.أ)**	**التعريف** : هي سجلات إدارية أمنية يوثّق فيها توزيع الحراس ووظائفهم اليومية وأهم المستجدات والأحداث في المسجد الأقصى لحظة بلحظة، ويتم كتابتها بواسطة مراقب الأحوال في مكتب أحوال المسجد الذي تتم منه قيادة وتوجيه وحدات الحراسة المختلفة، ويتلقى بدوره من الحراس تحديثات مستمرة حول كل المستجدات الإدارية والأمنية وتحركات الحراس في المسجد . **الفترة** : بدأ استخدامها من تاريخ 15 أيار1970 بشكل متصل حتى اعداد هذه الدراسة **العدد** : (201) سجلاً، من عام 1970م حتى نهاية عام 2015م **الحفظ** : جمعها الباحث خلال عمله على هذه الدراسة من مواقع متفرقة في المسجد الأقصى وحفظها في مركز ترميم المخطوطات، ثم رتّبها زمنياً وفهرسها، وصوّرها إلكترونياً من بدايتها حتى نهاية عام 2000م في أكثر من (45,600) صورة ديجيتال .
2-	سجلات " فتح وإغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك " ويرمز لها بالاختصار: **(س.ب)**	**التعريف** : هي ملفات فيها نماذج يومية ، يتم تعبئتها من قبل مراقب أحوال المسجد الأقصى ورؤساء وحدات الحراسة، وتتضمن تقريراً مختصراً عن المواعيد اليومية الفعلية التي تم فيها فتح واغلاق جميع أبواب المسجد، والحالة التي كانت عليها الأبواب، وأسماء الحراس الذين قاموا بالمهمة . **الفترة** : بدأ استخدامها مطلع عام 1992م وبشكل متصل إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة. **العدد** : (25) ملفاً، من كانون ثاني 1992م حتى كانون أول 2012م . **الحفظ** : رتّبها الباحث وفهرسها وحفظها في قسم إحياء التراث الإسلامي بالمسجد الأقصى.
3-	سجلات " اثبات دوام الحرس" ويرمز لها بالاختصار: **(س.د)**	**التعريف** : هي سجلات إدارية يدوّن فيها يومياً ملاحظات الدوام من إجازات وساعة حضور وانصراف لكل حارس من لوحدات الحراسة الأربعة . **الفترة** : بدأ استخدامها اعتباراً من 1تشرين ثاني 1984 وحتى إعداد هذه الدراسة . **العدد** : (166) سجلاً، للفترة من 1 تشرين ثاني 1984 حتى 6 كانون أول 2012 موزعة كالآتي: - سجلات اثبات دوام الوحدة النهارية الأولى : (51) سجلاً منها سجلين مفقودين . - سجلات اثبات دوام الوحدة النهارية الثانية : (53) سجلاً منها (10) سجلات مفقودة . - سجلات اثبات دوام الوحدة الليلية الأولى : (31) سجلاً

		منها (3) سجلات مفقودة . - سجلات اثبات دوام الوحدة الليلية الثانية : (31) سجلاً منها (3) سجلات مفقودة . **الحفظ** : جمعها الباحث من مواقع مختلفة في المسجد الأقصى وحفظها في قسم إحياء التراث الإسلامي في المسجد، ثم فرزها حسب وحدات الحراسة، ثم رتبها زمنياً وفهرسها .
4-	سجلات " الوظيفة اليومية والأسبوعية " ويرمز لها بالاختصار: **(س.و)**	**التعريف** : سجلات إدارية، يوثق فيها مكان عمل كل حارس يومياً أو أسبوعياً، حيث يتغير موقع كل حارس ومهامه بشكل شبه يومي . **الفترة** : بدأ استخدام سجلات الوظيفة اليومية في 12 شباط 1970 وحتى إعداد هذه الدراسة، أما سجلات الوظيفة الأسبوعية فاستخدمت في الفترة من 7 نيسان 1984 حتى 25 حزيران 1988 فقط ثم استغني عنها . **العدد** : (61) سجلاً ، موزعة كما يلي : - سجلات الوظيفة اليومية : (51) سجلاً منها (4) سجلات مفقودة . - سجلات الوظيفة الأسبوعية : (10) سجلات **الحفظ** : رتّبها الباحث وفهرسها وحفظها في قسم إحياء التراث الإسلامي بالمسجد الأقصى.
5-	مجموعة تقارير " أمن المسجد الأقصى المبارك" ويرمز لها بالاختصار : **(ت.أ)**	**التعريف** : هي مجموعة من التقارير والمذكرات الأمنية التفصيلية عن أحداث واقتحامات المسجد الأقصى. تم اعدادها من قبل الحراس ورؤساء الوحدات وقيادة قسم الحراسة، لغاية معالجة هذه الأحداث والإعتداءات وتوثيقها بعد وقوعها لمقتضيات العمل الرسمي لدائرة الأوقاف الإسلامية، أو بهدف التحذير من مخاطر واحتمالات أمنية للعمل على تفاديها . **الفترة** : منذ تأسيس القسم عام 1948م وكتابتها مستمرة حتى اعداد هذه الدراسة . **العدد** : أكثر من ألف تقرير أمني . **الحفظ** : عمل الباحث خلال إعداد هذه الدراسة على جمعها في مركز ترميم المخطوطات وترتيبها موضوعياً، ثم زمنياً، وفهرستها وتصوير ما يلزم غايات هذه الدراسة منها .
6-	مجموعة وثائق "متفرقات قسم الحراسة" ويرمز لها بالاختصار : **(و.ق)**	**التعريف** : هي مجموعة من المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية لقسم الحراسة . سواء داخل هيكلية القسم، أو بين إدارة القسم ودائرة الأوقاف الإسلامية، أو مع الأقسام الأخرى العاملة في المسجد الأقصى. بما تحمله هذه المراسلات من تعليمات وشكاوى وطلبات وقرارات ذات علاقة بقسم الحراسة ووحداته وحراسه وأدائهم العام . وقليل من الوثائق صنّفت ضمن المجموعة من قبل عام 1948م . **الفترة** : منذ تأسيس القسم عام 1948م، وكتابتها مستمرة حتى اعداد هذه الدراسة **العدد** : حوالي 1500 وثيقة من المراسلات والمذكرات الإدارية . **الحفظ** : عمل الباحث خلال إعداد هذه الدراسة على فرزها موضوعياً ثم زمنياً وفهرستها وتصوير ما يلزم منها .

7-	مجموعة وثائق "إدارة المسجد الأقصى" ويرمز لها بالاختصار : **(و.م)**	**التعريف** : هي مجموعة من المراسلات الإدارية والتعميمات والبيانات الخاصّة بمديرية المسجد الأقصى المبارك . **الفترة** : منذ عام 1948م، وكتابتها مستمرة حتى إعداد هذه الدراسة . **العدد** : حوالي 900 وثيقة من المراسلات والمذكرات الإدارية . **الحفظ** : عمل الباحث خلال إعداد هذه الدراسة على استخراج ما يخص قسم الحراسة منها وترتيبه موضوعياً ثم زمنياً وتصويره .
8-	مجموعة وثائق "أذونات وتصاريح قسم الحراسة" ويرمز لها بالاختصار : **(و.ص)**	**التعريف** : هي مجموعة التصاريح والأذونات الممنوحة للأفراد والهيئات والمؤسسات من قبل دائرة الأوقاف الإسلامية وإدارة المسجد الأقصى، وتتضمن الموافقة على إدخال زوار أجانب أو مركبات آلية، أو مواد ومعدات، أو إجراء تصوير وأعمال أخرى في داخل المسجد، وترسل نسخة منها لمتابعة وعناية قسم الحراسة . **الفترة** : منذ عام 1948م، وكتابتها مستمرة حتى إعداد هذه الدراسة. معظم التصاريح والأذونات قبل شهر أيلول 1984 مفقودة . **العدد** : حوالي 3000 تصريح. موزعة على (22) ملف . **الحفظ** : عمل الباحث خلال إعداد هذه الدراسة على جمعها من مواقع متعددة في المسجد الأقصى، وصوّر ما يلزم منها .
9-	مجموعة وثائق "الملف العام لدائرة الأوقاف الإسلامية" ويرمز لها بالاختصار : **(م.ع.ق)**	**التعريف** : وهو أرشيف دائرة الأوقاف الإسلامية الرئيسي لجميع الكتب الرسمية الصادرة عن الدائرة لأي جهة أو غاية كانت، وتحفظ فيه بتسلسل رقمي وزمني جميع هذه الكتب الصادرة في ملفات مقسّمة زمنياً وتشكّل الكتب المتعلقة بأمن الأقصى والعلاقة مع الشرطة وشؤون قسم الحراسة حيزاً جيداً من هذا الأرشيف. ولا يمكن بحال دراسة وفهم النشاط الإداري والأمني لقسم الحراسة دون هذه الوثائق **الفترة** : بدأت أرشفة الملف العام منذ عام 1983م، ومستمرة حتى اعداد هذه الدراسة **العدد** : صوّر الباحث إلكترونياً خلال إعداد هذه الدراسة أكثر من (106,000) كتاب رسمي من وثائق الملف العام منذ بدايتة أرشفتها وحتى نهاية كتب عام 2014م **الحفظ** : وثائق الملف العام محفوظة في قسم إحياء التراث الإسلامي في المسجد الأقصى، وقد استخرج الباحث جميع الكتب المتعلقة بقسم الحراسة من الملف العام وصنّفها موضوعياً، ثم بدأ بدراستها وتحليل محتواها لغايات هذه الدراسة .
10-	مجموعة وثائق وبيانات "الهيئة الإسلامية العليا" ويرمز لها بالاختصار : **(هـ.إ.ع)**	**التعريف** : هو أرشيف من مئات الوثائق والبيانات الصادرة عن الهيئة الإسلامية العليا في القدس الشريف منذ تأسيسها وحتى إعداد هذه الدّراسة. **الحفظ** : وثائق الهيئة منشورة عموماً، ومحفوظة في مقرها في القدس القديمة .

الملخّص :

يعتبر قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك أحد أهم وأكبر الأقسام الفاعلة التي تتبع لدائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك منذ عام 1948م وحتى الآن، وقد أنيط بهذا القسم تاريخياً مهمّة حراسة المسجد بكل مكوناته وحفظ الأمن والهدوء والنظام فيه، وتطوّرت هيكليته ومهامه الإداريّة والأمنية طوال العقود الماضية، بدءاً من عدد قليل من البوابين المنتشرين لحراسة أبواب المسجد المفتوحة فقط، إلى قسم منظّم الهيكلية ومتشعّب المهام، يضم عشرات الحرّاس الموزّعين على عشرات نقاط الحراسة الثابتة والمتحركة، في مناوبات عمل تغطي 24 ساعة يومياً طوال العام، وذلك تماشياً مع تطوّر حاجة المسجد الأقصى لمزيد من الأمن والحراسة .

وقد تأثرت بنية ومهام قسم الحراسة، وعلاقته بجهاز الشرطة، تبعاً لأحداث كبرى حصلت في التاريخ الأمني للأقصى، كاحتلاله عام 1967م، حيث شهدت الإدارة الأردنية للمسجد تحوّلاً جذرياً استمر إلى يومنا هذا، وكذلك أحداث الإنتفاضات الفلسطينية الأولى والثانية، والهبّات الثورية الشعبية، واعتداءات الجماعات الصهيونية المتطرفة، والمجازر المتتالية التي حصلت في المسجد على يد جنود الإحتلال وشرطته ومستوطنيه.

تستند هذه الدّراسة التاريخية الوصفية لهذا الموضوع الهامّ، على أرشيف قسم الحراسة من الوثائق والسجلات والمراسلات ، منذ تأسيس القسم في مطلع العهد الأردني عام 1948م وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م، والذي لم يُدرَس من قبل. وهي تقدّم في فصلها الأول نبذة تاريخية عن حراسة الأقصى عبر القرون الماضية قبل تأسيس قسم الحراسة الأردني، وتصف الهيكلية الإدارية للقسم وتطوّر أعداد الحرّاس وتوزيعهم ومهامهم ومعداتهم وتدريبهم، وفي فصلها الثاني تصف تنفيذ القسم لشبكة متراكبة من الإجراءات لحفظ أمن الأقصى وحرمته، باعتباره مسجداً مقدّساً حيوياً، يتعرض للاستهداف المستمر، وفي فصلها الأخير تصف الدّراسة محاور العلاقة القائمة بين حراس المسجد والشرطة، منذ تأسيس مخفر الشرطة في داخل المسجد في عهد الاحتلال البريطاني، مروراً بعلاقة القسم بشرطة المسجد الأردنية، ثمّ بشرطة الاحتلال الاسرائيلي وأجهزة أمنه المختلفة، والتي تحاول منذ اليوم الأول للاحتلال أن

تتدخل في أمن المسجد وإدارته وعمارته، وتحاول تقييد صلاحيات حراس المسجد بشتى السبل، في سبيل إنهاء دور الأوقاف وفرض السيطرة الاسرائيلية الكاملة عليه بالتدريج.

لطالما اعتبر أداء الحراس وصلاحياتهم في المسجد الأقصى مؤشراً ميدانياً على حالة الوصاية والإدارة الأردنية المستمرة على المسجد رغم الإحتلال، وقد تعامل قسم الحراسة مع جميع المراحل والأحداث الأمنية الهامّة التي مرّ بها المسجد خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، كإحراق المصلى القبلي عام 1969م، وعمليات التسلل المسلّح والإقتحام والمجازر، وقدّم القسم شهداء ارتقوا في المسجد دفاعاً عنه، مثل الشهيد الحارس "صالح اليماني" رحمه الله، وتعرّض خلال فترة الدراسة عشرات الحرّاس للاعتقال والأسر والإصابة دفاعاً عن المسجد الأقصى، وكذلك واجه حرّاس المسجد ميدانياً إجراءات الاحتلال المتصاعدة لتقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، وراقبوا ووثّقوا اقتحامه بشكل يومي، من قبل مجموعات المتطرفين الصهاينة. لذا فإن أرشيف قسم الحراسة بما يحتويه من توثيقات ومراسلات حصريّة هامّة، يعتبر مصدراً أولياً أساسياً لفهم الإجراءات الأمنية والإدارية القائمة في المسجد الأقصى. وهذه الدّراسة هي محاولة لتسليط الضوء على بعض الجوانب الهامة التي حملها إلينا هذا الأرشيف.

هذه الدراسة، تأتي في مرحلة مفصليّة حسّاسة يمرّ بها المسجد الأقصى المبارك، يراد فيها تصفية قسم الحراسة ودوره التاريخي من قبل سلطات الاحتلال، لتؤرخ لجانب عظيم من جهود دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى، وجهود قسم الحراسة، وتقدّم نتائجها وتوصياتها، أملاً في مراجعة وتقييم تجارب الماضي، وتعزيز حرّاس المسجد ودعمهم في الحاضر والمستقبل، ليستمروا خطّاً أولاً ينوب عن الأمّة في الدفاع عن مسجدها المحتلّ .

**“The Security and guarding of Al-Aqsa Mosque (1948-2000)
Historical and Documentary Research”**

Prepared by : Radwan Jamal M. Amro

Supervised by : Dr. Najeh Dawood A. Bkerat

Abstract

The Security Department of Al-Aqsa Mosque has been one of the most important and active departments of the Administration of Islamic Waqf since 1948. This Department has been historically assigned with the mission of guarding the Mosque with all components, maintain security and peace. Its structure as well as its administrative and security tasks has been developed throughout past decades starting from a few scattered gate guards to only guard the opened gates of the Mosque to a multi-function structured department which includes numerous scattered guards to numerous fixed and mobile security points, working 24 hours on a daily basis throughout the year as Al-Aqsa Mosque needs more security.

The structure and assignments of the Security Department and its relationship with the Polices Department have been affected by major incidents in the security history of Al-Aqsa like when it was occupied in 1967. The Jordanian Administration has been witnessing radical changes as well as First and Second Intifada events, popular revolutionary uprisings, attacks by extremist Zionist groups and successive massacres that took place in the Mosque by the Occupation soldiers, policemen and settlers.

This is the first historical and descriptive Documentary study of its kind in this important area which is basically based on the archive of the Department of Security that include documents, records and correspondences since the establishment of the Department in the beginning of the Jordanian period in 1948 to the outbreak of the Second Al-Aqsa Intifada in 2000 which has never been studied. The first chapter includes a brief historical introduction on guarding Al-Aqsa throughout the past centuries before the establishment of the Jordanian Security Department, the managerial hierarchy of the Department, increase of

security guards, their distribution, assignments, equipment and training. The second chapter describes the Department executes a comprehensive network of procedures to maintain security of Al-Aqsa as a vivid sacred mosque subject to ongoing attacks. The last chapter describes the relationship between Mosque guards and the Police since the establishment of a police station inside the Mosque during the British Mandate, its relationship with the Jordanian Mosque Police and the Israeli Occupation Police and its different security forces which have been trying since the first day of the Occupation to interfere into Mosque security, administration and building as well as its attempts to limit the powers of Mosque guards with different means in order to put an end to the role of Awqaf and maintain full control over the Mosque gradually.

The performance of the guards and their powers in Al-Aqsa Mosque has been considered an actual indicator to the ongoing Jordanian Guardianship and Administration despite the Occupation. The Department of Security has intervened in all periods and important security incidents during the reporting period of this study such as the burn of Al-Qibli Chapel in 1969, armed infiltrations, incursions and massacres. Many Department guards have been killed as martyrs defending the Mosque like the martyr guard "Saleh Al-Yamani" may God bless his soul. Many security guards have been arrested, captured and injured as they defend Al-Aqsa Mosque during the study period. The Mosque guards confronted the escalating procedures of the Occupation to divide the Mosque by time and place as well as witnessed and documented it incursions by groups of Zionist extremists on a daily basis. Therefore, the archive of the Department of Security which includes exclusively important documentations and correspondences is considered a primary source to understand security and administrative procedures of Al-Aqsa Mosque. This study is an attempt to shed the light on some important aspects of this archive.

This study comes to the surface in a very sensitive period of Al-Aqsa Mosque as it is planned to destroy the Department of Security and its historical role, to mark a great period of the efforts of the Department of Islamic Awqaf in Jerusalem and the Department of Security. This study offers findings and recommendations to review and asses past experiences as well as strengthen and support Mosque guards in present and future to continue defending its occupied Mosque on behalf of the Nation.

الإطار العامّ للدراسة :

- **أهميّة الدّراسة :**

تستمد هذه الدّراسة أهميتها من عدة جوانب :

أولاً: هذه الدّراسة بكر في مجالها، وهي تتويج لجهود استمرت لسنوات في دراسة وتصنيف وثائق وسجلات قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك .

ثانياً: تستند هذه الدراسة في فصولها إلى المصادر الأساسية من وثائق وسجلات قسم الحراسة المحفوظة في المسجد الأقصى المبارك ، والتي لم يسبق دراستها وتسليط الضوء عليها .

ثالثاً: لطالما اعتبر أمن المسجد الأقصى قضية ذات أهمية قصوى، حيث يتأثر أمن المسجد ويؤثر في الحالة السياسية والأمنية السائدة محلياً واقليميا ودولياً .

رابعاً: تكتسب هذه الدراسة أهمية اضافية من انجازها في فترة حساسة من تاريخ المسجد، تتسارع فيها الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تفتيت الادارة الأردنية وتحجيم دور قسم الحراسة، وهي تسلط الضوء على أداء القسم طيلة اثنين وخمسين عاماً، وتسهم في توثيق الدور التاريخي لحراس المسجد .

- **الحدود المكانية والزمانية للدراسة :**

تختص هذه الدراسة بقسم الحراسة في داخل أسوار المسجد الأقصى المبارك ومساحته البالغة 144,000 متراً مربعاً، وفي داخل المديريات التابعة للأوقاف الإسلامية المحيطة بأبوابه، عبر 52 عاماً من تاريخ القسم منذ تأسيس كيانه الإداري الحالي في مطلع العهد الأردني عام 1948م، وحتى بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م.

- **مشكلة الدّراسة :**

خلال أكثر من خمسين عاماً من عمل قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك، حصل في المسجد أحداث أمنية كثيرة، ونتج عن هذه السنوات الطويلة من عمل مئات الحراس في المسجد الأقصى عشرات السجلات، وآلاف الوثائق الادارية والأمنية الخاصة بعمل قسم الحراسة، تنوعت بين تقارير يومية بالأحداث الأمنية ومراسلات داخلية إدارية وأمنية، وهي توثق جزءا كبيراً مما كان يجري في المسجد من أحداث، وتؤرخ للتحولات الفنية والإدارية في عمل قسم الحراسة، وتعالج أداء الحراس وتوزيعهم وعددهم ونشاطهم . لكنها لم تدرس من قبل دراسة أكاديمية وافية ومتخصصة من قبل الباحثين، رغم أهمية دور قسم الحراسة في المسجد الأقصى. وبالتالي بقيت هالة من الغموض تلف قسم الحراسة وإجراءاته ومهامه في أذهان الكثيرين، ومضت كثير من جهود الحراس ومعاناتهم عبر السنين بلا نشر أو مشاركة مع أمتهم ومجتمعهم ومحيطهم الإنساني. ودون بحث أكاديمي يؤرخ لدورهم. ولطالما كانت النظرة الى قسم الحراسة وحراس المسجد عموماً قاصرة عند كثير من الناس، وتعتمد غالباً على الملاحظة العابرة لعملهم والتجارب الفردية الشخصية في التعامل معهم، دون نظرة شمولية للقسم وانجازاته وظروف عمله بشكل جمعي تراكمي .

هذه الدراسة تعالج مشكلة قلّة المعلومات المتاحة عن تاريخ قسم الحراسة وبنيته ونشاطه واجراءاته وعلاقاته، وتسلط الضوء على جوانب من عمل قسم الحراسة في الحفاظ على أمن وحرمة وقدسية المسجد الأقصى طيلة المدّة التي تغطّيها هذه الدراسة، وتبحث بمنهج وصفي تاريخي في إدارة القسم وتبعيته وتعداد حراسه وتوزيعهم، وما وراء الإجراءات الأمنية المتّبعة في المسجد الأقصى، وفي علاقة القسم بالقوة التنفيذية الموجودة في نطاق عمله، وهي جهاز الشرطة الأردني ثم الاسرائيلي، وكيف تذبذبت هذه العلاقة من علاقة تكامل وتعاون أحياناً إلى علاقة تنافر ونزاع صلاحيات في أحيان أخرى.

- **صعوبات الدراسة :**

واجهت هذه الدراسة كماً كبيراً من المعلومات غير المصنفة المحفوظة في بطون السجلات والوثائق الأرشيفية المبعثرة ، مما استدعي العمل لفترات طويلة على جمع وترتيب وتصنيف هذه الوثائق والسجلات وتصويرها، وتحليل ما جاء فيها من بيانات ومعلومات، لتخرج الى النور هذه الرسالة التي تؤرخ لأهم أقسام مديرية المسجد الأقصى المبارك في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الشريف .

كما واجهت شحّاً في المراجع التاريخية والأبحاث السابقة المتخصصة في هذا الموضوع ، فهي دراسة بكر في مجالها، وتستند الى المصادر الأساسية من وثائق وسجلات ومراسلات بشكل رئيسي.

وقد إنجزت هذه الدّراسة في الحالة الأمنية للمسجد الأقصى المبارك في ظروف حساسة يمر بها المسجد، وفي ظل مساعٍ حثيثة لتقويض الإدارة الأردنية للأقصى وإنهاء دور حراسه، وقد تعرض أرشيف القسم للمداهمة والتفتيش والعبث بمحتوياته من قبل شرطة الاحتلال الاسرائيلي في سابقة خطيرة، صباح يوم 15 تموز 2017م، وتعرّض الباحث والمشرف الأكاديمي على الدراسة للاعتقال والإبعاد عدّة مرات خلال أحداث متعلقة بالمسجد الأقصى خلال فترة اعداد هذه الدراسة، مما وضع مزيداً من التحديات أمام انجازها

- **أهداف الدراسة :**

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية :

أولاً : التعريف بتاريخ وتطور الحراسة في المسجد الأقصى المبارك من عام 1948م حتى عام 2000م.

ثانياً : التعريف بقسم الحراسة التابع لمديرية المسجد الأقصى المبارك في دائرة الأوقاف الإسلامية العامة ونشأته وهيكليته وأساليب عمله خلال المدة التي تغطيها الدراسة .

ثالثاً : تسليط الضوء على اجراءات قسم الحراسة في حفظ أمن المسجد الأقصى المبارك وحرمته .

رابعاً : دراسة محاور من علاقة قسم الحراسة بجهاز الشرطة في المسجد الأقصى قبل الاحتلال وبعده ، بوصف الشرطة عامل هام ومؤثر في أمن المسجد وفي عمل القسم .

خامساً : تقديم توصيات لتطوير عمل قسم الحراسة وتعزيزه بناء على احتياجات المسجد واستخلاص مكامن الضعف والخلل في عمل القسم خلال سنوات الدراسة .

- **أسئلة الدراسة :**

1- كيف تأسس وتطور قسم الحراسة ولمن يتبع إدارياً ؟
2- ما هو تاريخ الحراسة في المسجد الأقصى ؟ وهل يستدعي أمنه وجود قسم خاص لحراسته ؟
3- ما هي مهام وإجراءات قسم الحراسة في الحفاظ على أمن وحرمة المسجد الأقصى منذ تأسيسه حتى عام 2000م ؟
4- ما هي العلاقة التي ربطت قسم الحراسة مع السلطة التنفيذية المتمثلة بأجهزة الشرطة في المسجد ؟ ومتى كانت علاقة تناقض أو تكامل ؟
5- ما هو تعداد العاملين في قسم الحراسة وتوزيعهم الزماني والمكاني ونطاق صلاحياتهم ؟

- **فرضية الدراسة :**

تفترض هذه الدراسة أن قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك هو أحد أهم الأقسام التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية العامة، ضمن مديرية المسجد الأقصى، وأن تشكيلاته الإدارية قد تطورت عبر الزمن وأن له إجراءات أمنية وانجازات ميدانية كثيرة في حماية أمن المسجد، وإحباط الهجمات وعمليات التسلل والاعتداءات الموجهة إليه، ودور هام في الحفاظ على حرمة المسجد وقدسيته والنظام العام فيه، وأن القسم يواجه منذ تأسيسه عقبات وتحديات كثيرة، فيما يعتبر أداؤه الميداني مؤشراً قوياً لحالة الوصاية الاردنية على المسجد، وأنه من أكثر الأقسام التي باتت تستهدفها السلطات الاسرائيلية بالتضييق الممنهج كونه أصبح يشكل إحدى العقبات في وجه المخططات الإسرائيلية تجاه المسجد.

- **منهجية البحث :**

اعتمد الباحث في هذه الدراسة منهجين بحثيين رئيسيين :

- **أولاً : المنهج التاريخي :**

ويقصد به منهج البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ويجمعها ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية من مصادرها الأساسية، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات أكثر اتساعاً، تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل على ضوء أحداث الماضي. وهو أداة الباحث في جمع وتصنيف مادة هذه الدراسة، ثم نقدها وتحليلها وتفسيرها، وصولاً إلى مرحلة كتابة هذه الدراسة الأولى من نوعها في تاريخ الحراسة في المسجد الأقصى المبارك ونشأة قسم الحراسة وتطور بنيته وإجراءاته، وذلك بالاعتماد غالباً على المصادر الأولية من سجلات ومراسلات ووثائق تاريخية خاصة بالقسم لم تنشر من قبل، والمؤرشفة في قسم إحياء التراث الإسلامي في المسجد الأقصى .

وانسجاماً مع قواعد المنهج البحثي التاريخي فقد اجتهد الباحث في تحرّي الموضوعية والتجرّد من الميول الشخصية. وتحاشى الاختصار المخلّ بفهم الوقائع التاريخية، وأن لا يملأ تفسيره للأحداث التاريخية في الأقصى وضعاً سياسياً وأمنياً حاضراً يفرض نفسه على تفسير وفهم الماضي. وكذلك اجتهد الباحث في التحقق من أصالة جميع الوثائق والسجلات التي استخدمها كمصدر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتحقق من صحّة نسبتها لكاتبها وللدوائر الرسميّة التي صدرت منها وحفظت فيها، ومطابقة ما ورد فيها من أحداث ومعلومات مع ما وقع فعلاً وبيّن ذلك في الدراسة ما أمكن .

وقد عمل الباحث تطوّعاً طوال 6 سنوات [1]، في جمع وفرز وتصنيف وتصوير أرشيف قسم الحراسة والملف العام لدائرة الأوقاف الإسلامية بترتيب زمني وموضوعي، ليتسنى له دراسته وتسليط الضوء على جوانب هامّة من مسيرة قسم الحراسة في هذه الدراسة. إيماناً منه بأهمية فهم التاريخ وأحداثه وتفاصيله في فهم سير الأوضاع والأحداث الدائرة اليوم في المسجد الأقصى والتي يواجهها قسم الحراسة بشكل يومي.

[1] من بداية عام 2013م حتى نهاية عام 2018م، أثناء إدارة الباحث لمركز ترميم المخطوطات وقسم إحياء التراث الإسلامي في المسجد الأقصى المبارك

ومواكبة لمنهج الباحثين المحدثين في التاريخ ، فقد حاول الباحث ما استطاع إلى ذلك سبيلاً الإجابة عن خمسة أسئلة في الأحداث والوقائع والمراسلات التي أوردها، أربعة منها مرتبط بتحري الحقيقة ، وخامسها في محاولة تفسير الحقائق، وهي (من، ماذا، متى ، أين ، لماذا ؟) مع إدراكه أن إجابة السؤال الأخير لا تزال مصدراً للخلاف بين المؤرخين، وتحرياً للموضوعية فقد تحاشى الباحث في هذه الدراسة الإجابة عن سؤال سادس مرتبط بمستقبل الأحدث التي ناقشها وهو (إلى أين ؟)، تجنباً ما استطاع لفرض تفسيراته الشخصية، ولاعتقاده أننا نعيش اليوم في مستقبل تلك الأحداث والوقائع والمراسلات التاريخية ، وإذا ما إلتفتنا بعين مبصرة من حولنا سنعلم جواب السؤال السادس (إلى أين ؟) .

ولعل الباحث وقد اختار المنهج التاريخي في هذه الدراسة، اعتمد الترتيب الزمني أساساً في سرد أحداثها ومجرياتها في المجمل والمفصّل منها، فالتاريخ فنّ وعلم يبحث الوقائع من زاوية التعيين والتوقيت، لذا فقد أبرز تواريخ الأحداث والمراسلات والقرارات التاريخية بكثافة، وتطرق أحياناً لساعة حدوثها، لما لذلك من أهمية قصوى في استنباط وفهم ديناميكية الأحداث .

وكذلك فقد اختار الباحث منهجاً نقدياً إيجابياً في تحليل محتويات الوثائق والسجلات والتقارير والمراسلات التي استند إليها، وفي التأكد من معنى الألفاظ الواردة فيها ومقاصد الذين كتبوها، إدراكاً منه أن كثيراً منها قد كتب في ظروف إدارية وسياسية وأمنية استثنائية، وأنه حتى لو تمكن من إدراك المعنى الحرفي لكلام الكاتب، فإنه لا يستطيع التأكد من فكرته الحقيقية كاملة رغم أن جميع ما استند إليه الباحث من سجلات ومجموعات وثائق هي مصادر رسمية حكومية تخلو نصوصها عادة من كل ما من شأنه ظهور النص على غير ما أراد كاتبه، كالسخرية والمداعبة والتعريض والاستعارات والتلميح. وقد ساعده على ذلك أيضاً قلّة تعارض مصادره التاريخية فيما نقلته إلينا من معلومات

- **ثانياً : المنهج الوصفي :**

يقوم المنهج الوصفي على أساس تحديد خصائص الظاهرة قيد الدراسة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها، وكل ما يتعلق بالتعرف على حقيقتها في الميدان على ما هي عليه. ويعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة ملائمة للمسوح والدراسات الميدانية والتاريخية .

إن عملية وصف وتحليل الظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية والتاريخية. ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم كما هو، وتحديد الظروف والعلاقات الموجوده بين المتغيرات. كما يتعدى المنهج الوصفي المقترن بالتحليل مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة ، الى تحليل وربط هذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستقراء نتائجها

والمنهج الوصفي هو أداة الباحث لفهم وعرض البنية الإدارية لقسم الحراسة، وحدود علاقات القسم بمحيطه، وإجراءات القسم ومهامه وبيئة عمله الإدارية والأمنية والسياسية، والمحددات التي واجهت أداءه عبر السنوات.

وقد اعتمد الباحث بالاضافة للدراسات السابقة والتوثيقات والاقتباسات التي أوردها في دراسته على استنباط وتحليل ووصف المعلومات من مصادرها الأولية، المحفوظة في أرشيف دائرة الأوقاف الإسلامية العامة في القدس، وفي أرشيف قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك ، وهي :

1- <u>السجلات الإدارية والأمنية لقسم الحراسة :</u>

1.1 مجموعة سجلات " أحوال المسجد الأقصى المبارك " - **(س.أ)**

1.2 مجموعة سجلات " فتح وإغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك " - **(س.ب)**

1.3 مجموعة سجلات " اثبات دوام الحرس " - **(س.د)**

1.4 مجموعة سجلات " الوظيفة اليومية والأسبوعية " - **(س.و)**

2- <u>الوثائق الأرشيفية لقسم الحراسة :</u>

2.1 مجموعة تقارير " أمن المسجد الأقصى المبارك " - **(ت.أ)**

2.2 مجموعة وثائق " متفرقات قسم الحراسة " - **(و.ق)**

2.3 مجموعة وثائق " إدارة المسجد الأقصى " - **(و.م)**

2.4 مجموعة وثائق " أذونات وتصاريح قسم الحراسة " - **(و.ص)**

3- مجموعة وثائق " <u>الملف العام لدائرة الأوقاف الإسلامية</u> " - (م.ع.ق)

- **الدّراسات السّابقة:**

ورد ذكر أمن المسجد الأقصى المبارك وحراسته والاعتداءات التي تعرض لها بشكل جزئي في عدد من الدراسات والأبحاث السابقة، والتي تحدثت عموماً عن تاريخ المسجد أو عن الاستهداف الإسرائيلي له فيما صدرت الكثير من الدراسات بمختلف اللغات في مجال أمن المنشآت الهامة وأنظمة الحراسة والتخطيط الأمني، وهيكلية أجهزة الأمن والحراسة ومعايير اجراءات الحماية والتأمين للمنشآت والمواقع الحيوية وغيرها. ولعل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض من أكثر الجامعات اصداراً للدراسات العلمية المختصة بمجالات الأمن والحراسة على مستوى العالم العربي .

ومن الدراسات السابقة التي وقف عليها الباحث، والتي أشير فيها لحراسة المسجد الأقصى المبارك وأمنه بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يلي :

	عنوان الدراسة	مضمونها	ملاحظات الباحث
1-	" المسجد الأقصى- اعتداءات ومخاطر (من 1967م حتى 2005م)[1]	تسرد بشكل مختصر مئات الإعتداءات والمخاطر التي تعرض لها المسجد الأقصى المبارك بترتيب زمني، وتشير في بعض الحالات الى دور حراس المسجد في إحباط الاعتداءات ونصيبهم منها.	تكتفي الدراسة بذكر كل حادثة وتاريخها فقط، دون مناقشة أو تحليل أو تبويب للأحداث ، ودون توثيق لمصدر المعلومات، وهي غير متخصصة في تأريخ ووصف قسم الحراسة وأنشطته وإجراءاته وعلاقاته في المسجد الأقصى
2-	"The Temple Mount / Al-Haram Al-Sharif : Points of Agreement and Dispute " جبل الهيكل /الحرم الشريف : نقاط الاتفاق والاختلاف [2]	الدراسة موجهة لأصحاب القرار الاسرائيليين وتبحث في التسوية النهائية حول القدس والأقصى، وتناقش ترتيبات الوضع القائم في الاقصى منذ عام 1967م بين الأوقاف الأردنية والسلطات الإسرائيلية والفلسطينيين من محاور أمنية وسياسية ودينية وإدارية وأثرية	تتطرق الدراسة لاتفاق السلام الأردني الإسرائيلي وبنوده المتعلقة بالأقصى، ثم تطرح مواضيع الخلاف حول الأقصى من وجهة نظر اسرائيلية وتقدم خيارات للتسوية النهائية فيه . وتفاصيل مهمة حول توزيع الصلاحيات الأمنية في حدود المسجد بين قسم الحراسة وأجهزة الأمن الإسرائيلية وهي مهمة في فهم الرؤية الاسرائيلية للوضع الأمني الراهن والتحولات التي جرت عليه وجوانب من علاقة قسم الحراسة بالشرطة .
3-	" الجماعات اليهودية	تعنى عموماً بنشأة الجماعات اليهودية	من بين الجماعات التي تناقشها الدراسة " منظمة

[1] إعداد اللجنة الإعلامية لمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية ، 2005م

[2] إعداد البروفيسور الإسرائيلي" إسحق رايتر"، مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، 1997م.

	المتطرفة والاتجاهات السياسية الدينية في اسرائيل " [1]	المتطرفة في اسرائيل، والاتجاهات الفكرية والعملية العدوانية لهذه الجماعات تجاه المسجد الأقصى وغيره	أمناء الهيكل" المتطرفة، وهي منظمة إرهابية معادية للأقصى وينسب إليها كثير من الاعتداءات الأمنية والانتهاكات والتحريض بحقه
4-	" الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل " [2]	تبحث في مراحل التنسيق الأمني وتطوره بين السلطة وإسرائيل والتحولات الأمنية على الساحة الفلسطينية بعد انتفاضة عام 2000م	تناقش الدراسة بعض الإجراءات الأمنية المستحدثة في القدس والأقصى، لكنها لا تتطرق بشكل مباشر لدور قسم الحراسة في حفظ أمن المسجد
5-	" تأمين المنشآت الحيوية " [3]	تبحث في حراسة المنشآت الهامة ومفهوم التخطيط الأمني للمنشآت وقواعد تأمينها، وعلم أمن المنشآت ومبادئه وتقسيماته	تناقش الدراسة أنواع الحراسة ومبادئ تنظيم أقسام الحراسة والأمن في المنشآت الحيوية وهي مهمة في فهم الإطار النظري العام لعمل أقسام الحراسة ومهامها واجراءاتها .

[1] إعداد الدكتورة هويدا مصطفى، جامعة عين شمس، 2010م.

[2] إعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات، 2009م.

[3] إعداد العقيد الدكتور ابراهيم محمد اللبيدي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م.

الفصل الأول:

---

1. تاريخ الحراسة في المسجد الأقصى والتعريف بالقسم

1.1 أمن القدس وحراسة الأقصى قبل عام 1948م – نبذة تاريخية

ارتبط أمن المسجد الأقصى المبارك تاريخياً بشكل وثيق بأمن مدينة القدس والحالة العامّة فيها، وكذا تأثرت مدينة القدس وسائر فلسطين بأحداث المسجد الأقصى، وتشكّل أسوار المسجد الأقصى الشرقية والجنوبية جزءاً هاماً من سور القدس القديمة إلى يومنا هذا، في تلاحم أمني تاريخي واضح ، ولطالما تأثر أمن المسجد الأقصى عبر العصور بالأحداث والاضطرابات الأمنية التي جرت في مدينة القدس، وفي بعض الأحيان كان المسجد الأقصى محركاً بل ومنطلقاً لثورات وانتفاضات ومواجهات اندلعت في القدس وسائر البلاد – كما سنبين لاحقاً – .

لم يخلُ المسجد الأقصى طيلة أربعة عشر قرناً مضت من نظام حراسة يهدف للحفاظ على أمن وحرمة وقدسية المسجد، ويعتني بتأمين بواباته وساحاته ومرافقه، كذلك كان الحفاظ على متانة أسوار وبوابات الأقصى والقدس القديمة مهمّة متجددة عبر العصور، اهتمت بها السلطة الحاكمة لمدينة القدس، وفي هذا المبحث نبذة مختصرة عن أمن القدس وعن حراسة المسجد الأقصى المبارك عبر التاريخ :

1.1.1. الفترة ما قبل الفتح العمري الإسلامي (638م) :

قبل الفتح الإسلامي للقدس عام 638م، كان بطريرك القدس الرومي يشرف بنفسه على إغلاق أبواب المسجد الأقصى وتنظيم حراسته كل ليلة[1]، يستعين على ذلك بعماله وجنوده . وكانت جميع أبواب الأقصى القائمة تغلق ليلاً في أواخر العهد البيزنطي، رغم كونه آنذاك مخرّباً مهجوراً .

1.1.2 . الفترة من الفتح الإسلامي (638م) حتى نهاية العهد الأموي (750م) :

لما فتح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – مدينة القدس والمسجد الأقصى، شرع ينظم النواحي الإدارية والأمنية والعسكرية في المدينة قبل أن يغادرها إلى الحجاز، فأقام على ادارة شؤون القدس والمسجد الاقصى يزيد بن أبي سفيان، بصلاحيات إدارية عسكرية، على أن يأتمر مباشرة من القائد العام لجيوش الفتح الإسلامي في الشام أبو عبيدة عامر بن الجراح، وكذلك جعل في المدينة مقر القيادة العسكرية لجنوب فلسطين ، وجعل عليها علقمة بن مجزز مع جنوده (العارف، 2007) .

وقد اتخذ الخليفة عمر بن الخطاب مجموعة من الإجراءات الأمنية حفاظاً على أمن القدس والمسجد الأقصى، منها إغلاق بوابات الأقصى المفضية مباشرة إلى خارجه ، مثل بابي الرحمة والتوبة في السور الشرقي، يقول مجير الدين الحنبلي: " أحدهما يسمى باب الرحمة والثاني باب التوبة، وهما الآن غير مشروعين .. وقد أخبرت قديماً من شخص من القدماء أن الذي أغلقهما أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

---

[1] أورد الإمام السيوطي في "الخصائص الكبرى" حواراً جرى بين أبي سفيان – صخر بن حرب الأموي القرشي الكناني (560م–652م) – أحد سادة قريش قبل اسلامه من جهة ، وهرقل ملك الروم مع بطريرك القدس من جهة أخرى، حول بعثة النبي محمد عليه الصلاة والسلام يؤكد فيه مسؤولية بطريرك القدس عن فتح واغلاق أبواب الأقصى يومياً، وفيما يلي نصّ مقتبس من هذا الحوار :

" قال أبو سفيان : أيها الملك ، ألا أخبرك خبراً تعرف منه أنه قد كذب ؟ قال : وما هو ؟ قال: قلت: إنه يزعم لنا أنه خرج من أرضنا – أرض الحرم – في ليلة فجاء مسجدكم هذا – مسجد إيلياء –، ورجع إلينا تلك الليلة قبل الصباح . قال: وبطريق إيلياء عند رأس قيصر، فقال بطريق إيلياء: قد علمت تلك الليلة! قال: فنظر قيصر، وقال: وما علمك بهذا ؟ قال: **إني كنت لا أنام ليلة حتى أغلق أبواب المسجد**، فلما كان تلك الليلة أغلقت الأبواب كلها غير باب واحد غلبني، فاستعنت عليه بعمالي ومن يحضرني كلهم فعالجته فغلبني، فلم نستطع أن نحركه، كأنما نزاول به جبلاً فدعوت إليه النجاجرة، فنظروا إليه فقالوا: إن هذا الباب سقط عليه النجاف أوالبنيان ولا نستطيع أن نحركه حتى نصبح فننظر من أين أتى . قال: فرجعت وتركت البابين مفتوحين . فلما أصبحت غدوت عليهما فإذا الحجر الذي في زاوية المسجد مثقوب، وإذا فيه أثر مربط الدابة قال: فقلت لأصحابي: ما حبس هذا الباب الليلة إلا على نبي، وقد صلى الليلة في مسجدنا " (السيوطي، 1985، ج1، ص287) .

والذي يظهر سبب غلقهما خشية على المسجد والمدينة من العدو المخذول فإنهما ينتهيان إلى البرية " (الحنبلي، 2009، ج2، ص68)[1] .

وقد أهتم الخلفاء في صدر الإسلام بأمن القدس والمسجد الأقصى أيما اهتمام، فعمدوا الى عمارة سور القدس وتجديده كأحد أهم وسائل تأمين المدينة . يروي الرحّالة " فرانك أركولوف – Arculf "[2] في مذكراته التي كتبها إبان زيارته للقدس الأموية، بأن سور القدس كان يضم 84 برجاً دفاعياً، وفيه 6 أبواب، يستعمل منها 3 أبواب فقط، واحد منها غرب المدينة، والثاني شمالها، والثالث شرقها. (أبو صالح، 2015)

غّير المشروع المعماري الأموي وجه المسجد الأقصى واحتياجاته الأمنية والإدارية بالكامل ، فقد جددت عمارة أسوار المسجد مرّة أخرى، وبني فيه المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة، وجددت جميع بواباته وأصبح فيه زمن عبد الملك بن مروان 50 باباً– داخلية وخارجية – و300 من الخدّام والقوّام، كلّما مات منهم أحد قام مكانه ولده أو ولد ولده، يجري عليهم ذلك ما تناسلوا. وقد كانت أبواب المسجد كلها مكسوّة بصفائح الذهب والفضة في الأقصى خلافة عبد الملك بن مروان، إلى أن انتزعها أبو جعفر المنصور العباسي، لتصرف على عمارة المسجد بعد الزلزال المدمّر في عام 747م/130هـ . وكان يحرس قبة الصخرة المشرفة وحدها 40 حارساً، في دلالة على مستوى الاهتمام الأموي بأمن المسجد الأقصى وحرمته[3]. وكان حراس قبة الصخرة المشرفة يغلقونها طيلة الأسبوع في الفترة الأموية، ولا يؤذن لأحد من

---

[1] يبدو أن بابي الرحمة والتوبة أغلقا مرتين بالحجارة، الأولى في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وبقيا مغلقين حتى فتحهما الصليبيون مجدداً واستخدموهما في الدخول للمسجد في عيد الزيتون مرّة في العام، ثم أعاد السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي اغلاقهما مرة ثانية بعد التحرير وحتى يومنا الحاضر مع تجديد الاغلاق ضمن التحصينات العثمانية لسور المدينة . ويرى الباحث أحمد يوسف طه في كتابه " باب الرحمة والتوبة في القدس الشريف – دراسة تاريخية معمارية " ، أن إغلاق الواجهة الشرقية لبابي الرحمة والتوبة بالحجارة قد تم في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، استناداً إلى نوعية الحجارة والدقاقة المستخدمة في الاغلاق . (طه، 1999)

[2] **فرانك أركولوف –(Arculf (The Bishop** : أسقف فرنسي، زار القدس عام 670م/51هـ في عهد معاوية بن أبي سفيان ومكث فيها تسعة أشهر كتب مذكّراته القيّمة التي وصف فيها المدينة . (أبو صالح ، 2015)

[3] ذكر شهاب الدين المقدسي في مخطوطته " مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام "، أنه ليلة وقوع زلزال الرجفات الثلاث في عام 747م/130هـ طلب من رستم الفارسي أن يؤذن ، فتوجه إلى قبة الصخرة المشرفة، فخرج إليه أحد حراسها وهو رجل من الأنصار، وطلب منه الحارس الأنصاري أن يأتيه بخبر أهله وما حلّ بدارهم ففعل **وأنه كان يحرس كل باب من أبواب قبة الصخرة المشرفة عشرة من الحراس** . (المقدسي، 1994) .

غير خدّامها بدخولها سوى في يومي الإثنين والخميس فقط وكان الخدّام يغتسلون ويتطهرون قبل أن يبخّروا الصخرة بمجامر الذهب والفضة، ويعطروها بالمسك والعنبر. ثم كانت تفتح أبوابها للمصلين وينادي منادٍ بذلك، فتفوح ريحها الطيبة الى رأس السوق، ويعرف الناس في المدينة من صلى فيها ذلك اليوم من طيب رائحته. (الحنبلي، 2009)

1.1.3 . فترة العهد العباسي (750م – 969م) :

شهدت مدينة القدس والمسجد الأقصى استقراراً أمنياً لفترات طويلة خلال العهد العباسي ، وقد وصف الرحالة " برنارد الحكيم Bernard (the Wise) " [1] حالة الاستقرار الأمني التي عاينها في المدينة وما حولها من القرى عام 870م فقال: "والأمن العام مستتب، حتى أن المسافر ليلاً يجب أن تكون بيده وثيقة تثبت هويته، وإلا زجّ في السجن حتى يحقق في أمره ويتضح قصده ، وإذا سافرت من بلد الى بلد ونفق جملي أو حماري وتركت أمتعتي مكانها وذهبت لاكتراء دابة من البلدة المجاورة، عدت فوجدت كل شئ على حاله لم تمسه يد" (العارف، 2007، ص213) .

1.1.3.1. الترميمات العباسية لأسوار القدس والأقصى :

اهتم الخلفاء العباسيون بعمارة وترميم المسجد الأقصى عموماً، وبتجديده وتحصينه بعد الزلازل المتتالية التي ضربت القدس، فجدد الخليفة المأمون الأبواب الشمالية والشرقية للمسجد، وأصلح أسواره في عام 831م حفاظاً على أمنه (العسلي، وآخرون،1992). وفي الفترة العباسية الطولونية (878م–905م) أجرى الطولونيون ترميمات لأسوار القدس والمسجد الأقصى، كما رمّموا قلعة المدينة ، فيما بدأت الحالة الأمنية السائدة في القدس تتأثر بغارات القرامطة (الجعبة، 2011). ويؤرخ أحد النقوش الحجرية على سور

[1] **برنارد الحكيم (Bernard (the Wise** : راهب مسيحي من مقاطعة بريتاني غربي فرنسا ، رحالة مشهور ، زار القدس في رحلته الى مصر وفلسطين في الفترة من 867م–870م ووصفها في مذكراته الشهيرة . (العارف، 2007) .

المسجد الأقصى المبارك من عام 350هـ/961م، لعمارة وتحصين الإخشيديين لسور المسجد، في زمن علي بن محمد بن طغج، باشراف أبو المسك كافور الإخشيدي رابع حكّام الدولة الإخشيدية [1] .

1.1.3.2. الأمن العام في الفترة العباسية – السلجوقية (1073م–1098م) :

شهدت المدينة تحديات أمنية كبيرة ومحاولات لتحصين بواباتها وأسوارها ، في ظل حالة من عدم الاستقرار السياسي إثر الاستيلاء على القدس من قبل الفاطميين الشيعة (الجعبة، 2011). وبموت ألب أرسلان وتولي ابنه جلال الدولة أبو الفتح محمد ملك شاه، ثار أهل القدس على حاكمهم في عام 470هـ/1077م، فأرسل للقدس جيشاً بقيادة الخوارزمي اتسز بن أوق، وكان ظالماً غليظاً ، فحاصرها وفتحها بقوة السلاح، وقتل من أهلها ثلاثة آلاف شخص، حتى بعض أولئك الذين احتموا بالمسجد الأقصى يطلبون الأمان، ولم ينج منهم سوى من عاذ بصخرة بيت المقدس، فقرر عليهم الأموال جزاء عدم قتلهم ومضى بعدها الى الرملة وغزة . (العارف، 2007)

1.1.4 . فترة العهد الفاطمي (969م – 1073م) :

بدخول القدس تحت الحكم الفاطمي عام 969م/351هـ، سيطر المذهب الشيعي الاسماعيلي على المسجد الأقصى، وأجريت ترميمات فاطمية للمصلى القبلي وقبة الصخرة ، أما على صعيد أمن المسجد الأقصى فقد أجريت ترميمات هامّة لأسواره بعد زلازل عام 1016م وعام 1033م، حيث أمر الخليفة الفاطمي الظاهر بإصلاح أسوار المسجد الأقصى وتعزيز تحصينات المدينة، التي تعرّضت إلى هجمات متتالية خلال العهد الفاطمي من قبل القرامطة وبني الجراح أمراء الرملة فرضت تحدياً أمنياً كبيراً، وقد أمر الخليفة

---

[1] اطلع عليه الباحث بتاريخ 11 كانون ثاني 2018م خلال تصويره وتوثيقه لمقبرة وباب الرحمة وعمل على تحقيقه ، والنقش مكوّن من سطرين بالخط الكوفي القديم ، وهو بحالة صعبة للغاية ، ويتجاوز طوله المترين على السور الشرقي للمسجد الأقصى المبارك من الخارج ، على ارتفاع عدّة أمتار فوق قبر الصحابي شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري مباشرة ، وقد وجد الباحث أن المستشرق السويسري ماكس فان برشم (1863م–1921م) قد حققه مطلع القرن الماضي في كتابه عن نقوش القدس العربية – الجزء الأول ، النقش 146 – ولولا ذلك لما أمكن قراءة معظم هذا النقش المحطّم اليوم .

الفاطمي المستنصر بترميم أسوار المدينة ودفاعاتها مجدداً عام 1063م (العسلي، وآخرون،1992)، ثم ما لبث أن خسر الفاطميون القدس أمام السلاجقة عام 1073م. وفي عام 1098م تمكنوا من استعادتها لسنة واحدة فقط . حاولوا فيها أيضاً تحصين أسوار المدينة والمسجد الأقصى وتعزيز مختلف الدفاعات الأمنية والعسكرية، إلا أن الصليبيين تمكنوا من احتلالها عام 1099م (الجعبة، 2011)

1.1.5 . عهد الإحتلال الصليبي (1099م – 1187م) :

بعد حصار وهجوم متواصل استمر لأكثر من شهر، اقتحم الجيش الصليبي مدينة القدس والمسجد الأقصى، ظهر يوم الجمعة 15 تمّوز 1099م، وقد أورد مصطفى الحياري في فصله من كتاب القدس في التاريخ، أن الجيش الصليبي ارتكب أكبر مذبحة في تاريخ القدس، راح ضحيتها معظم سكان المدينة، ويقدّر عددهم بستين أو سبعين ألفاً، حتى أولئك الذين احتموا منهم بالمسجد الأقصى، عدا الحامية الفاطمية بقيادة افتخار الدولة، والتي انسحبت من قلعة القدس باتفاق مع " ريموند الصنجيلي– Raymond Toulouse " [1] الى عسقلان، ونهب الصليبيون بعد المذبحة المروّعة كل ما طالته أيديهم في المسجد الأقصى (العسلي، وآخرون،1992) .

1.1.5.1. سيطرة منظمة " فرسان الهيكل " على أمن الأقصى وحراسته :

في عهد الاحتلال الصليبي سيطرت منظمة "فرسان الهيكل" بالكامل على أمن وحراسة الأقصى، وحوّلوا قبة الصخرة المشرفة إلى كنيسة سموها "هيكل السيّد" [2]، وقد أعطاهم "بالدوين – Baldwin" [3] جزءاً من قبة الصخرة، وغيروا الكثير من معالم المصلى القبلي واستخدموه لأغراضهم الحياتية والدينية والعسكرية حيث جعلوا جزءاً منه مسكناً لهم وآخر كنيسة، وأضافوا له من الغرب مبنى استخدموه صالة طعام للجند

---

[1] **ريموند الصنجيلي** (بالفرنسية : Raymond Toulouse)، أو ريمون دو سان جيل، عرف لدى مؤرخي العصور الوسطى باسم ريموند صنجيل ، وهو دوق إقليم الناربون "Narbonne" في فرنسا ، اشترك في الحملة الصليبية الأولى وحصار القدس عام 1099م وهو من قادة مذبحة القدس المروّعة .

[2] باللاتينية : " Templum Domini " .

[3] **بالدوين الأول** (Baldwin I) (1058 - 1118) : أحد قادة الحملة الصليبية الأولى، وثاني ملوك مملكة بيت المقدس الصليبية بعد أخيه جودفري.

ومستودعاً للسلاح، وحوّلوا المصلى المرواني والأقصى القديم إلى اسطبلات لخيول الفرسان (العارف، 2007) .

ومما يشير إلى ذلك رواية لأبو المظفر أسامة بن منقذ [1] أوردها في كتابه "الإعتبار"، يقول فيها بأنه كان يتردد على المسجد الأقصى زمن الإحتلال الصليبي، وفيه جنود " فرسان الهيكل " ومنهم أصدقاء له فكانوا يسمحون له بالدخول إلى المصلى القبلي، ويخلون له جانباً صغيراً منه كانوا يستخدمونه كنيسة فيصلي فيه (ابن منقذ، 1970). وباشراف هذه المنظمة كان يتم فتح باب الرحمة في السور الشرقي للمسجد الأقصى أمام الزوار النصارى في عيد الزيتون مرة واحدة في العام (الدباغ، 2002)، حيث كان يمر الحجاج النصارى عبر المسجد في قدّاسهم، ويدخلون من باب الرحمة لزيارة المقام المسمى مهد عيسى – عليه السلام – في زاوية المصلى المرواني الجنوبية الشرقية. وكان باب الرحمة يغلق بقية العام لدواع أمنية .

1.1.6 . فترة العهد الأيوبي (1187م – 1260م) :

شهدت مدينة القدس تحولات أمنية جذرية بتحريرها على يد السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي عام 1187م/583هـ، وفيما يلي نبذة مختصرة لأمن القدس والأقصى في العهد الأيوبي :

1.1.6.1. إجراءات السلطان صلاح الدين في تأمين القدس والأقصى :

أولى السلطان صلاح الدين الأيوبي تأمين المدينة والمسجد الأقصى أهميّة بالغة، فعزز حراسة الجند لجميع منافذ المدينة، وأمر بتعمير ما تهدّم من الأسوار مباشرة بعد التحرير، وجدد الأبراج العسكرية من باب العمود شمالاً إلى باب الخليل غرباً، وحفر الخنادق حول قلعة القدس والسور لمنع الإقتراب منهما، وكان يعمل بيده ويشارك العمال والجند في أعمال الحفر ونقل الحجارة والبناء (العارف، 2007) . وقبل

[1] **أسامة بن منقذ الكناني** : هو مؤيد الدولة أبو المظفر أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الشيزري ، ولد في في شيزر شمال حماة عام 1095م، والتحق بجيش نور الدين زنكي، وعاش في بلاط النوريين بدمشق من عام 1138م حتى 1144م، ثم في بلاط الفاطميين بالقاهرة حتى عام 1154م، واشترك في الحملات على الصليبيين في فلسطين . هو أحد قادة صلاح الدين الأيوبي وباني قلعة عجلون بأمره على جبل عوف في عام 1184م، كان على معرفة شخصية ببوهمند وتنكرد، وكان يصادق بعضاً من فرسان الفرنج في زمن السلم ويقاتلهم في زمن الحرب . وقد توفي رحمه الله في دمشق عام 1188م بعد عام على تحرير القدس من الصليبيين . (ابن منقذ، 1970)

مغادرته إلى دمشق عيّن والياً له على مدينة القدس هو الفقيه ضياء الدين الهكاري[1]، كما عيّن على نظارة شؤون المسجد الأقصى الأمير سياروخ التركي[2]، والذي تولى ولاية القدس لاحقاً. وقد رتّب صلاح الدين حامية عسكرية كافية لحراسة القدس والمسجد الأقصى وجعل مقرها في قلعة المدينة (العسلي، وآخرون،1992) .

1.1.6.2. هدم أسوار القدس وأبراجها بأمر المعظّم عيسى[3] :

استمرت القدس محصّنة منيعة بقلعتها وأسوارها ومسجدها الأقصى حتى عام 1219م، حيث رجع الصليبيون بموت الملك العادل صوب القاهرة واحتلوا دمياط، فخشي الملك المعظم عيسى أن يقصدوا القدس فلا يتمكن من ردّهم فيتحصنوا بها، فأمر أخيه العزيز عثمان وعز الدين أيبك اللذين كانا في القدس بهدم أبراجها وأسوارها، لكنهما رفضا وأجاباه بأنهما قادران على الدفاع عنها، فكتب لهما المعظم غاضباً بأنها إذا ما سقطت في يد الصليبيين فسيقتلون كل أهلها وسيحتلون بلاد الشام وسائر بلاد الاسلام بعدها (العسلي، وآخرون،1992)، يقول مجير الدين الحنبلي : " فلما رأى الملك المعظم عيسى ذلك، خشي أن يقصدوا القدس فلا يقدر على منعهم، فأرسل الحجارين والنقابين، وشرعوا في تخريبه في سنة 616هـ، فخرّب أسواره وكانت قد حصنت إلى الغاية " (الحنبلي، 2009، ج1، ص550) .

لم يبق من تحصينات القدس سوى برج واحد في قلعة القدس، وقد كان وقع تخريبها عظيماً على أهل المدينة وسائر المسلمين، فتجمع الناس في المسجد الأقصى وضجّوا بالدعاء والابتهال عند صخرة بيت المقدس، ثم هجرها أهلها خوفاً من هجوم الصليبيين، وقد فقدوا الاحساس بالأمن والحماية فيها، وتركوا

---

[1] **ضياء الدين عيسى الهكاري** : وهو الفقيه العلامة المجاهد أبو محمد عيسى بن محمد بن عيسى الحسني الطالبي، الملقب بضياء الدين، أصله من الهكارية قرب الموصل شمال العراق، مستشار أسد الدين شيركوه، وأحد رجال صلاح الدين الأيوبي الأكراد الموثوقين، أسره الصليبيون في موقعة الرملة سنة 573هـ/1177م فافتداه صلاح الدين بستين ألف ديناراً ، توفي رحمه الله بعد تحرير القدس بعامين سنة 585هـ/1189م وهو مجاهد في حصار عكا، ونقل إلى القدس ودفن في مأمن الله . (حمادة، 2000) وانظر أيضاً : (العارف، 2007، ص728) .

[2] **الأمير حسام الدين سياروخ التركي** : هو أحد أمراء السلطان صلاح الدين الأيوبي، وأول من تولى نظارة شؤون المسجد الأقصى بعد التحرير الصلاحي سنة 1187م، كان حسن السيرة واستمر على نظارته إلى حين الهدنة بين السلطان والصليبيين سنة 1192م (الخالدي، 2013) .

[3] **الملك المعظّم عيسى** : هو شرف الدين عيسى بن سيف الدين بن محمد الحنفي، ابن الملك العادل، من سلاطين الدولة الأيوبية في دمشق (1218م–1227م)، كان عاملاً في الفقه والشعر، ولد في القاهرة، وتوفي في سنة 1227م (الذهبي، 1985) .

أموالهم وأثقالهم وتشتتوا في البلاد. وصارت المدينة كأنها مزار للحجاج والعابدين ورجال الدولة والعساكر لكن ليست مكاناً للاستقرار، ولقرن من الزمان بعد ذلك لم تتجاوز القدس كونها قرية صغيرة أو دون ذلك (العسلي، وآخرون،1992)[1]

1.1.6.3. تأثير الخلافات الأيوبية الدّاخلية على أمن القدس والأقصى :

تعمّقت الخلافات بين ملوك بني أيوب إلى حدّ المواجهة العسكرية بينهم، وتحالف بعضهم مع الصليبيين ضد بعضهم، وفي سنة 1229م اتفق الكامل مع الإمبراطور الصليبي[2] على تسليم القدس إليه، على أن تبقى أسوارها خربة ولا يعمّرها الصليبيون، وأن لا يتعرضوا للمسجد الأقصى وقبة الصخرة، وأن يكون نتاج المحاصيل من أراضي القدس وقراها لوالي المسلمين، وأن تكون القرى على الطريق من القدس إلى عكا للصليبيين. وقد تسلم الملك الصليبي القدس بهذه الشروط، وكان وقع ذلك على عامّة المسلمين عصيباً جداً (الحنبلي، 2009). ثم مكثت القدس في يد الصليبيين عشرة أعوام حتى عام 1239م، حتى استعادها منهم الملك الناصر داود بن المعظم عيسى حاكم الكرك وهدم آخر الأماكن المحصّنة فيها، وهو برج " داود " في قلعة القدس، لكنه عاد مع الملك الصالح إسماعيل حاكم دمشق وسلّماها للصليبيين مجدداً في عام 1243م، ولم تمكث في قبضتهم طويلاً حيث حرّرها الخوارزميون بقيادة الملك الصالح نجم الدين أيوب عام 1244م، وكان هذا آخر عهد الصليبيين بالقدس (العسلي، وآخرون،1992)

1.1.7 . فترة العهد المملوكي (1260م – 1516م) :

حظيت القدس والمسجد الاقصى المبارك بعظيم الاهتمام في العهد المملوكي، على مختلف الصعد الحضارية، وفي اشارة واضحة لما حظي به المسجد الأقصى من الاهتمام لدى سلاطين المماليك فقد

---

[1] تلا تخريب أسوار ودفاعات القدس مفاوضات طويلة بين الكامل والصليبيين، عرض فيها الكامل تسليم القدس وطبرية ومناطق الساحل للصليبيين، مقابل استرجاع دمياط فلم يقبل الصليبيون بذلك، وطلبوا ثلاثمائة ألف دينار عن تخريب أسوار القدس . إلا أنهم تعرضوا لحصار خانق في دمياط أجبرهم على التنازل عن كل ما عرضه المسلمون فسلموا دمياط وعقدوا الصلح (الحنبلي، 2009).

[2] **الامبراطور فريدريك الثاني (1194م–1250م)** . ملك ألمانيا وصقلية ونابولي، من سلالة " هوهنشتاوفن" . قاد الحملة الصليبية السادسة عام 1228م إلى المشرق وهي حملة لم يحدث فيها قتال فعلي، وتوّج نفسه ملكاً على القدس عام 1229م، وعرف بعداءه للبابوية وعوقب بالحرمان البابوي واتهم بالهرطقة والخروج عن الدين المسيحي، وعرف باعجابه بالثقافة الاسلامية وتشجيعه على دراستها والترجمة منها (النواري، 2014) .

أوكلت نظارته وادارة شؤونه أحياناً إلى بعض الأمراء المماليك مباشرة. وقد وفّرت الأوقاف التي أوقفها السلاطين والأمراء والأغنياء المماليك على المسجد الأقصى المبارك دخلاً جيداً للإدارة المملوكية للمدينة ومسجدها، مكنها من تغطية تكاليف تعيين حراس المسجد الأقصى والبوابين والقوّام والعلماء والخطباء وغيرهم. (العسلي، وآخرون،1992).

1.1.7.1. الترهل الإداري والأمني في الأقصى أواخر العهد المملوكي :

يشير مجير الدين الحنبلي الى حالة من الترهل الاداري والتضخم الوظيفي في المسجد الأقصى في الثلث الأخير من العهد المملوكي، طالت أغلبية الموظفين في المسجد، ولعلها شملت البوابين والحراس أيضاً فيقول: " وأما الوظائف المرتبة فيه للمدرسين والمعيدين والخدام والمؤذنين والقراء وغيرهم فكثير جداً ولم يكن فيهم من يباشر ما وجب عليه إلا بعض أناس" (الحنبلي، 2009، ج2، ص75). ومن الشواهد على ترهل أمن وحراسة المسجد وضعف " شيخ الحرم" المشرف على الحراس والخدام في بعض الفترات الادارية المملوكية، ما يذكره مجير الدين أنه في عهد ناظر الحرمين الشريفين الأمير حسن نجا [1] في سنة 1434م، سرق مال الوقف من صندوق قبة الصخرة المشرفة، واتهم به جماعة من الخدام، فأخذهم الأمير حسن إلى دار النيابة وضرب بعضهم، وسجن " شيخ الحرم " جمال الدين بن غانم [2] وكانت فتنة كبيرة. كما يذكر أحداث فتنة عظيمة حصلت في القدس سنة 1480م، وطالت أمن المسجد الأقصى وتؤشر إلى ضعف حراسته، في عهد الأمير ناصر الدين بن أيوب نائب القدس الشريف، حيث قبض على جماعة من العرب من بني زيد وقتلهم، فهاجم بنوا زيد القدس، وفرّ منهم الأمير النائب راكباً فرسه إلى المسجد الأقصى عبر باب الأسباط، واستمر راكباً حتى خرج من باب المغاربة مسرعاً، وقد كسر باب السجن، واقتحم المهاجمون المسجد الأقصى بسلاحهم وهو مشهور في أيديهم لقتل الأمير فقتل ثلاثة وجرح آخرون وقطعت الطرق وأوذي الناس (الحنبلي، 2009) . ثم تولّى الأمير المملوكي دقماق نيابة القدس سنة 1487م، وكان ظالماً عسوفاً مهملاً لواجباته، فاختل أمن القدس في عهده وكثرت حوادث السرقة والقتل، واختلّت إدارة المسجد الأقصى وحراسته، وكثرت شكاوى الناس عليه، حتى جرى التحقيق معه بأمر من

[1] **حسن نجا** : ناظر الحرمين الشريفين ونائب السلطنة، ولي بعد الأمير أركماس، وكان حاكماً له هيبة واعتبار (الحنبلي، 2009) .

[2] **جمال الدين بن غانم** : (890هـ/1485م) ، هو جمال الدين عبد الله بن محمد بن غانم الأنصاري الخزرجي، شيخ "الحرم" والخانقاه الصلاحية في القدس، توفي فيها ودفن بمقبرة باب الرحمة . (الخطيب، 2012)

السلطان المملوكي، لكن الدِّوَادَار[1] كان من أنصاره وساعده على البقاء في موقعه، فراح ينتقم من خصومه أشد الانتقام (العارف، 2007) .

1.1.8 . فترة العهد العثماني (1517م– 1917م):

1.1.8.1. التجديد العثماني الأمني لأسوار القدس والأقصى:

في بداية العهد العثماني شهدت مدينة القدس تحولاً أمنياً تاريخياً لا زالت آثاره ماثلة إلى اليوم، حيث أعيد بناء الأجزاء العلوية من أسوار المدينة والمسجد الأقصى المبارك وتجديد قلعة القدس عام 1536م، بأمر السلطان سليمان القانوني، واستغرق هذا المشروع المعماري الأمني 5 سنوات من العمل (العارف، 2007)

1.1.8.2. الإدارة العثمانية للمسجد الأقصى وحرّاسه:

عيّن السلاطين العثمانيون ثلاث شخصيات دينية وادارية هامّة في القدس إضافة إلى قاضي المدينة، هم المفتي ونقيب الأشراف وشيخ الحرم، وكان يعهد الى شيخ الحرم بادارة كافة شؤونه ومتابعة موظفيه ومنهم البوابون والحراس، وفي عام 1672م، بلغ عدد الموظفين في المسجد الأقصى المبارك 800 موظف، يتقاضون رواتبهم من ذهب الصرّة السلطانية الذي يجلبه أمين الصرة كل سنة من الأستانة، وكان ينفق عليهم أيضاً من أوقاف المسجد، التي كانت تعيل عدداً يفوق غالباً حاجة المسجد من الموظفين والخدّام (العسلي، وآخرون،1992). وكان قاضي القدس هو المخول باختيار وتعيين حراس المسجد الأقصى في العهد العثماني. وتشير سجلات المحكمة الشرعية في القدس إلى أن حراس قبة الصخرة المشرفة ما كانوا يستطيعون أن ينيبوا عنهم من يقوم بمهمتهم في حراسة المسجد ليلاً إلا بموافقة قاضي القدس (العارف، 2007). بينما كان تحت إمرة القاضي 20 ضابطاً برتبة آغا يعينون بفرمان سلطاني، منهم الحراس

---

[1] **الدِّوَادار** : لقب وظيفي، أطلق في العهد المملوكي على المسؤول الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير ويتولى أمرها، مع ما يضاف إلى ذلك من مهام الحكم والتنفيذ والإشراف على نقل الرسائل والبريد والأوامر السلطانية، (دهمان، 1990) وهو بمثابة أمين السر العام للسلطان . ولكل نائب في مقر عمله دوادار بمثابة أمين السر الخاص للنيابة .

الليليين لأبواب المدينة (العسلي، وآخرون،1992). وكانت المخالفات الأمنية والأدبية التي يضبطها حراس المسجد الأقصى تعرض على قاضي القدس للحكم فيها [1] .

1.1.8.3. حراسة التَّكارنة [2] للأقصى في العهد العثماني :

برز منذ مطلع العهد العثماني دور هام للتكارنة في حراسة أبواب المسجد الأقصى المبارك وما حوله من المدارس والمنشآت الهامة على طول الرّواق الغربي والشمالي للمسجد الأقصى، وكانوا سود البشرة أقوياء البنية طوال القامة، وامتازوا بالإخلاص للدولة العثمانية، وكان ممنوعاً على الأجانب وغير المسلمين دخول المسجد الأقصى حتى لو كانوا أمراء أو ملوكاً الا بموافقة حراس المسجد الأقصى التكارنة، الذين لم يكونوا يأذنوا لأحد من غير المسلمين بدخوله، وقد بلغ نفوذهم أشده في أواسط القرن التاسع عشر، حيث اضطر متصرف القدس العثماني الى سجنهم ليمكن أحد الملوك الأجانب من زيارة المسجد في عام 1855م . (العارف، 2007)

1.1.8.4. الحالة الأمنية في القدس والاقصى أواخر القرن 17م :

وصف السائح الأجنبي "هنري موندريل- Henry Maundrell " [1] زيارته للقدس عام 1696م في كتابه "رحلة من حلب الى القدس"، والتي أورد فيها أنه كان محرّماً على الأجانب والافرنج دخول القدس أو مجرد

---

[1] جاء في سجلات المحكمة الشرعية أن " صوباشي القدس " اشتكى للقاضي بأنه رأى " موسى بن حسن السقا " وهو سكران في المسجد الأقصى وشهد معه على ذلك مؤذن المسجد ، فأدانه القاضي وحكم عليه . **(السجل 43، 1567م/ 975هـ)**

[2] **التكارنة :** هم جالية افريقية تعود أصولها إلى منطقة دارفور ومحيطها، استخدمهم العثمانيون في شؤون الحراسة والشرطة، واتخذوا من الرباطين الأباصيري والمنصوري خارج باب الناظر أحد أبواب المسجد الأقصى الغربية مسكناً لهم منذ أوائل العهد العثماني . فيما استخدم الرباط المنصوري لاحقاً كسجن عثماني للموقوفين يسمى "حبس الرباط "، واستخدم الرباط الأباصيري سجناً للمحكومين بالاعدام يسمى" سجن الدم " وكان يعهد للتكارنة بالاشراف عليهما الى أن نقل الاحتلال البريطاني كلا السجنين الى المسكوبية خارج أسوار البلدة القديمة (العارف، 2007) .

الاقتراب من أسوارها، دون صدور إذن من حاكم المدينة العثماني، وكان عليهم الترجّل وتسليم اسلحتهم لحراس بوابات المدينة قبل دخولها، إلا إذا صرّح لهم الحاكم بغير ذلك، وكان محرّماً عليهم دخول المسجد الاقصى نهائياً، ومن كانت تحدثه نفسه بدخوله كان يعرض نفسه لخطر الإعدام، فكان غير المسلمين يصعدون سطح برج أنطونيا المطلّ على الأقصى من جهة الشمال لينظروا الى المسجد. وقد كانت أبواب القدس تغلق عند الغروب ولا يسمح لأحد بدخولها بعد ذلك، ومن كان يصلها متأخراً كان يضطر لبقاء ليلته خارج الأسوار، معرضاً نفسه لخطر المبيت في الخارج، وكان يحرس بوابات المدينة جنوداً نظاميين يتناوبون الحراسة كل ساعة، ويضبطون النوبات بينهم بساعة الرمل. ثم بنيت المسكوبية خارج الأسوار عام 1858م وبدأت المنازل تنتشر خارجها، وكثر تواصل السكان مع خارج المدينة فاستحدث في كل باب فتحة صغيرة تسمى " الخوخة "، وكان يتم فتحها للمضطرين، ثم تساهلت الحكومة في إغلاق البوابات ليلاً مع كثرة العمران خارج الأسوار، لكنها استمرت في اغلاقها لمدة ساعتين وقت صلاة الجمعة ليتمكن الجند والحراس من الصّلاة في المسجد الأقصى دون سلاح . (العارف، 2007)

1.1.8.5. أمن الأقصى خلال اضطرابات أواخر العهد العثماني :

تأثر أمن المسجد الأقصى بالاضطرابات والثورات والمؤامرات التي حدثت في مدينة القدس أواخر العهد العثماني، وقد أخفى ثوار القدس سلاحهم في المسجد الأقصى مراراً، وخصوصاً في ثورة القدس ضد حكم محمد علي باشا، حيث كان يحكم بالاعدام على من لا يسلم سلاحه من أهل المدينة، فسلموا الأسلحة التالفة أما الأسلحة المنهوبة من مخازن الحكومة فقد أخفوها في المسجد الأقصى المبارك، وفي المقابر والحوانيت والمنازل ورصفوا الأرض فوقها بالبلاط (العارف، 2007)، كما تأثر أمن القدس بالمؤامرات والأطماع التي بدأت تحاك للمسجد الأقصى أواخر الفترة العثمانية ، ومثال ذلك هبّة أهالي القدس عام 1911م ضد البعثة الأثرية بقيادة الجنرال البريطاني "مونتاجو باركر– Montagu Parker "[2] وضد حاكم

---

[1] **هنري موندريل**– Henry Maundrell : (1665–1701م) أكاديمي في جامعة أكسفورد، رحالة وكاهن في كنيسة إنجلترا وفي حلب وبلاد المشرق، بدأ رحلته من حلب إلى القدس في عيد الفصح عام 1697م، ودوّن مذكرات رحلته، التي انتشرت حول العالم بعدة لغات .

[2] " **مونتاجو براونلو باركر – Montagu Brownlow Parker** " : (1878/10/13–1962/4/28)، ضابط في الجيش الملكي البريطاني، وعالم آثار إنجيلي، اشتهر بكونه من أوائل الباحثين عن " تابوت العهد " و" كنوز سليمان " ، اكتشف حراس الأقصى حفرياته السرّية تحت قبة الصخرة

القدس العثماني بوصفه متآمراً مع البعثة التي عملت بين عامي م1909 و1911م، والتي كشف أحد حراس المسجد الأقصى حفرياتها السرّية تحت المسجد[1]. ومن حرّاس الأقصى البوّابين آنذاك أواخر العهد العثماني، الأسماء التالية، والتي وثّقتها مذكّرة نادرة بخط رئيس الحراس البوابين، مذيّلة بتوقيعه "سيّد الجماعي" بتاريخ 18 نيسان 1331هـ-1909م : (انظر الملحق رقم 1.1)

- الشيخ مصطفى أفندي الدنف، حارس باب السلسلة.
- الشيخ عبد القادر الشريف، حارس باب القطّانين .
- الشيخ مصطفى العريان، حارس باب الحديد .
- الشيخ يوسف الزحّيكة، حارس باب الحديد.
- الشيخ أحمد أبو السعود، حارس باب القسم (المجلس) .
- الحارس مصطفى أفندي جار الله، وقد كان مريضاً لفترة طويلة، وله وكيل ينوب عنه في الحراسة هو رجل فلّاح ضعيف، لا يقدر على أعمال الحراسة، وكانت أجرة هذا الوكيل أن ينام في الغرفة المجاورة للباب الذي يحرسه، ومع ذلك كان يطالب رئيس الحرّاس البوّابين بأجرة مالية، فتم نقله لحراسة باب الأسباط .
- أمّا الحرّاس عبد الله الشلبي، وغلام الأفغاني، وعبد الله الترك، فتشير المذكّرة أنهم كانوا مواظبين على وظيفتهم وخدمتهم الصّادقة، فلم ينقلهم رئيس البوّابين من نقاط حراستهم . (و.ق[2]، مذكرة رئيس البوابين، رقم C0085، 1909م)

المشرفة عام 1911م، وكانت البعثة تحفر لهدف واحد هو استخراج " تابوت العهد " و" كنوز سليمان " التي إدّعى باركر أنها مدفونة تحت قبة الصخرة المشرفة (Silberman ,1980).

[1] **هبّة الأقصى عام 1911م** : في ليلة 19 نيسان1911م سمع أحد حراس الأقصى أصوات حفر وتنقيب تحت قبة الصخرة المشرفة ، فجمع الناس الذين هرعوا لمعرفة ما يجري، غير أن الفاعلين تمكنوا من الفرار عبر الأنفاق ، ليتبين أنها بعثة أثريّة ملكيّة بريطانية ، يشرف عليها الضابط البريطاني " باركر"، والذي رشا بعض المسؤولين العثمانيين كي يسمحوا له بالتنقيب سرّاً تحت المسجد الأقصى، واعداً إياهم بنصيب من " كنوز سليمان " إن وجدها، غير أن وجود ويقظة حرّاس المسجد الذين لم يكن متوقعاً تواجدهم في تلك المنطقة ليلاً أفشل المهمة التي عمل عليها " باركر" وبعثته لمدّة عامين . وتسبب ذلك بموجة غضب كبيرة في القدس، والذين اعتبروا الحفريات مؤامرة بريطانية وتدنيس للمسجد الأقصى، وسرعان ما هاجموا ليلتها مقر الحاكم العثماني للمدينة، والذي اتهموه بالتواطؤ مع أعمال الحفر مقابل رشاوى، حيث أمر قواته بقمع التظاهرات . لكن الجنود لم يتمكنوا من السيطرة على الحشود الغاضبة، فانتشرت المواجهات في مختلف أنحاء المدينة . ولم يحدث من قبل أن انتهت بعثة حفريات أثرية بمثل هذه الإحتجاجات الفلسطينية العارمة . (Silberman, 1980)

[2] و.ق : اختصار لمجموعة وثائق متفرقات قسم الحراسة في أرشيف قسم الحراسة بالمسجد الأقصى المبارك.

1.1.9 . عهد الإحتلال البريطاني وإدارة المجلس الإسلامي الأعلى (1917م – 1947م) :

باشتداد الحصار والقصف المدفعي على مدينة القدس من قبل الجيش البريطاني عام 1917م، أرسل متصرف القدس عزة بك رسالة مع رئيس البلدية حسين بك الحسيني الى قائد الجيش البريطاني، مفادها أن الأتراك قد سحبوا عساكرهم من القدس حفاظاً على الأماكن المقدسة من الخراب، وأنهم أقاموا موظفين ليحافظوا على الأماكن الدينية كالمسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، راجياً أن يحظوا بمعاملة جيدة من البريطانيين. وبعد سقوط القدس في يد الجيش البريطاني ودخول الجنرال " أللّنبي " للمدينة، أعلن بأن جميع المعابد والأماكن المقدسة ستصان وفقاً للترتيبات المرعية ووفقاً لتقاليد الطوائف التي تملكها (أبو صالح، 2015).

أصبح في مدينة القدس والمسجد الأقصى بعد الإحتلال البريطاني قوة من الشرطة البريطانية بلغ تعداداها في أواخر فترة الانتداب 1484 شرطياً و20 ضابطاً موزعين على 8 مراكز شرطة، من بينها مخفر المسجد الأقصى[1] والذي كان فيه 6 من عناصر الشرطة العرب وضابط عربي واحد (العارف، 2007)، ومع ذلك فقد بقي في القدس بضع عشرات من الجنود العثمانيين ممن رفضوا الانسحاب، وأصروا على البقاء لحراسة المسجد الأقصى[2]. وقد كان حراس المسجد يستعينون بالشرطة البريطانية في ضبط الأمن من خارج بابات المسجد أحياناً، وفي منع اقتحامات اليهود المتطرفين للمسجد بالقوّة، ومنع الزيارات غير المصرح، أو حالات الإعتداء على المصلين والحراس من قبل المتطرفين [3] .

---

[1] تم تفصيل ظروف تأسيس المخفر البريطاني في المسجد الأقصى ومهامه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

[2] وهم 53 جندياً من الفيلق 20 ، كان آخرهم بقاء في حراسة المسجد الأقصى بزيّه العسكري **العريف** " **حسن أفندي الأغدرلي** " آمر رهط الرشاش رقم 11 التابع للفوج الثامن من لواء 36 العثماني، والذي قابله الصحفي التركي " إلهان بارداقجي – Elhan Bardagi " في المسجد الأقصى يوم الجمعة 12 أيار 1972م ، حيث بقي حتى وفاته عام 1982م يحرس المسجد الأقصى (محمود، 2015) .

[3] فمثلاً توثق صحيفة "مرآة الشرق" حادثة حصلت على باب السلسلة، ظهر يوم السبت 2 نيسان 1932م، حيث حاولت مجموعة من المتطرفين اليهود " المكابيين" يقدّر عددها من 10 إلى 12 شخصاً أن يقتحموا المسجد الأقصى عبر باب السلسلة دون تذاكر زيارة، فمنعهم حارس الباب، فاعتدت إحدى المتطرفات " المكابيات " على الحارس وصفعته، واجتمع الناس وكادت تتطور الأمور إلى صدام كبير لولا أن صادف مرور شرطي بريطاني فضّ الخلاف، حيث تم تفريقهم من قبل "شيخ الحرم" بمساعدة الحرّاس وثلاثة من عناصر الشرطة الانتدابية (المكابيون، 1932) . انظر ملحق " المكابيون " رقم (1.3) في قائمة الملاحق .

1.1.9.1. إشراف المجلس الإسلامي على أمن المسجد :

نظّم المجلس الإسلامي الأعلى شؤون المسجد الأقصى وحراسته دون منازع منذ تأسيس المجلس عام 1922م، وحتى تأسيس المخفر البريطاني في داخل الأقصى عام 1938م، وقد نظّم المجلس دخول الزوار الأجانب للأقصى بأذونات خاصة، موقّعة ومختومة من "شيخ الحرم" أو من إدارة المجلس، حفاظاً على أمن المسجد وتحصيلاً لريع هذه الزيارات لعمارته، وحتى الجنود البريطانيين والأمريكيين والضيوف الرسميين على الحكومة كانوا ملزمين بمثل هذا التصريح من المجلس الإسلامي حتى يسمح لهم الحراس البوابون بالدخول للأقصى، وكان يتم إعفاء بعض الفئات من رسوم الزيارة . (انظر ملحق 1.2)

وقد تصاعدت اعتداءات المسلحين اليهود ضد المسجد الأقصى وحراسه في عامي 1947 و 1948، فاستشهد أحد حراس المسجد في اعتداء مسلح على المسجد يوم الجمعة 6 شباط 1948، واستنكر المجلس الاسلامي الأعلى هذا الاعتداء الدموي في اجتماعه بتاريخ 10 شباط 1948، وخاطب السكرتير العام للحكومة البريطانية بخصوصه (**صحيفة الدفاع**، يافا. العدد3880/ 11 شباط 1948، ص1) ثم مع اشتداد الحرب في آذار عام 1948م، طالب المجلس الإسلامي الأعلى حكومة الانتداب البريطاني بتعزيز حراسة المسجد الأقصى المبارك، بقوة مسلّحة من الشرطة العربية تعمل في داخله، أسوة بتوفير حكومة الانتداب حراسة مسلحة من الجيش البريطاني على مقرات اليهود في البلدة القديمة من القدس،[1] ويبدو أن القيادة البريطانية اكتفت بعناصر الشرطة الموجودين في مخفر المسجد وتجاهلت طلب المجلس .

1.1.9.2. تشكيل جمعية حراسة المسجد الاقصى في عهد الانتداب :

تأثر أمن المسجد الأقصى بجميع الثورات والأحداث التي جرت خلال عهد الانتداب البريطاني، بل كان المسجد منطلقاً لثورة البراق عام 1929م، ولكثير من المظاهرات والمسيرات، والعمليات الفدائية التي استهدفت الوجود البريطاني واليهودي في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1938م). وقد شكّل المؤتمر الإسلامي الكبير المنعقد في القدس جمعية اسلاميّة أسماها "جمعية حراسة المسجد الاقصى والأماكن

[1] اجتمع عضو المجلس الاسلامي الشيخ كمال اسماعيل، وسكرتير المجلس أنور الخطيب، مع الجنرال " بولاك " حاكم لواء القدس البريطاني في "المنطقة المحميّة (أ)" على اثر تزايد مهاجمة المسلحين اليهود للمصلين في المسجد الأقصى واطلاق النار عليهم وطلبوا حراسة مسلحة بريطانية للمسجد ! (**صحيفة الدفاع**، يافا. العدد 3900/ 5 آذار 1948، ص2)

الاسلامية المقدّسة" عام 1928م، وجعل مقرّها في مدينة القدس، على أن يكون لها فروع في كل العالم، وكان هدفها حفظ أمن المسجد الأقصى وسائر المقدسات من الخراب والضياع والاعتداءات، وعملت الجمعية على تجنيد جمهور عريض من الشباب المتطوّعين فوق سن العشرين بشروط خاصة للقيام بأعمال الحراسة والرباط ونشر الوعي حول قضايا المسجد الأقصى وحائط البراق الشريف، وكان لها دور بارز في الحراسة الشعبية للمسجد، واطلاق ثورة البراق، وللجمعيّة ميثاق وأنظمة داخلية منشورة، وكان يشترط لعضويتها تأدية قَسَم حراسة الأقصى بالنص التالي : " عليَّ عهد الله وميثاقه أن أكون حارساً أميناً للمسجد الأقصى وسائر الأماكن الإسلامية، وأن أبذل كل جهدي في سبيل صيانتها "، وكانت تجبى من منتسبيها اقتطاعات مالية دورية لصالح الجمعية، ويشرف عليها لجنة الدفاع عن البراق الشريف. انظر الملحق (1.4) (**صحيفة اليرموك**، حيفا. العدد307/ 30 تشرين ثاني1928، ص4) .

1.2 تعريف بقسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك (1948م–2000م)

1.2.1. نشأة الوصاية الأردنية على المسجد وتأسيس القسم :

بعد انتهاء حرب عام 1948م، خضعت الضفة الغربية والشطر الشرقي من مدينة القدس للحكم الأردني وسارع ملك الأردن عبد الله الأول إلى ضمّ شرقي القدس للإدارة الأردنية، تحت إشراف الحاكم العسكري للقدس أحمد حلمي عبد الباقي، ثم تسّلمت الإدارة المدنية الأردنية الإشراف على المدينة وأوقافها ومقدساتها. وفي 24 نيسان 1950 صدر قرار توحيد الضفتين، فأصبحت القدس رسمياً جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وقد أكد على ذلك دستور عام 1952م في عهد الملك طلال بن عبد الله، حيث أصبحت أوقاف ومقدسات القدس وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك تحت الإدارة الأردنية، وتتبع إدارياً لوزارة الأوقاف الأردنية. ثم في عام 1953م شكلت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية مديريّة خاصة لأوقاف القدس (الجعبري، 2017)، هذه المديرية عرفت لاحقاً باسم دائرة أوقاف القدس، وهي تشرف على كافة شؤون المسجد الأقصى المبارك وأوقاف المدينة المقدسة منذ تأسيسها حتى الآن، وتحت رعايتها تأسس وتطور قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك .

1.2.2. هيكلية القسم وتبعيّته الإداريّة :

قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك هو أحد أهم وأكبر الأقسام التابعة إدارياً لدائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى، وهو امتداد طبيعي لتشكيلات الحراسة الموجودة في المسجد الأقصى منذ الفتح الإسلامي العمري للقدس عام 638م، والتي اعتمدت كليّاً على العنصر البشري في تأمين المسجد والحفاظ على حرمته وقدسيته.

يتبع قسم الحراسة إدارياً – منذ تأسيسه وحتى وقتنا الحالي – بشكل مباشر لمديرية المسجد الأقصى المبارك، التي تعتبر إحدى مديريات دائرة أوقاف القدس، ويشرف على القسم مسؤول بمسمى "رئيس قسم الحراسة" أو "رئيس الحرس"، يرتبط إدارياً بمدير المسجد الأقصى المبارك، وهو يشرف مباشرة على مكتب

الأحوال، ورؤوساء الوحدات الأربع للحراسة، وتتبع له إدارياً شعبة اللاسلكي، ومفتش الحرس، وقد تطوّرت هيكلية القسم عبر الزمن، ليلحق بها شعبة للحارسات، وأحياناً وحدة حراسة دوائر الأوقاف، ووحدة حراسة المقابر الإسلاميّة، وقسم الإطفائية وأحياناً كان رئيس الحرس يتولى رئاسة شؤون العاملين في المسجد الأقصى. انظر موقع قسم الحراسة في الهيكل التنظيمي لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية (الملحق 1.5) .

1.2.3. أعداد الحراس وأنماط توزيعهم :

يعتمد تأمين المسجد الأقصى المبارك طيلة العام على مدار 24 ساعة يومياً على العنصر البشري بشكل أساسي، ويتطلب ذلك وجود عدد لا بأس به من الحراس، موزعين على وحدات متناوبة، يشرف عليها مساعدون لرئيس الحرس، ومراقبون لكل وحدة يعملون في مكتب تسجيل الأحوال .

إن دراسة أرشيف قسم الحراسة من الوثائق والسجلات يكشف عن نقص شبه دائم في عدد الحراس، وعن حاجة دائمة ومتنامية في المسجد منذ عام 1948م وحتى عام 2000م لمزيد من نقاط الحراسة. تقابلها محاولات من وزارة الأوقاف في عمان لمواكبة الاحتياجات وإيجاد الحلول، وفيما يلي جدول بمعدّل أعداد الحراس مستخلص من سجلات اثبات الدوام وكتب الملف العام ومراسلات قسم الحراسة، يليه تفصيل بأعدادهم وتوزيعهم الزماني والمكاني والعددي، خلال 3 فترات رئيسية تغطي مدّة الدّراسة :

الجدول1.1-أ : معدّل أعداد حراس المسجد الأقصى المبارك / 1948-2000م

السّنوات		معدّل عدد الحراس
الفترة الأولى (العهد الأردني 1948-1967)	1959 - 1948	16
	1963 - 1960	21
	1967 - 1964	26

الجدول1.1– ب : تتمة معدّل أعداد حراس المسجد الأقصى المبارك / 1948–2000م

67	1978 – 1968	الفترة الثانية
91	1985 – 1979	(من بداية الاحتلال عام 1967 حتى عام 1985)
102	1991 – 1986	الفترة الثالثة
93	1995 – 1992	(من عام 1986 وبدايات الانتفاضة الأولى
132	1997 – 1996	حتى بداية الانتفاضة الثانية عام 2000)
119	2000 – 1998	

(أرشيف قسم الحراسة، 1948-2000)

1.2.3.1. أعداد الحراس وتوزيعهم في العهد الأردني (1948– 1967) :

تكوّن قسم الحراسة في معظم العهد الأردني من 21 حارساً يشرف عليهم رئيس الحرس مباشرة وقد كان توزيع الحراس في مطلع سنوات الستينات كما يلي :

الجدول 1.2: نموذج لأعداد الحراس وتوزيعهم في العهد الأردني– 1963م

الوظيفة	عدد الحراس	التوزيع المكاني للحراس
حراس ليليون	3	في المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة والساحات
حراس دورية (متجولون)	4	في جميع ساحات المسجد مروراً بنقاط الحراسة الثابتة
حراس أبواب (ثابتون)	14	متناوبون على حراسة جميع الأبواب

وقد كان هذا العدد من الحراس قليلاً لتأمين الساحات والمصلّيات اضافة الى 9 أبواب مفتوحة ، فكان يتم اغلاق بعض الأبواب، أو الاكتفاء بفتحها لفترات معينة خلال النهار، وكانت مهام الحراسة تزداد تعقيداً بغياب بعض الحراس لإجازة سنوية أو مرضية، وهو ما استدعى من مأمور الأوقاف الطلب من عمّان

تعيين 6 حرّاس بوابين جدد في 20 أيلول 1964، فأجيب طلبه مباشرة بالموافقة على استحداث 5 وظائف جديدة للحراس البوابين، براتب 11 دينار أردني شهرياً، ليصبح عدد الحراس البوابين 19 حارساً كما يلي:

1- 18 حارساً بواباً : يتوزعون على حراسة 9 أبواب مفتوحة، ويتناوب كل حارسين على باب
2- حارس واحد : احتياط للتبديل (ت.أ[1]، معاملة توزيع الحراس، رقم A0018، 1964/9/20)

1.2.3.2. أعداد الحراس وتوزيعهم من بداية الاحتلال عام 1967م – حتى عام 1986م :

بعد احتلال المسجد الأقصى المبارك عام 1967م، تطورت حاجات المسجد الأقصى الأمنية، فاستحدثت نقاط ومهام حراسة جديدة، وقد عانى المسجد من نقص كبير في عدد الحراس، فبدأت دائرة الأوقاف الإسلامية العامة في القدس بزيادة عددهم تدريجياً، إلى أن وصل عدد الحراس في أواخر سنوات السبعينات إلى 91 حارساً .

وفي 12 نيسان 1984 كان العدد الإجمالي للحراس التابعين لإدارة الأوقاف الإسلامية 237 حارساً، موزعين على المسجد الأقصى، والمسجد الإبراهيمي في خليل الرحمن، ووظائف أخرى في دوائر الأوقاف، منهم 72 حارساً تم توظيفهم بعقود عمل سنوية، و153 حارساً فقط يعملون فعلاً كحراس في المسجدين . (م.ع.ق[2]، كتاب مدير الأوقاف للوزير، رقم2133، 1984/4/12). وفي 5 تشرين أول 1986 كان عدد الحراس العاملين بعقود سنوية في دائرة الأوقاف 102 حارساً، منهم 63 حارساً في المسجد الأقصى، و29 حارساً في المسجد الإبراهيمي، و4 حراس في مدارس دار الأيتام الإسلامية في القدس، و 6 حراس في الإدارة العامّة لأوقاف القدس. (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف للوزير، رقم 5837، 1986/10/5)

وفي السنوات الأولى من احتلال المسجد الأقصى، لم تكن طريقة توزيع حراس الأقصى على وحدات الحراسة عادلة في نظرهم، فقد كان هناك تفاوت كبير في توزيع أعباء الحراسة اليومية، مما تسبب بكثرة

---

[1] **ت.أ** : اختصار لمجموعة تقارير أمن المسجد لأقصى المبارك ، في أرشيف قسم الحراسة بالمسجد الأقصى المبارك .

[2] **م.ع.ق** : اختصار لمجموعة وثائق الملف العام لدائرة الأوقاف الإسلامية في أرشيف الدائرة في القدس الشريف .

مطالبات الحراس بالانتقال بين الوحدات، وقد كثرت الشكاوى من سلوك بعض الحراس المثبتين داخل المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة، نظراً لعدم تبديلهم بآخرين لفترات طويلة، فأصدرت دائرة الاوقاف الاسلامية تعليمات إلى قسم الحراسة في 28 تموز 1971 بتحريك الحراس يومياً بين نقاط الحراسة، لضمان التوزيع العادل لأعباء العمل داخل كل وحدة حراسة ، وتضمنت التعليمات ما يلي :

أ- منع مداومة الحارس في ذات المكان سواء داخل المصلى أو خارجه لأكثر من يوم واحد .

ب- أن لا يعلم الحارس بمكان وظيفته إلا في صباح ذلك اليوم .

ت- مراقبة الحارس من حين لآخر من قبل رئيس الحرس وكتابة تقرير في أداءه . (و.ق، تعليمات الوظيفة اليومية، رقم C0009، 1971/7/28)

ذات المشكلة في توزيع الأعباء تكررت مراراً في الثمانينات. وفي مطلع التسعينات كان عدد من الحراس قد استأثروا مجدداً بحراسة نقاط ثابتة يومياً تعتبر غير متعبة صيفاً وشتاءً، كحراسة المصليات وباب الرحمة المغلق والساحات الشرقية من المسجد، ولم يسر عليهم نظام التحريك اليومي في أماكن الوظيفة مما سبب حالة من الاستياء والتذمر بين الحراس الآخرين المكلفين بحراسة نقاط أكثر مسؤولية وعبئاً كالبوابات الخارجية للمسجد الأقصى أو مراقبة المستوطنين المقتحمين، وممن يتطلب عملهم الاحتكاك مع عناصر الشرطة وحرس الحدود على الأبواب وفي الساحات. فتقدم هؤلاء الحراس بمطالبة بانصافهم في توزيع أعباء الحراسة، وعدم تثبيت أحد منهم في موقع معين لأكثر من يوم عمل واحد (و.ق، مطالبة الحراس بعدالة التوزيع، رقم C0035، 1992/10/18) .

وعلى صعيد التوزيع الزمني لعمل الوحدات، كان هناك فترة فراغ يومية يقل فيها عدد الحراس في المسجد بشكل حاد أواخر السبعينات، وهي الفترة بعد انتهاء مناوبة وحدات الحراسة النهارية وقبل بدء مناوبة وحدات الحراسة الليلية، فكان يتم تغطية هذه الفترة بواسطة دورية حراسة احتياطية تعمل بين الحرس النهاري والليلي. وقد وضعت عدة خطط في هذه الفترة لتوزيع أعباء الحراسة زمانياً بشكل عادل بين الوحدات ، فيما يلي أبرزها :

أ- **خطّة " الوحدات الثلاث المتناوبة – 1979 "** :

في محاولة لزيادة كفاءة توزيع الحراس والتخفيف من مشكلة نقص عددهم اقترح رئيس الحرس السيد حسن عياد خطّة " الوحدات الثلاث المتناوبة " على إدارة الأوقاف الإسلامية في نيسان 1979م، وقد اعتمدت هذه الخطة على تقسيم حراس الأقصى على 3 وحدات عمل متساوية العدد ، تعمل كل منها 8 ساعات يومياً، على أن يتم تبديل المناوبة بين الوحدات كل اسبوع، فتعمل كل وحدة أسبوع صباحاً، ثم أسبوع مساء، ثم أسبوع ليلاً، بما يضمن التساوي في أعباء الوحدات والحراس، وتأمين حراسة دائمة للمسجد الأقصى على مدار 24 ساعة. وقد استمر بالمطالبة باقرار هذه الخطّة حتى آذار 1981م، ويبدو أنها لم تنجح في حينه لرفض الحراس العمل 8 ساعات بدلاً من 6 ساعات، وذلك لوجود عدد من الحراس كبار السن، ولارتباط بعضهم بوظائف أخرى خارج المسجد الأقصى تحول دون تبديل عملهم ليلاً ونهاراً . (و.ق، خطّة توزيع الحراس لحسن عياد 1979–1984، رقم C0028، 1979)

في 14 آذار 1984 طلب مدير الأوقاف الإسلامية من رئيس الحرس بموجب كتابه رقم (1449) أن يجهّز هذه الخطّة لعرضها على لجنة تنظيم الحرس التي تشكلت بعد وقوع مجزرة الأقصى التي نفّذها الجندي الاسرائيلي " آلان قودمان – Alan Goodman " [1] صباح 11 نيسان 1982م، حيث وافقت اللجنة على تنفيذ هذه الخطّة اعتباراً من 1 نيسان 1984، وكان قد مضى على اقتراحها والمطالبة بتنفيذها خمس سنوات. إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه الخطة بدأ في 15 أيار 1984 بتقسيم جميع الحراس إلى ثلاث وحدات (أ،ب،ج)، لكل وحدة منها مسؤولان وكاتب للأحوال، كما جاء في كتاب مدير الاوقاف رقم (2831) ورغم أنها قلّصت من حاجة المسجد الماسّة لمزيد من الحراس إلا أن تطبيقها لم يدم سوى عدة أسابيع ولم تنجح، نظراً للظروف المشار اليها سابقاً . (و.ق، خطّة توزيع الحراس لحسن عياد 1979–1984، رقم C0028، 1979)

[1] **مجزرة " آلان هاري قودمان - Alan Goodman " في المسجد الأقصى :** صباح الأحد 11 نيسان 1982، اقتحم الجندي " قودمان " المسجد الأقصى عبر باب الغوانمة مسلحاً ببندقية هجومية من طراز M-16 . وأطلق النّار بشكل مباشر على حارس المسجد الأقصى رياض أبو ارميلة فأصابه بثلاث رصاصات، ثمّ اقتحم قبة الصخرة المشرفة. وقتل الحارس الشهيد صالح اليماني على الباب الغربي للقبة حينما حاول منعه من الدخول. أصيب في المجزرة والمواجهات التالية لها أكثر من 60 فلسطينياً برصاص جودمان والشرطة، واستشهد الشاب جهاد ابراهيم بدر برصاص الشرطة داخل الأقصى . ودفن الشّهيدين في التربة الاخشيدية على يمين الخارج من باب الأسباط، حُكم على الجزار "جودمان" بالسجن المؤبد ، إلا أنه تم الإفراج عنه عام 1997م، بعد مضي 15 عاماً فقط على المجزرة .

ب- **خطّة " الوحدات الأربعة المتحركة- 1984** " :

اثر تعذّر تطبيق خطة الوحدات الثلاث المتناوبة نظراً لاعتراض الحراس وظروفهم، تم إعادة توزيع حراس الأقصى إلى أربع وحدات في 22 حزيران 1984 مع إجراء تعديلات تضمن توزيع وقت الحراسة بشكل جيد بين الوحدات. بحيث تعمل وحدتان نهاراً ووحدتان ليلاً، ويتم تبديل مناوبة الوحدات اسبوعياً وهو توزيع عادل ومريح للحراس، ويحفظ أمن المسجد على مدار 24 ساعة ، وكان كما يلي :

الجدول 1.3 : توزيع الحراس حسب خطّة " الوحدات الأربعة المتحركة – 1984م

اسم الوحدة	وقت المناوبة	
	من	إلى
النهارية الأولى	7:00 صباحاً	1:30 ظهراً
النهارية الثانية	1:30 ظهراً	بعد صلاة العشاء
الليلية الأولى	7:00 مساء	1:00 فجراً
الليلية الثانية	1:00 فجراً	7:00 صباحاً

لقد كانت هذه الخطّة في توزيع وحدات الحراسة مستخدمة لفترة طويلة في السبعينات وفي بداية الثمانينات لكنها كانت بحاجة لبعض التعديلات التي أجريت في حزيران 1984م، ومع ذلك فقد رافق تطبيق هذه الخطّة أحياناً عدم تكافؤ في توزيع أعباء الحراس، بسبب تثبيت بعضهم في وحدات ونقاط حراسة مريحة بشكل دائم دون غيرهم، ولعلاج ذلك أصدرت إدارة الأوقاف تعليمات لقسم الحراسة في حزيران 1986م بضرورة إلزام جميع الحراس بالعمل بنظام وحدات الحراسة الأربعة المتحركة ومنعت تثبيت بعضهم في وحدات أو مواقع معينة " تحقيقاً للعدالة والمساواة بين جميع أفراد الحرس، ولما لهذا النظام من نجاعة وفعالية في المحافظة على أمن وسلامة المسجد الأقصى " كما جاء في كتاب مدير الأوقاف رقم (3452) بتاريخ 16 حزيران 1986. وقد تم لاحقاً استثناء كبار السنّ من الحراس من هذا النظام لظروف انسانية، وتم حصر عملهم في الوحدات النهارية الأولى والثانية فقط .(و.ق، معاملات توزيع الحرس، رقمC0029 + C0031 ، للفترة 1983-1986) . كذلك فقد تم تطبيق هذه الخطّة على حراس المسجد الإبراهيمي

في خليل الرحمن، بموجب قرار من مدير عام الأوقاف اعتباراً من 10 كانون ثاني 1985 نظراً لكفاءتها. وتم استبدالها في عام 1988م بخطّة الوحدات الأربعة الثابتة كما هو مفصّل لاحقاً (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف، رقم 178، 1985/1/10)

وقد أقرّ قسم الحراسة خططاً لتوزيع مهام مساعدي رئيس الحرس، في محاولة لتحسين كفاءة نظام الاشراف على انضباط الحراس ، منها :

- **خطّة " المساعدين الثلاث – 1978م " :**

تم إقرار هذه الخطّة في 14 تشرين ثاني 1978، وبموجبها تم توزيع مساعدي رئيس الحرس الثلاثة، على 3 أوقات، و3 مواقع، كما يلي :

الجدول 1.4: توزيع المساعدين حسب خطّة المساعدين الثلاث لعام 1978م

		وقت المناوبة		مكان المناوبة
		من	إلى	
1-	المساعد (أ)	4:30 فجراً	بعد صلاة الظهر	منطقة المصلى القبلي
2-	المساعد (ب)	7:00 صباحاً	2:00 ظهراً	منطقة صحن الصخرة المشرفة
3-	المساعد (جـ)	2:00 ظهراً	اغلاق المسجد	دورية بين صحن الصخرة والمصلى القبلي والأبواب

(و.ق، مذكرة رئيس الحرس للمساعدين، رقم C0002 ، 1978/11/14)

كما أقر القسم خططاً للتوزيع المكاني لكل وحدة حراسة، على المناطق المراد تأمينها في المسجد ومنها :

- **خطّة " المناطق الثلاث – 1983م " :**

بموجب هذه الخطّة تم توزيع حراس كل وحدة على ثلاث مناطق في المسجد الأقصى المبارك هي (أ،ب،جـ) ، ويشرف على الحراس في كل منطقة مساعد لرئيس الحرس، كما يلي :

الجدول 1.5: توزيع الحراس مكانياً حسب خطّة المناطق الثلاث لعام 1983م

منطقة الحراسة	مكونات منطقة الحراسة	عدد الحراس في المنطقة
(أ)	ساحة المصلى القبلي / متوضأ الكأس / باب المغاربة / باب السلسلة / المصلى المرواني	**9**
(ب)	صحن الصخرة المشرفة / باب القطانين / باب الحديد / ساحة المهد /	**7**
(جـ)	باب المجلس / باب الغوانمة / باب فيصل / باب حطّة / باب الأسباط / الساحات الشمالية	**6**

(و.ق، خطّة المناطق الثلاث، رقم C0004، 1983/10/15)، (م.ع.ق، رقم 6280، 1983/10/15)

في 20 أيار 1974 طالب مدير أوقاف القدس بتعيين المزيد من الحراس، على إثر إحباط حراس المسجد الأقصى لعملية تسلل مسلحين يهود للمسجد الأقصى عبر السّور الشرقي للمسجد ليلة 17 أيار 1974، وجاء في كتابه لرئيس مجلس الأوقاف :

" ... إن الضرورة تقتضي بتعيين ستة وثلاثين حارساً جديداً بحيث تصبح الحراسة كاملة لمدة 24 ساعة بحيث تشمل الحراسة منطقة السور ومنطقة الباب الذهبي وباب الأسباط وداخل الأقصى[1] وخارجه والساحة الغربية والشمالية، وزيادة مرتب الأحوال بحيث يكون لمدة 24 ساعة، ويكون ثلاثة من الستة والثلاثين عرفاء للتفتيش الدائم على الحراس، والتأكد من دوامهم ويقظتهم ، وهذا يكلف ميزانية لا تقل عن عشرين ألف دينار سنوياً. ونظراً للضرورة الملحّة لتنفيذ ذلك ولأن الأموال مهما بلغت قيمتها لا تقارن مع هذا الحمى، لذلك فإني أرجو الموافقة على اضافة 36 حارساً جديداً ليتسنى لنا الحراسة ليلاً وتدعيم الحراسة نهاراً بحيث نكون قد قمنا بما يجب علينا وعلى الله الحماية.." (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف، رقم 123/54/370، 1974/5/20) .

غير أن مطلبه لم يحظى بالاستجابة المباشرة، ولكن شهدت السنوات التالية تعيين مجموعات صغيرة من الحراس بلغ مجموعهم من عام 1974م حتى 1979م حوالي 45 حارساً .

وفي أيار عام 1983م تم تعيين 27 حارساً جديداً للمسجد الأقصى بعقود عمل سنوية، (و.ق، كشف أسماء الحرس لعام 1983، رقم C0044)، ومع ذلك فقد استمرت مشكلة نقص عدد الحراس في المسجد

[1] يقصد بذلك داخل المصلى القبلي الجامع .

طيلة سنوات الثمانينات، رغم ما حملته هذه السنوات من أحداث أمنية واعتداءات خطيرة على المسجد، وبدأت هذه المشكلة تتفاقم مطلع عام 1986م، حيث كان عدد الحراس قليلاً ولا يفي مطلقاً بالحاجة الأمنية للمسجد، وهو ما استدعى أن يطالب رئيس الحرس بتعيين 50 حارساً جديداً في أسرع وقت ممكن، مطالباً بتعيين 10 منهم خلال اسبوع، وقد تم رفع حالة التأهب لجميع الحراس ومنع الإجازات لعدة فترات لدواعي أمنية، وتم تعزيز وحدات الحراسة بحراس من الوحدات الأخرى، وجرى حثّ الحراس على التطوع بعد الدوام الرسمي لمن يستطيع، في محاولة لسدّ جزء من العجز في عدد الحراس، في ظروف أمنية حساسة تستهدف فيها جماعات المستوطنين المسجد الأقصى، وتترافق مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى (و.ق، تعميم رئيس الحرس، رقم C0033، 1986)

1.2.3.3. أعداد الحراس وتوزيعهم من بداية الانتفاضة الأولى عام 1987م، حتى بداية الانتفاضة الثانية عام 2000م :

في نيسان من عام 1987م كان عدد حراس المسجد الأقصى 101 حارساً موزعين على وحدات الحراسة الأربعة كما يلي :

الجدول 1.6 : عدد حراس المسجد الأقصى وتوزيعهم على الوحدات الأربعة عام 1987م

	وحدة الحراسة	عدد الحراس
1-	النهارية الأولى (الصباحية)	26
2-	النهارية الثانية (بعد الظهر)	26
3-	الليلية الأولى	22
4-	الليلية الثانية	27
	المجموع	101 حارس

(و.ق، معاملة صافرات الحرس، رقم C0045، 1994/2/16)

ثم في 21 تموز 1987 أعادت إدارة الأوقاف 15 حارساً من دوائرها المختلفة، للعمل في وظائفهم الأصلية في حراسة المسجد الأقصى المبارك، ليصبح عدد الحراس 115 حارساً، موزعين على الوحدات الأربع، وبقي 6 حراس آخرين فقط في الدوائر، وكان عدد الحراس العاملين بعقود سنوية منهم هو 85 حارساً . (م.ع.ق، كتب مدير الأوقاف للوزير، رقم4807 ورقم4812، 1987/8/18)

وقد تزامنت بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر عام 1987م مع انهاء خدمات عدد من الحراس لأسباب إدارية، واستقالة عدد منهم وسفر بعضهم لأداء فريضة الحج أو استخدامهم في حراسة دوائر الأوقاف والمقابر الإسلامية في القدس، مما أدى إلى نقص خطير في عدد الحراس كان من شأنه أن يؤثر على أمن المسجد الأقصى، فطالب رئيس الحرس مجدداً بتعيين 20 حارس بشكل عاجل، غير أن مطلبه لم يتحقق إلا بعد عامين، حيث وافقت رابطة العالم الإسلامي في 25 أيلول 1988 على تعيين 20 حارساً جديداً للأقصى بعقود سنوية عبر وزارة الأوقاف الأردنية، براتب 880 ريال سعودي شهرياً (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف للوزير، رقم 3498، 1988/10/6)، وعلى إثر ذلك قررت وزارة الأوقاف الأردنية في 29 نيسان 1989 بكتابها رقم (1928) تعيين 14 حارساً جديداً براتب شهري 100 دينار لكل منهم على حساب الرابطة . (و.ق، معاملة طلب حراس جدد، رقم C0032، 1986/1/26)

وفي محاولة لزيادة كفاءة توزيع الحراس على الوحدات، وزيادة كفاءة عمل هذه الوحدات في حراسة المسجد وتوفيراً لاستخدام سيارة نقل الحراس، أقرت لجنة تنظيم الحراسة التي يرأسها مدير عام الأوقاف في 20حزيران 1988 خطّة توزيع جديدة للحراس، وهي :

- **" خطّة الوحدات الأربعة الثابتة – 1988م "** :

وقد تم توزيع الحراس بموجبها كما يلي :

الجدول 1.7: توزيع الحراس حسب خطّة " الوحدات الأربعة الثابتة – 1988م

اسم الوحدة	وقت المناوبة		ملاحظات
	من	إلى	
النهارية الأولى	7:00 صباحاً	1:30 ظهراً	تعمل يومياً
النهارية الثانية	1:30 ظهراً	7:00 مساء	تعمل يومياً
الليلية الأولى والليلية الثانية	7:00 مساء	7:00 صباحاً	تعملان بالتناوب ليلة بعد ليلة

(م.ع.ق، كتاب خطة الوحدات الثابتة، رقم 2135، 1988/6/20)

وفي 22 تشرين أول 1989 كان عدد حراس المعينين بعقود سنوية في المسجد الأقصى 92 حارساً، وبما أن مخصصات رابطة العالم الاسلامي التي تدفع للأوقاف عبر دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية كانت لمئة حارس أصلاً، فقد طالب رئيس مجلس الأوقاف الوزارة في عمّان بتعيين 8 حراس جدد للمسجد الأقصى المبارك (م.ع.ق، كتاب مساعد الأمين العام لشؤون الضفة، رقم3686، 1989/10/22) وهو ما تم بعد 4 أشهر، حيث تم تعيين 6 حراس جدد على حساب مخصصات الحراسة وهو حساب تابع للّجنة المشتركة في دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية في 28 شباط 1990 . (م.ع.ق، كتاب مساعد الأمين العام لشؤون الضفة، رقم 1069، 1990/3/17)

وتشير المراسلات المحفوظة في أرشيف قسم الحراسة إلى أن دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية قد تكفّلت برواتب 100 حارس للمسجد الأقصى منذ عام 1983م، بواقع 120 ديناراً أردنياً للحارس، وبمجموع 144,000 دينار أردني سنوياً، ثم قامت رئاسة الوزراء الأردنية بسبب تأخر الدفعات بتغطية الرواتب مؤقتاً عن طريق وزارة الأوقاف ، وفي مطلع عام 1989م استلمت وزارة الأوقاف من دائرة الشؤون الفلسطينية مبلغ 30,000 دينار متأخرة عن رواتب الحراس لعام 1988م، كذلك تأخرت رواتب تشرين ثاني وكانون أول من عام 1989م والبالغة 22,000 دينار، وتم مراسلة دائرة الشؤون الفلسطينية بهذا الخصوص عدّة مرات. وفي عام 1990م كانت أوقاف القدس قد صرفت رواتب سلفة لحراس العقود السنوية بمجموع 94,000 دينار، ولم تستلم من دائرة الشؤون الفلسطينية سوى 72,000 دينار جاءت

متأخرة، وهو ما أدى لأزمة مالية لدى أوقاف القدس. والتي طالبت الوزارة بتخصيص مبلغ 166,650 ديناراً بشكل عاجل لرواتب الحراس واحتياجاتهم من ملابس صيفية وشتوية وأجور نقل عن عام 1991م . (م.ع.ق، كتاب مساعد الأمين العام لشؤون الضفة، رقم 243، 1991/2/13)، وقد أثقل تأخر هذه الحوالات الخارجية كاهل أوقاف القدس، وشوّش عمل الحراس واستقرارهم الوظيفي في ظروف الانتفاضة الصعبة، ورغم ذلك فقد عيّنت الوزارة 15 حارساً جديداً في 29 نيسان 1991 بعقود سنوية، وهو ما دفع أوقاف القدس آنذاك لتذكير الوزارة بالأزمة المالية، والاستفسار إن كانت دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية ستستمر بدفع رواتب حراس العقود السنوية أم لا. (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف للوزير، رقم 3570، 1991/10/24)

مع تصاعد الانتفاضة الأولى تم اغلاق الطرقات وازدادت الحواجز العسكرية حول القدس وفي الضفة الغربية، فأصبح وصول كثير من الحراس الى المسجد الأقصى صعباً ومكلفاً، وقد أدى إلغاء سلطات الإحتلال لتصاريح بعضهم واستقالة ووفاة جزء آخر إلى مزيد من النقص الحاد في عدد الحراس، فطالب رئيس الحرس بتعيين 20 حارساً جديداً في تموز 1992م، ولم تجبه دائرة الأوقاف إلى طلبه، فجدد مطالبته في تشرين ثاني 1993م لوجود شواغر حساسة في نقاط الحراسة في المسجد الأقصى المبارك (و.ق، معاملة طلب حراس جدد، رقم C0034، 1992/7/31)

وفي آذار 1994م تفاقمت مشكلة نقص عدد الحراس العاملين في الأقصى من جديد، فطالب رئيس الحرس دائرة أوقاف القدس بتعيين 20 حارساً جديداً لتغطية نقاط الحراسة الشاغرة، وجدد طلبه في 20 حزيران، ثم في 23 تشرين ثاني من ذات العام دون استجابة من الجهات المعنية . ووصل عدد حراس المسجد الأقصى في تشرين ثاني 1994م إلى 93 حارساً، يتغيب منهم يومياً قرابة 28 حارساً – بمعدل 7 حراس من كل وحدة – وذلك للاستراحات الأسبوعية، والإجازات السنوية والمرضية، وكان توزيعهم على وحدات الحراسة كما يلي :

الجدول 1.8: عدد حراس المسجد الأقصى وتوزيعهم على الوحدات الأربعة عام 1994م

	وحدة الحراسة	عدد الحراس
1-	النهارية الأولى (الصباحية)	26
2-	النهارية الثانية (بعد الظهر)	24
3-	الليلية الأولى	21
4-	الليلية الثانية	22
	المجموع	93 حارساً

(و.ق، معاملة الهيكلية لرئيس الحرس حسن عياد، رقم C0036، 1994/3/23)

في 21 نيسان 1995 طالب رئيس الحرس من جديد بتعيين 46 حارساً جديداً ، لأن عدد الحراس قليل ولا يغطي نقاط الحراسة في المسجد الأقصى، وهو ما يؤثر على أمن وسلامة المسجد. كما كانت وحدة الحراسة النهارية الثانية تعاني من نقص في عدد الحراس إلى درجة وجود ثغرات أمنية يمكن استغلالها من قبل المستوطنين للإعتداء على أمن المسجد الأقصى كما جاء في تقرير مسؤول وحدة الحراسة في 22 نيسان. وعلى اثر ذلك طالب رئيس الحرس بأن يتم تعزيز هذه الوحدة بثلاثة حراس من وحدات أخرى، بحيث يعملون ساعات اضافية بإكراميات مالية ، لشدّة حاجة أمن المسجد الأقصى لذلك . (و.ق، معاملة الهيكلية لرئيس الحرس 1995، رقمC0037، 1995/1/4). وفي تموز من عام 1995م أصدر الملك الحسين بن طلال مكرمة ملكية بتعيين 50 حارساً جديداً للمسجد الأقصى، لتعزيز الحراسة في ظل الظروف التي يمر بها المسجد، وقد تم اعلام أوقاف القدس بالمكرمة بموجب كتاب وزير الأوقاف رقم 9702/9، بتاريخ 18 تموز 1995، واستمر تنفيذ قرار المكرمة بتعيين الحراس على مجموعات حتى عام 1996م (م.ع.ق، كتاب مساعد الأمين العام لشؤون الضفة، رقم 1574/15، 1995/7/10) .

وذلك بالتزامن مع عمل دائرة أوقاف القدس على التخفيف من حدّة النقص في عدد الحراس باتخاذ الاجراءات التالية :

1- إعادة 4 حراس للعمل في وظائفهم الأصلية حراساً للمسجد الأقصى بعدما كانوا يعملون في أقسام أخرى بموجب كتاب رقم (2114) بتاريخ 2 أيلول 1995 .

2- إصدار قرار تاريخي في 12 تشرين ثاني 1995 بضم وحدة حراسة دوائر الأوقاف إدارياً إلى مديرية المسجد الأقصى المبارك، فأصبحت تتبع في عملها اليومي لاشراف مكتب الأحوال، باعتبارها إحدى وحدات الحراسة في المسجد الأقصى المبارك، وأصبح مسؤول هذه الوحدة مساعداً لرئيس الحرس لشؤون الدوائر، وكانت الوحدة تضم 12 حارساً، موزعين كما يلي :

الجدول 1.9: التوزيع العددي والزمني لوحدة حراسة الدوائر – عام 1995م

	المديرية وموقعها	التوزيع العددي للحراس	التوزيع الزمني للحراسة
1-	مديرية أوقاف القدس – طريق باب الغوانمة	**3**	حارسان ليلاً وحارس واحد نهاراً
2-	الإدارة العامّة للأوقاف – باب المجلس	**3**	حارسان ليلاً وحارس واحد نهاراً
3-	مديرية الحج والعمرة – سوق القطانين	**2**	حارسان ليلاً
4-	مديرية الوعظ والإرشاد – طريق باب السلسلة	**2**	حارسان ليلاً
5-	-----	**2**	لتبديل بقية الحراس خلال الاستراحات
المجموع :		**12 حارس**	

وفي 18 تشرين ثاني 1995 شكّلت الأوقاف لجنة لمقابلة واختيار مجموعة من الحراس الجدد بكتابها رقم 2804/ 1995، والتي تمخّض عنها تعيين 18 حارساً جديداً للمسجد الأقصى في بداية عام 1996م على حساب المكرمة الملكية (و.ق، مذكرة رئيس الحرس للبطاقات الجدد، رقم C0038، 1996/3/5).

وفي مطلع عام 1997م كان عدد حراس المسجد الأقصى المبارك 132 حارساً، موزعين على الوحدات الأربعة كما يلي :

الجدول 1.10: عدد حراس المسجد الأقصى وتوزيعهم على الوحدات الأربعة عام 1997م

	وحدة الحراسة	عدد الحراس
1-	النهارية الأولى (الصباحية)	36
2-	النهارية الثانية (بعد الظهر)	32
3-	الليلية الأولى	35
4-	الليلية الثانية	29
	المجموع	132 حارساً

(و.ق، كشف أسماء الحراس للملابس الصيفية، رقم C0039، 1997/6/10)

وفي عام 1997م صدرت مكرمة ملكية جديدة من الملك عبد الله الثاني بن الحسين، بدعم قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك بحراس جدد، فعيّنت دائرة أوقاف القدس 13 حارساً جديداً في 20 كانون أول 1997، وقد تم توزيعهم على وحدات الحراسة بواقع 5 حراس للوحدة النهارية الأولى، و5 حراس للوحدة النهارية الثانية، و3 حراس للوحدات الليلية . (م.ع.ق، رقم29/141، 1997/12/6) (و.ق، معاملة تعيين الحراس الجدد لعام 1997، رقم C0040)

في مطلع عام 1998م، وضع قسم الحراسة خطة لتأمين المسجد، وتبيّن أنه يلزم 160 حارساً على الأقل لتأمين جميع نقاط الحراسة في الأقصى على مدار الساعة، بينما كان عدد الحراس الموظفين فعلياً قد انخفض آنذاك الى 121 حارساً فقط، إضافة إلى 10 حراس آخرين يعملون في وحدة حراسة الدوائر، وكانوا موزعين على الوحدات الأربعة كما يلي :

الجدول 1.11 : عدد حراس المسجد الأقصى وتوزيعهم على الوحدات الأربعة عام 1998م

	وحدة الحراسة	عدد الحراس
1-	النهارية الأولى (الصباحية)	38
2-	النهارية الثانية (بعد الظهر)	34
3-	الليلية الأولى	27
4-	الليلية الثانية	22
	المجموع	121 حارساً

(و.ق، جدول التشكيلات الإدارية لموظفي أوقاف القدس، لعام 1998)

وعليه فقد طلبت دائرة أوقاف القدس من وزارة الأوقاف في عمان بكتابها رقم (823) بتاريخ 12 أيار 1998 تعيين مزيد من الحراس لتعزيز أمن وحراسة المسجد الأقصى المبارك، وبادرت دائرة الأوقاف إلى نقل حارس واحد من حراس مقبرة الأسباط لتعزيز الحراسة في الوحدة النهارية الأولى في المسجد الأقصى في 14 حزيران 1998 بكتابها رقم (1032) . ولأن هذه الخطوات لم تكن كافية لسد الحاجة الأمنية الملحّة لحراسة المسجد الأقصى، فقد جدد رئيس الحرس آنذاك مطالبته بتعيين 30 حارساً جديداً للمسجد الأقصى مشيراً لخطورة الوضع في مدينة القدس، ووجود نقص حاد في تغطية نقاط الحراسة بسبب انهاء خدمات عدد من الحراس، كما جاء في كتابه الموجه لدائرة الأوقاف بتاريخ 4 تموز 1998، وأمام هذه المطالبات المتكررة نقلت دائرة الأوقاف عاملاً زراعياً واحداً من قسم البستنة في الأقصى للعمل حارساً في المسجد اعتباراً من 15 آب 1998، مقابل استئجار عمال زراعيين بشكل مؤقت وحسب الحاجة. (م.ع.ق، رقم 1372، 1998/8/16)، (و.ق، مذكرة زيادة الحراس، رقم C0041، 1998/4/25).

ثم بعدها بعدة أشهر نقلت دائرة الأوقاف حارساً واحداً آخر من حراس مقبرة الأسباط لتعزيز الحراسة في المسجد الأقصى المبارك، لتستمر مشكلة نقص عدد الحراس لسنوات طويلة دون حلّ جذري ملائم (م.ع.ق ، رقم 1850 ، بتاريخ 1998/11/1)

في نيسان 1999م، عينت دائرة أوقاف القدس 14 حارساً جديداً بقرار من وزير الأوقاف الأردني رقم (1/5357)، وكان جميع حراس المسجد يتنقلون باستمرار بين نقاط الحراسة يومياً دون تثبيت أحد منهم في موقع دائم، عدا بعض الاستثناءات في الوحدة النهارية الثانية، حيث تم لفت نظر مسؤول الوحدة بشكل متكرر إلى عدم تثبيت أي حارس في نقطة حراسة دائمة، كما طالب قسم الحراسة بإعادة 3 من حراس المتحف الإسلامي في المسجد الأقصى – والبالغ عددهم 7 حراس – للعمل في وحدات حراسة المسجد الأقصى المبارك ، في محاولة للتخفيف من مشكلة نقص عدد الحراس . (و.ق، مذكرة رئيس الحرس، رقم C0042، 1999/2/16)

شهد عام 1999م حالة من التراجع في حراسة وتأمين دوائر الأوقاف وخصوصاً في الفترة الليلية، بما كان يمكن أن يؤثر على أمن هذه الدوائر وممتلكاتها، إضافة إلى استمرار مشكلة النقص في عدد حراس المسجد الأقصى، ولتنظيم الحراسة الليلية في المسجد الأقصى ودوائر الأوقاف المحيطة به أصدر مدير أوقاف القدس تعليمات باقتصار حراسة الدوائر على الفترة الليلية فقط، باستثناء مقر الإدارة العامّة للأوقاف، والذي تكون حراسته على مدار الساعة، وأن يكون ارتباط هؤلاء الحراس أمنياً وإدارياً بوحدات الحراسة الليلية العاملة في الأقصى، ولضمان كفاءة الرقابة والتفتيش الأمني تقرر أن يتم تثبيت أوقات بدء وانتهاء دوام حراس الدوائر خطياً في مكتب الأحوال في المسجد الأقصى، وعدم ترك نقطة الحراسة في جميع الدوائر تحت كل الظروف إلا بالتنسيق مع مكتب الأحوال لتوفير حارس بديل . كما تقرر أن يعمل حراس الدوائر 6 أيام أسبوعياً، وأن يعاد كافة حراس الدوائر الزائدين عن الحاجة بعد هذه الترتيبات الجديدة للعمل في وحدات حراسة المسجد الأقصى (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف، رقم881، 1999/5/17) .

بعد إنفاذ هذه التعليمات بعدة أشهر، وتحديداً في 26 آب 1999 كان عدد حراس الدوائر هو 8 فقط، وكل حارسين منهم يعملان في واحدة من الدوائر التالية: الإدارة العامّة للأوقاف، مديرية أوقاف القدس، مديرية الحج والعمرة، مديرية الوعظ والإرشاد .

في عام 1999م كان يتخلل عمل وحدة الحراسة الليلية الثانية فترة استراحة للحراس لمدة ساعتين، تبدأ بعد تفريغ واغلاق المسجد الأقصى مباشرة، حيث يذهب نصف حراس الوحدة للاستراحة داخل المسجد، وبسبب ذلك كان يقل عدد الحراس العاملين في الساحات خلال ساعات منتصف الليل، ويزيد نطاق منطقة

الاشراف لكل حارس، وهي بالطبع نقاط سلبية في تأمين المسجد، غير أنها تمنح الحراس مزيد من اليقظة والنشاط بعد الاستراحة، وكان يتم منح النصف الثاني من وحدة الحراسة فترة استراحة تبدأ بعد عودة زملائهم للعمل، وقبل الفجر تجتمع الوحدة كاملة لفتح بوابات المسجد. وخلال الاستراحة كان التوزيع المكاني لحراس الوحدة الليلية الثانية كما يلي، ويلاحظ فيه اتساع نطاق الإشراف المكاني لبعض الحراس بشكل كبير :

الجدول 1.12 : التوزيع المكاني لحراس الوحدة الليلية الثانية خلال وقت الاستراحات عام 1999م

منطقة الحراسة	عدد الحراس في المنطقة
باب الاسباط / باب حطة / باب فيصل	**1**
باب الغوانمة / باب المجلس	**1**
باب الحديد / باب القطانين / باب المطهرة	**1**
باب السلسة	**1**
باب المغاربة	**1**
داخل المصلى القبلي	**2**
ساحة المصلى القبلي والمصلى المرواني	**1**
فوق مبنى باب الرحمة	**2**
الساحات الشرقية المشجّرة	**1**
المجموع	**11 حارس**

(و.ق، مذكرة الحراسة الليلية، رقم C0043، 1999/6/22)

أما الوحدة الليلية الأولى فكان لديها خلل في توزيع الحراس على نقاط الحراسة، وفي ترتيب الاستراحات الليلية، فكان عدد الحراس العاملين ينخفض بشكل حاد إلى 7 حراس أحياناً من أصل 22، ويحرسون لوحدهم جميع مكونات المسجد من منتصف الليل حتى الفجر وهي فترة حساسة أمنياً ، لذلك فقد صدر قرار من مدير المسجد الأقصى لرئيس الحرس بكتابه رقم (1209) بتاريخ 6 تموز 1999، بإعادة النظر

في ترتيب نقاط الحراسة، بما يضمن تواجد أكبر عدد من الحراس في هذه النقاط دون ترك أي نقطة حراسة شاغرة في المسجد الأقصى ليلاً بسبب الاستراحات أو إجازات الحراس وغيابهم .

كما تم في أيار 1999م اتخاذ مجموعة قرارات تهدف إلى تنظيم عمل بعض الحراس في قسم الإطفائية التابع لمديرية المسجد الأقصى المبارك، حيث تم نقل أحد موظفي قسم الإطفاء للعمل حارساً، ونقل 2 من الحراس المدربين على مهام الإطفاء والدفاع المدني للعمل في قسم الإطفائية في 22 أيار 1999 . (م.ع.ق، كتاب تنظيم عمل الحراسة والإطفاء، رقم929، 1999/5/22) وقد تم إعادة 3 من سدنة المسجد لعملهم الأصلي حراساً للأقصى في 17 آب 1999 (م.ع.ق، تنظيم عمل السدنة، رقم1442، 1999/8/16). وعملت دائرة أوقاف القدس وبقرار من وزير الأوقاف الأردني رقم (15408) بتاريخ 26 أيلول 1999 على تثبيت وظائف 23 حارساً ممن كانوا يعملون بعقود سنوية مؤقتة، للعمل بشكل دائم في حراسة الأقصى على حساب المادة 103 من وظائف الفئة الرابعة لبرنامج الوعظ والإرشاد، لعدم كفاية مخصصات قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك آنذاك . وبهدف تكثيف الحراسة النسائية في داخل قبة الصخرة المشرفة، عيّنت دائرة أوقاف القدس 3 حارسات جديدات بأجرة يومية اعتباراً من 1 تشرين أول 1999، ليرتفع بذلك عدد الحارسات العاملات في قبة الصخرة المشرفة إلى 6 حارسات (م.ع.ق، كتاب مساعد الأمين العام، رقم 1765، 1999/9/31) . وبحلول شباط من عام 2000م كان عدد حراس المسجد الأقصى المبارك 118 حارساً، موزّعين على الوحدات الأربعة للحراسة كما يلي :

الجدول رقم (1.13) : " عدد حراس المسجد الأقصى وتوزيعهم على الوحدات الأربعة عام 2000م "

	وحدة الحراسة	عدد الحراس
1-	النهارية الأولى (الصباحية)	39
2-	النهارية الثانية (بعد الظهر)	28
3-	الليلية الأولى	25
4-	الليلية الثانية	26
	المجموع	181 حارساً

وقد طلب مساعد الأمين العام لشؤون القدس من وزير الأوقاف الأردني بكتابه رقم (170)، بتاريخ 2 شباط 2000 أن يتم اتخاذ الخطوات التالية بخصوص عدد الحراس، لدواعي أمن المسجد الأقصى:

1- زيادة عدد حراس الوحدات النهارية الأولى والثانية إلى 40 حارس لكل وحدة .

2- زيادة عدد حراس الوحدات الليلية الأولى والثانية إلى 35 حارس لكل وحدة .

3- زيادة حارسات قبة الصخرة المشرفة إلى 8 حارسات .

بحيث يصبح مجموع حراس المسجد الأقصى في الوحدات الأربعة 150 حارساً. وقد كان يعمل في حراسة المتحف الإسلامي في المسجد الأقصى 6 حراس، وفي قبة الصخرة المشرفة 6 حارسات منهن 2 بعقود عمل سنوية و4 بأجرة يومية. كما كانت وحدة حراسة الدوائر خلال عام 2000م تضم 13 حارساً يتبعون إدارياً وأمنياً لمكتب الأحوال ، وموزعين كما يلي :

الجدول 1.14 : التوزيع العددي والزمني لوحدة حراسة الدوائر – عام 2000م

	المديرية وموقعها	التوزيع العددي للحراس	التوزيع الزمني للحراسة
1-	مديرية أوقاف القدس – طريق باب الغوانمة	**2**	ليلاً
2-	الإدارة العامّة للأوقاف – باب المجلس	**5**	2 صباحاً / 1 مساء / 2 ليلاً
3-	مديرية الحج والعمرة – سوق القطانين	**2**	ليلاً
4-	مديرية الوعظ والإرشاد – طريق باب السلسلة	**3**	1 صباحاً / 2 ليلاً
5-	قسم إحياء التراث الإسلامي – باب فيصل	**1**	صباحاً
	المجموع	**13 حارس**	

(م.ع.ق، كتاب مساعد الأمين العام، رقم 170، 2000/2/2)

1.2.4. تسليح الحرّاس ومعداتهم الشخصيّة :

1.2.4.1. الأسلحة :

تفيد وثائق قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك من العهد الأردني، بأن الحراس الليليين للمسجد كانوا مسلّحين بأربعة مسدسات نارية، رغم وجود الشرطة الأردنية بأسلحتها في مخفر المسجد، وقد كانت هذه الأسلحة مملوكة لدائرة أوقاف القدس، ثم توقف استخدامها من قبل الحراس في أواخر الخمسينات، وتمّ ايداعها لدى مخفر الشرطة الأردني في المسجد الأقصى لحفظها، وكانت كما يلي :

الجدول 1.15: الأسلحة النارية الخاصّة بقسم الحراسة في الأقصى خلال العهد الأردني

	نوع السّلاح	رقمه التسلسلي
1-	مسدس " جولد " كبير	12896
2-	مسدس مشط أوتوماتيك	1023432
3-	مسدس " جولد " عادي	107656
4-	مسدس نصف " جولد "	779544

وقد أصبح المسدس الرابع مع 17 رصاصة في عهدة مأمور الأراضي الوقفية آنذاك "إنعام الخلفاوي" لفترة من الزمن، بناء على قرار دائرة أوقاف القدس، ثمّ عرض مأمور الأوقاف آنذاك حسن طهبوب على قاضي القضاة – رئيس مجلس الأوقاف في عمان أن يتم بيع هذه المسدسات، أو أن يتم تسليمها لقيادة منطقة القدس، بكتاب وجهه إليه في 14 آب 1960، وذلك بناء على مذكرة من قائد شرطة المسجد الأقصى النقيب "مصطفى حسنين"، الذي كان يحتفظ بهذه الأسلحة في مخفر شرطة المسجد الأقصى . وقد صدرت الموافقة على بيع 3 من مسدسات الحرس الليلي في 23 آب 1960، انظر (الملحق 1.6) وأرسل قائد مباحث منطقة القدس المقدّم "ابراهيم كريشان" توجيهاته لمأمور أوقاف القدس بوجوب بيعها لتاجر أسلحة مرخص فقط، أو لأشخاص تقدموا لدوائر الأمن بطلبات حصول على رخص حيازة أسلحة. وتفيد

الوثائق بأنه تم بيع مسدس المشط الأوتوماتيكي بتاريخ 24 أيلول 1960[1] (ت.أ، معاملة أسلحة حراس المسجد، رقم A0002، 1960/8/23م).

وبعد احتلال المسجد الأقصى المبارك من قبل الجيش الاسرائيلي عام 1967م، أصبح ممنوعاً على دائرة الأوقاف الإسلامية وعلى حراس المسجد اقتناء أي نوع من الأسلحة، وعمل حراس الأقصى لعشرات السنين دون تسليح، ودون أدوات حماية ذاتية أو معدات دفاع عن النفس في ظل وجود الإحتلال الإسرائيلي. واقتصرت المعدات التي يستخدمونها على مصابيح الإنارة والصافرات وأجهزة الاتصال .

1.2.4.2. المصابيح اليدوية :

استخدم الحراس الليليون مصابيحاً كهربائية يدوية في تفتيش المصليات، والمناطق المشجّرة المظلمة في المسجد الأقصى المبارك، والمناطق غير المرمّمة مثل الأقصى القديم والمصلى المرواني قبل انارتها بالكهرباء، وقد بدأ الحراس باستخدام المصابيح التي يمكن إعادة شحنها بالكهرباء اعتباراً من 1 أيار 1987 حيث تم شراء 12 مصباحاً، واستمرت دائرة أوقاف القدس بتوريدها لقسم الحراسة كلما لزم الأمر لثبوت كفاءتها في أعمال التفتيش، وكان حراس الأقصى قبلها يستخدمون مصابيح كهربائية تعتمد على البطاريات الجافّة التي لا يمكن اعادة شحنها، ومن قبلها المصابيح التي تعتمد على الوقود السائل مثل الكاز والزيت (و.ق، معاملة المصابيح اليدوية، رقم C0046، 1998/11/4) .

ويمكننا فهم طبيعة إنارة المسجد الأقصى المبارك، بالاعتماد على تقرير الهيئة العربية العليا لفلسطين حول آثار المسجد الأقصى ومعالمه، والذي صدر إثر حريق المصلى القبلي عام 1969م، وجاء فيه أنه في عام 1944م كان في المسجد الأقصى 330 مصباحاً، منها 200 لإنارة المصلى القبلي، و130 لإنارة قبة الصخرة المشرفة، وأن قليل من المرافق الأخرى في المسجد تضاء بالكهرباء. وفي عام 1948م كان عدد قناديل الزيت في المسجد 400 قنديلاً، وعدد المصابيح الكهربائية 202 مصباحاً. وأنه في عام 1958م انتهى تماماً استخدام الزيت والشمع في جميع أرجاء المسجد، وأصبحت كلّ مصلّياته المرممة ومرافقه المستخدمة مناراة بالكهرباء (شرّاب، 2013) .

[1] تم بيعه بسعر 15 ديناراً وتأمين مقداره دينارين في مزايدة علنية، للدركي عواد موسى صاحب الرقم العسكري 6481، والعامل في مقاطعة رام الله .

1.2.4.3. الصّافرات :

لعشرات السنين استخدم حراس الأقصى صافرات يدوية لطلب المساعدة ولإعلام بعضهم بوجود خطر أو مشكلة ما، سواء في العهد الأردني أو بعد احتلال الاقصى عام 1967م، وقد مثّل انطلاق صوت الصافرة في المسجد اشارة تستدعي التدخل السريع، فكان يهرع إلى مصدرها الحراس وعناصر الشرطة .

في شباط 1987م طالب رئيس الحرس بشراء 100 صافرة جديدة للقسم، وقد تم توزيعها على جميع حراس المسجد، وتوقف استخدام هذه الصافرات مع تطور وسائل الاتصال التي استخدمها قسم الحراسة وانتشار استخدام أجهزة الاتصال اللاسلكية . (و.ق، معاملة الصافرات، رقم C0045، 1987/2/16)

1.2.4.4. أجهزة الاتصال :

طوال العهد الأردني وحتى أواخر السبعينات، عمل حراس المسجد الأقصى دون نظام اتصالات فعّال في أوقات الطوارئ، حيث كانت الهواتف السلكيّة قليلة الاستخدام عموماً، وقد تضمن المشروع الأمني المقترح بعد إحراق المصلى القبلي عام 1969م، نظاماً للاتصالات السّلكية واللّاسلكية لكنه لم ينفذ. وفي منتصف السبعينات تقدّم اثنين من مساعدي رئيس الحرس، وهما المساعد أحمد الشعباني والمساعد جميل الدويك، بمقترح نوعي في 6 آذار 1976، بتركيب أجهزة هواتف أرضية على كل باب من أبواب المسجد الأقصى، بحيث تكون متصلة بمكتب الأحوال، وذلك لاتاحة اطلاع مسؤولي وحدات الحراسة بشكل سريع على مجريات الأمور. غير أن مقترحهما لم يدخل حيز التنفيذ إلا بشكل جزئي وبعد أكثر من 7 سنوات، حيث وافق رئيس مجلس الأوقاف الشيخ سعد الدين العلمي في حزيران 1983م بكتابه رقم (3008) على ربط باب المغاربة وبقية أبواب الأقصى بشبكة اتصالات سلكية بشكل " تجريبي مؤقت " لتعزيز أمن المسجد. (و.ق، مذكرة الاتصالات، رقم C0047، 1976/3/6)

في مطلع عام 1981م، طالب رئيس الحرس مجدداً باستحداث نظام اتصالات هاتفي بين حرّاس المسجد، وفي 16 أيار 1981 صدر تقرير عن المهندس الكهربائي للأوقاف " عمران أبو ميزر" جاء فيه :

"إن نظام الإتصال ما بين الحرّاس والأبواب ورئاسة الحراسة والدائرة معدوم.. والحلّ الصحيح والضروري هو استخدام أجهزة اللاسلكي .. وقد حضر المهندس المختص من شركة Zapco وقام برفقة رئيس الحرس بعمل تجربة من كافة الأماكن في الحرم الشريف من الداخل والخارج وكانت التجربة ناجحة" (و.ق، معاملة اللاسلكي، رقم c0087، 16/5/1981)

وقد قدّرت تكلفة شراء تركيب محطتين لاسلكيتين فوق مكتب الأحوال ودائرة الأوقاف مع 10 أجهزة لاسلكية للأبواب بسعر 7500 دينار، وأشار التقرير إلى ضرورة استصدار رخصة شبكة لاسلكية من السلطات الإسرائيلية تستغرق عدّة أشهر، وإلى إمكانية إضافة أي عدد من الأجهزة للحراس، وسيارات الدائرة مستقبلاً. (المصدر السابق)، وعلى إثر ذلك خاطب مدير أوقاف القدس وزارة الأوقاف في 18 أيار 1981 لتخصيص المبلغ المطلوب، نظراً لحاجة المسجد الأقصى للشبكة، في ظلّ ما يتعرض له أمنه من مفاجآت وحوادث (م.ع.ق، طلب شراء اللاسلكي، رقم429/70، 1981/5/18)، وفي 24 كانون ثاني 1982 وافق مجلس الأوقاف على شراء وتركيب أول شبكة أجهزة اتصال لاسلكيّة لحراس المسجد الأقصى، بتكلفة عالية بلغت 325,514 شاقلاً – وهي تعادل آنذاك 6,900 ديناراً اردنياً – وكان ذلك قبل وقوع المجزرة التي ارتكبها الجندي الاسرائيلي "آلان قودمان – Alan Goodman" في قبة الصخرة المشرفة بأقل من 3 أشهر (م.ع.ق ، كتاب رئيس المجلس، رقم 375، 1982/1/24) .

ثم في 24 كانون أول 1983، خصّصت دائرة أوقاف القدس مبلغ 401 ديناراً لاستكمال ثمن جهازي اتصال لاسلكي جديدين، وفي نيسان 1984م كان عدد الأجهزة اللاسلكية المستخدمة من قبل قسم الحراسة 12 جهازاً، وكانت تحتاج إلى صيانة دائمة نظراً لاستعمالها على مدار 24 ساعة يومياً، حيث تم إجراء عقد تأمين لصيانة هذه الأجهزة بمبلغ 700 دينار سنوياً، وكذلك تم تخصيص مبلغ (305,374) شاقلاً لشراء بطاريات لهذه الأجهزة، والتي كان يلزم تغييرها بالمعدل كل عامين (م.ع.ق، الكتب رقم 2122، 7950، 2178، لعام 1984) .

وفي إطار سعي قسم الحراسة لتوفير جهاز اتصال لاسلكي لكل حارس مناوب في المسجد الأقصى، تم مخاطبة وزارة الأوقاف الأردنية في 12 نيسان 1984 لتخصيص مبلغ 6,000 دينار أردني لشراء أجهزة اتصال لاسلكية لقسم الحراسة، ولم تتلق إدارة القسم ردّاً على مطلبها (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف

للوزير، رقم 2133، 1984/4/12) ، فجددت الطلب في أيار 1984م بتخصيص مبلغ 9,000 دينار أردني لشراء 12 جهازاً جديداً، مع محطة توجيه داخلية، وأربعة لواقط استقبال. (م.ع.ق، كتاب مدير الاوقاف، رقم2753، 1984/5/12)، غير أن الوزارة لم تستجب أيضاً، فتم مخاطبتها مرة أخرى بعد نحو سنتين في 16 آذار 1986 لتخصيص مبلغ 11,000 دينار أردني، لزيادة عدد الأجهزة وشراء بطاريات احتياطية وتركيب أجهزة لاسلكية في سيارات الأوقاف الإسلامية وذلك " لفعاليتها الممتازة في إدارة وتوجيه شؤون الحراسة والمحافظة على الحرم القدسي الشريف" كما جاء في كتاب مدير أوقاف القدس لوزير الأوقاف في عمان رقم (1797)، وفي أيار 1987م خصصت وزارة الأوقاف المبلغ المطلوب لشراء 10 أجهزة لاسلكية جديدة للحرس و3 أجهزة أخرى لسيارات الأوقاف ومحطات ارسال ولواقط جديدة . (م.ع.ق، كتاب مدير الاوقاف، رقم2833، 1987/5/5)

وبحلول تموز عام 1993م، وافق مجلس الأوقاف على شراء 5 أجهزة اتصال جديدة للحرس بمبلغ 9,962 شاقلاً ووافق على تأمين صيانة جميع الأجهزة لدى الشركة الاسرائيلية الموردة للأجهزة بمبلغ 9,220 شاقلاً لمدة سنة كاملة . (م.ع.ق، كتاب مدير الاوقاف، رقم1925، 1993/7/14)

استمرت إدارة أوقاف القدس بشراء أجهزة الاتصال اللاسلكية وتوابعها من محطات توجيه ولواقط وبطاريات بتكلفة شراء وترخيص وصيانة عالية، كشراء 12 جهازاً جديداً في عام 1998م بمبلغ 30,888 شاقلاً مع تسليم لأجهزة القديمة للشركة وإيقاف ترخيصها (م.ع.ق، كتاب مدير الاوقاف، رقم452، 1998/3/10) ، وتشير مذكرة داخلية لرئيس الحرس في 16 كانون ثاني 1995 إلى وجود 3 مجموعات مختلفة من الأجهزة اللاسلكية مع حراس الأقصى، وأن الاتصال بين هذه المجموعات غير واضح، وأنها غير فعّالة في تبادل المعلومات الأمنية بالسرعة المطلوبة، لذا طالب بتوحيد نوعية وشبكة هذه الأجهزة (و.ق، مذكرة الاتصالات، رقم C0048، 1995/1/16) .

وقد اعتبر جهاز الاتصال من أهم ما في عهدة الحارس، لذا شدد قسم الحراسة على آليات استلام وتسليم هذه الأجهزة بين الحراس والوحدات يومياً، وأعد قوائم لضبط ذلك، خشية فقدان أو اتلاف أو اساءة استخدام هذه الأجهزة، علاوة عما يسببه فقدان أحدها من إرباك لعمل الحراس واختراق لمنظومة الأمن في المسجد الأقصى . وفي ليلة 8 شباط 1994 فقد أحد هذه الأجهزة من مديرية أوقاف القدس، وعقدت لجنة

تحقيق بذلك، ليتبين وجود خلل وتسيب في مناوبات بعض حراس الدوائر، سببت وجود فراغ في نظام الحراسة، وتقرر اتخاذ اجراءات لتقويم الخلل، وتم معاقبة مسؤول وحدة حراسة الدوائر وثلاثة حراس آخرين، بحسم مبلغ مئتان وخمسون شاقلاً من راتب كل منهم . (م.ع.ق، كتاب رقم945، 1994/5/8)

1.2.5.تدريب الحرّاس وتأهيلهم الأمني والإداري والشرعي :

منذ تأسيس قسم الحراسة وحتى عام 2000م لم يحظ تدريب الحراس وتأهيلهم بالاهتمام والتخطيط الكافي لدى مسؤولي القسم وإدارة أوقاف القدس، فلم تتبنّى الإدارة برامجاً تدريبية وتأهيلية متكاملة للحرّاس القدامى أو الجدد، من شأنها تطوير أداء ومهارات ومعارف حرّاس المسجد الأقصى في المجالات الهامّة القريبة من طبيعة عملهم، مثل الأمن والحراسة واللياقة البدنية والثقافة الشرعية واللّغات الأجنبية، والإسعاف الأولي وعلوم المسجد الأقصى المبارك، رغم أن الغالبية العظمى من الحرّاس هم من حملة شهادات الثانوية العامّة كحد أقصى، تماشياً مع شروط نظام الخدمة المدنية الأردني في تعيينات الفئة الثالثة من الموظفين . ومعظمهم على تواصل يومي مع كثير من رواد المسجد وزوّاره المسلمين والأجانب، ويحملون على عاتقهم مسؤولية كبيرة في حفظ أمن وحرمة المسجد في وجه كثير من التهديدات والانتهاكات اليومية

ولعلّ من أسباب انتكاس البرامج التدريبية للحراس، وعدم اقرارها برؤية شاملة للنّهوض بكفاءاتهم وتطويرها على الصعيد الأمني والإداري والشرعي، هي عقدة النقص الدائم في عدد الحرّاس، وصعوبة الاستغناء عن بعضهم خلال وقت دوامهم لحضور مثل هذه البرامج، وصعوبة إلزامهم بحضورها خارج أوقات دوامهم لارتباط كثير منهم بوظائف خارجية أخرى غير الحراسة بسبب الظروف الإقتصادية. وكبر سنّ جزء منهم ونقل بعضهم لوظائف أخرى بعد انتهاء تدريبه .

لم تسجّل طوال الفترة من عام 1948م حتى عام 2000م أي دورات تدريبية للحرّاس في مجالات الأمن والحراسة، أو علوم المسجد الأقصى المبارك، عدا عن أي برامج للتأهيل البدني للحرّاس، واقتصرت الدورات التي اشتركوا فيها على المجالات التالية بشكل مؤقت، بغياب رؤية تدريبية استراتيجية ومستدامة :

1- **دورات الدفاع المدني وإخماد الحرائق:** وقد شملت هذه الدورات جميع حراس الوحدات الليلية والنهارية بعد منتصف السبعينات، بإشراف كوادر من قسم الإطفائية في المسجد الأقصى، كردّة فعل على حريق المصلى القبلي عام 1969م وبعض الحرائق التي اندلعت في المسجد في السبعينات.[1]

2- **دورات التثقيف الشّرعي:** تشير وثائق أرشيف قسم الحراسة إلى أن أولى هذه الدّورات كانت في عام 1976م داخل المسجد الأقصى، حيث رأى مجموعة من أساتذة مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية مدى حاجة حرّاس الأقصى للتثقيف الشرعي والتعبئة المعنوية، فبادروا بالاقتراح على دائرة أوقاف القدس بأن تتيح لهم عقد دورة تثقيفية للحراس لمدّة 21 يوماً، بواقع ساعتين يومياً، اعتباراً من بداية حزيران عام 1976م، واشترك فيها 17 حارساً فقط. (و.ق، دورة تثقيف الحراس، رقمC0080، لعام 1976م)، ثم تكررت مبادرة مدرسة الثانوية الشرعية لعقد دورة أخرى للحراس في حزيران عام 1979م، ورغم موافقة إدارة الأوقاف على مقترحهم، إلا أن رئيس الحرس طلب تأجيل الدورة، لفحص حاجة الحراس لها، وفحص امكانية الاستغناء عن حراس من نقاط حراستهم لحضورها، وتنسيب قائمة بأسماء الحراس وانتظار موافقة الإدارة عليها كما جاء في مطالعته على مقترح الدّورة، وهكذا كانت مثل هذه الدورات تواجه تعقيدات إدارية، وعدم توفّر الرؤية والرغبة لتنفيذها. (م.ع.ق، كتاب مدير الأوقاف لدورة تثقيف الحراس، رقم 632/58، 1979/4/28) .

3- **دورات الطباعة واستخدام الحاسوب :** في سنوات التسعينات توجهت إدارة الأوقاف لتدريب عدد من حراس الأقصى والدوائر على أعمال الطباعة واستخدام الحواسيب ، للاستفادة منهم لاحقاً في وظائف ذات طابع إداري خارج نطاق قسم الحراسة، ومثال ذلك أنه في 1 أيلول 1998م أوفدت الدائرة موظفاً واحداً و3 حراس للتدريب على استخدام الحاسوب خارج المسجد الأقصى في أحد المراكز التقنية، بواقع 6 ساعات أسبوعياً، وبتكلفة 500 شيقل لكل منهم، حتى يتولى هؤلاء أعمال الطباعة في أقسام دائرة الأوقاف التي سينتقلون للعمل فيها. وقد انتقل العديد من الحراس لوظائف

[1] تم مناقشة هذه الدورات في الفصل الثاني من الدراسة .

أخرى ذات طابع إداري وفنّي بعد الانتهاء من تدريبهم. (م.ع.ق، كتاب دورة الطباعة، رقم 1430، 1998/8/23)

إن ضعف برامج تدريب الحراس وتأهيلهم، كان من شأنه التأثير بشكل مباشر في الأداء العام للحراس، وفي سرعة استجابتهم للأحداث والمخاطر الأمنية، وفي انضباطهم الإداري والتزامهم بالأنظمة والتعليمات، وفي تعاملهم اليومي معاً كحراس، وتعاملهم مع شرطة الاحتلال والمقتحمين والسياح الأجانب، ومع سائر روّاد المسجد والمصلين.

إن فهم الخلفية التاريخية لأمن القدس وحراسة المسجد الأقصى المبارك، واستعراض الهيكلية الإدارية لقسم الحراسة وتوزيع الحراس وأعدادهم ومعداتهم وتدريبهم عبر السنوات في الفصل الأول من هذه الدراسة، يمهد لتسليط الضوء على مهام قسم الحراسة وإجراءاته في حفظ أمن وحرمة المسجد الأقصى، باعتباره موقعاً حيوياً مقدساً، في الفصل التالي من هذه الدراسة .

الفصل الثاني :

---

2. مهام القسم في حفظ أمن وحرمة المسجد الأقصى باعتباره موقعاً حيوياً مقدساً

يعتبر المسجد الأقصى المبارك بمساحته المسوّرة البالغة 144,000م^2 أحد المساجد الثلاثة الأهمّ في الإسلام، فهو أولى القبلتين وثاني المساجد التي بنيت في الأرض، وثالث المساجد التي تشدّ إليها الرحال إليه هاجر الأنبياء عليهم السلام، وفي جواره ولدوا وسكنوا، فعمّروه بالتوحيد طيلة آلاف السنين، وإليه أسري بخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلّم، ومنه عُرِجَ به إلى السموات، وفيه أمّ الصلاة بجميع الأنبياء عليهم السلام في ليلة الإسراء والمعراج، وقد خصّه القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بمكانة جليلة، فهو ميراث أمة التوحيد منذ آدم عليه السلام إلى قيام الساعة .

هذه المكانة العظيمة للمسجد الأقصى المبارك في عقيدة المسلمين، وإعادة إعمارهم له منذ الفتح العمري الإسلامي لمدينة القدس عام 638م، وشدّهم الرّحال إليه طوال أربعة عشر قرناً، جعلته من أهم المواقع

الدينية الحيوية [1] على مستوى العالم. وأحد المساجد الحيوية الثلاث الأهمّ في وجدان العالم الاسلامي. وفي ضوء هذا الفهم لأهمية وحيوية المسجد الأقصى، فإن حراسة أمنه ينبغي أن تخضع في الظروف الطبيعية لضوابط ولوائح وإجراءات علم أمن المنشآت الحيوية الهامّة [2]، كما هو الحال في المسجد الحرام والمسجد النبوي، غير أن وجود المسجد الأقصى منذ مطلع القرن العشرين في ظروف سياسية وأمنية متقلبة، ووقوعه تحت سلطة الاحتلال البريطاني ثم الاسرائيلي، حالت دون تطبيق قسم الحراسة للعديد من هذه الضوابط والاجراءات الهامّة، والتي عملت شرطة الاحتلال على محاولة تطبيقها تدريجياً بتوظيف سياسي وديني بما يخدم رؤيتها في السيطرة على المسجد .

لم يسلم المسجد الأقصى المبارك عبر تاريخه من الاحتلال المتكرر والتخريب والاعتداءات الكثيرة ، ومنذ فتحه قبل أكثر من أربعة عشر قرناً، حظي المسجد بحراسة دائمة، تعنى بحفظ أمنه وحرمته فاكتسبت هذه الحراسة بعداً تاريخياً، وأهميّة مضاعفة عن كثير من المنشآت الدينية الحيوية الهامة في العالم، نظراً للاستهداف المتواصل للمسجد بعد انتهاء الحكم العثماني للقدس عام 1917م وبداية الاحتلال البريطاني، وتنامي أطماع السيطرة الصهيونية على الأقصى، ثم تصاعد هذا الاستهداف لأمن المسجد ورواده وحرّاسه بعد الاحتلال الاسرائيلي للمسجد عام 1967م . حيث تعرض الأقصى لعشرات الاعتداءات الأمنية الخطيرة من محاولات للتسلل والتفجير والحرق، وعمليات اطلاق للنار، من قبل الأفراد والجماعات الصهيونية المتطرفة، ومئات الانتهاكات لحرمته وقدسيته من قبل السّاسة وأعضاء الحكومة والكنيست، وعناصر الشرطة والجنود الاسرائيليين، الذين تضافرت جهودهم نحو هدف واحد، هو بسط السيطرة الاسرائيلية التامّة على الأقصى وإنهاء الوجود العربي والاسلامي فيه لإقامة الهيكل المزعوم .

---

[1] جاء في **تعريف المنشآت الدينية الحيوية الهامة** أنها : " دور العبادة التي تختص بقيام الأفراد بأداء عباداتهم مثل المساجد والكنائس والمعابد، وتتضمن قيمة حيوية أو استراتيجية هامة لدولة أو لأمة ما، وتشمل المنشأة مباني العبادة وما يلحق بها من مرافق ومساحات ومكونات، والتي من شأن استهدافها أن يؤثر في استقرار الأمة وروحها المعنوية " (آل علي، 2003)

[2] يعرف **أمن المنشآت الحيوية الهامّة** بأنه : " مجموعة من الإجراءات الوقائية التي يتم اتباعها للحيلولة دون حدوث أعمال أو وقائع تخل بسلامة وأمن المنشأة " (مفتي، 1993) . **كما يعرف أيضاً بأنه** : " مجموعة الإجراءات التي تتخذ كوقاية وحماية للممتلكات بمختلف أنواعها، من الخسائر الناتجة عن الاعتداءات والسرقة والغش والحرائق وأية أشكال أخرى من التلف والضياع " . (الدوسري، 1985)

ومن هنا تنامت وتطورت مسؤوليات قسم الحراسة ومهامه الرئيسية، في الحفاظ على المسجد طيلة فترة الحكم الأردني، ثم تزايدت مسؤوليات ومهام هذا القسم باحتلال المسجد الأقصى من قبل الجيش الإسرائيلي في عام 1967م، حيث أصبح وجود القسم ونشاطه جزءاً مهماً من الوصاية الأردنيّة على المسجد، رغم وجود الإحتلال الإسرائيلي وتدخلات شرطته وأجهزته الأمنية .

انقسمت مسؤوليات قسم الحراسة في المسجد الأقصى إلى نطاقين أساسيين، يندرج تحت كل نطاق مجموعة من الاجراءات والمهام اليومية الرئيسية للقسم، كما يلي :

الجدول 2.1 : مسؤوليات قسم الحراسة وإجراءاته ومهامه الرئيسية 1948-2000م

	نطاق المسؤولية	الاجراءات والمهام اليومية
1-	الحفاظ على أمن المسجد الأقصى	الإعاقة الأمنيّة والتأخير ومنع التسلل
		المراقبة الثابتة والمتحركة والتفتيش الدوري
		التعزيز والتدخل السريع ومنع الكوارث
2-	الحفاظ على حرمة وقدسيّة المسجد الأقصى	فرض الاحتشام
		الحدّ من الإختلاط بين الرجال والنساء
		منع التسول والبيع
		منع اللعب ومصادر الضوضاء
		منع اتلاف مكونات المسجد

وفي المبحثين التاليين من هذا الفصل، محاولة لوصف الاجراءات والمهام التي اضطلع بها قسم الحراسة ضمن نطاق مسؤوليته من عام 1948م حتى عام 2000م :

2.1 إجراءات القسم في حفظ أمن الأقصى باعتباره موقعاً حيوياً

إعتمدت دائرة أوقاف القدس وإدارة قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك طيلة عشرات السنين من العمل شبكة كبيرة من الإجراءات الأمنية التي تهدف في مجموعها إلى تأمين حراسة المسجد الأقصى، وعملت على تنفيذها ضمن الامكانيات المتاحة، وبما يتلاءم مع رؤيتها لدرجة الأمان الممكن توفيرها للمسجد الأقصى ومكوناته ورواده. ودون تخطيط استراتيجي لتطبيق جميع معايير ولوائح علم أمن المنشآت الحيوية .

شكّلت كارثة إحراق المصلى القبلي صباح يوم الخميس 21 آب 1969م، هزّة عنيفة جديدة لوجدان العالم العربي والإسلامي، بعد الكارثة الأولى باحتلال المسجد عام 1967م، وكان نجاح المتطرف "مايكل دينيس روهان" في تجاوز نظام الحراسة البسيط، واستغفال الحراس والبوابين مراراً، وصولاً إلى تنفيذ عمليته، درساً مؤلماً للسلطات الأردنية، ولدائرة أوقاف القدس التي تشرف على شؤون المسجد الأقصى، وهو ما دفع الأخيرة لمراجعة شاملة نظام وإجراءات الأمن والحراسة في سائر المسجد الأقصى، فشكّلت عدّة لجان أمنية وإدارية وفنّية لدراسة أسباب الكارثة، ومحاولة استخلاص العبر وتقديم التوصيات، وإعداد المخطّطات اللازمة لتأمين المسجد، ومنع تكرار مثل هذه الكارثة، وخصوصاً في قبة الصخرة التي طالها الكثير من التحريض والتهديد من قبل المتطرفين الصهاينة.

عقب الحريق مباشرة، أعدّت لجنة فنيّة شكّلتها الأوقاف[1] مشروعاً أمنياً شاملاً للمسجد، يتضمن تطوير قسم الحراسة وإجراءاته ومعداته، ويفصّل التكاليف الأساسية والتشغيلية لمشروع نظام أمني مقترح في المسجد الأقصى المبارك، كان من شأن تطبيقه أن يغيّر بشكل جذري إجراءات الأمن والحراسة في المسجد الأقصى، وقد قُدّم هذا المشروع للهيئة الإسلامية العليا في القدس بعد الحريق بأسبوع واحد، بتاريخ 28 آب 1969م، وفي جلسة الهيئة بتاريخ 8 أيلول 1969م، تقرر تشكيل لجنة خماسية[2] لدراسة المشروع الأمني ومناقشته مع كاتبه الضابط حازم محمود الخالدي. وقرّرت اللّجنة الخماسية قبول المشروع بمجمله ورفع توصية للهيئة بقبوله، وكلّفت السيّد أنور الخطيب بالاتصال بالبلديات في الضفّة الغربية وغزّة لمحاولة

[1] مكونة من المهندس ابراهيم جميل الدّقاق، المهندس هشام محمد زلاطيمو، الضابط حازم محمود الخالدي.
[2] مكونة من : أنور الخطيب التميمي، أنور زكي نسيبة، سعيد علاء الدين، اسحق درويش، الحاج عمر الوعري،

توفير الأموال اللّازمة للنفقات التشغيلية للمشروع، انظر ملخّص المشروع الأمني المقترح لحراسة المسجد الأقصى بعد حريق عام 1969م، (الملحق 2.1)

غير أن مراسلات ووثائق قسم الحراسة، تشير إلى عدم تنفيذ إدارة الأوقاف لمعظم مكونات هذا المشروع الأمني الهامّ، طوال أكثر من 12 سنة بعد الحريق، ربما لقلّة التمويل، وغياب التخطيط الإستراتيجي والرؤية الواضحة لتأمين المسجد، ووجود محددات سياسية وأمنية يفرضها وجود الإحتلال الإسرائيلي، وهو ما عرّض أمن المسجد والمصلّين لمزيد من أخطار الحريق، والتسلل المسلّح والاقتحامات، ومحاولات نسف المسجد، وتنفيذ المجازر بحق المصلّين، كما جرى في مجزرة "آلان قودمان – Alan Goodman" عام 1982م، وتسلل المسلحين الصهاينة عام 1984م عبر سور المسجد وغيرها.

لقد أضاعت المماطلة في تنفيذ هذا المشروع فرصة ذهبية آنذاك، لتعزيز أمن وحراسة المسجد بشكل نوعي، وهو ما أتاح المجال أمام سلطات الإحتلال الإسرائيلي لتنفيذ مشروعها الأمني الإحتلالي لاحقاً، كتركيب الأسيجة الإلكترونية فوق أروقة المسجد، وأنظمة كاميرات المراقبة، وأنظمة الفحص والبوابات الإلكترونية، وأدّى لتوسيع نطاق صلاحيات الشرطة الاسرائيلية طوال هذه السنوات للاستحواذ على مزيد من الإجراءات الأمنية، وكذلك مكّنها هذا التأخير من تعطيل أعمال الأوقاف لصيانة شبكات الكهرباء والمياه والإنارة على مستوى المسجد، وتأخير مشاريع الإطفاء الآلي للمصلّيات، وإعاقة زيادة عدد الحرّاس لاحقاً. (و.ق، التقرير الأمني بعد الحريق، رقم C0088، 1968/9/15)

ومع ذلك، فإنه يمكننا ملاحظة 3 أصناف رئيسة لوسائل الحراسة المستخدمة في المسجد الأقصى المبارك من عام 1948م حتى عام 2000م، وهي :

1- **الوسائل المانعة للخطر الأمني:** وهي تتوفر في المسجد الأقصى تاريخياً بشكل طبيعي كجزء من عمارته وتخطيطه الهندسي، كأسوار المسجد المرتفعة من جهاته الأربع ، وبواباته المحكمة .
2- **الوسائل الكاشفة للخطر الأمني:** وبعضها موجود في المسجد تاريخياً كأبراج المراقبة المطلّة خارج المسجد، مثل برج الختنية ومبنى باب الرحمة. والبعض الآخر مستحدث مثل الإضاءة الليلية الداخلية والخارجية، ومجسّات الحركة وآلات التصوير في بعض المواقع .

3- **الوسائل المانعة الكاشفة للخطر الأمني:** مثل العنصر البشري المتمثل بحراس المسجد الأقصى سواء كانوا في النقاط الثابتة للحراسة، أو في الدوريات الراجلة المتحركة .

إن استخدام الوسائل السابقة وتوظيفها في خدمة أمن المسجد الأقصى من قبل قسم الحراسة، نتج عنه مجموعة كبيرة من إجراءات التأمين والحراسة في المسجد الأقصى المبارك، على مدار عقود من الزمن، والتي يمكن تصنيفها وتفصيلها كما يلي :

2.1.1. إجراءات الإعاقة والتأخير ومنع التسلل للأقصى : وتشمل ما يلي

2.1.1.1. الأسوار وأبراج المراقبة والأسلاك الشائكة :

يعتبر سور المسجد الأقصى وأبراجه من أهم إجراءات تأمين وحراسة الأقصى، ومنع التسلل إليه قديماً وحديثاً بوصفه موقعاً دينياً حيوياً هاماً، وقد ساهم السور في حفظ حدود المسجد وأمنه على مدار قرون، وساهمت نقاط المراقبة الثابتة فوق برجي الختنية وباب الرحمة في العقود الماضية في إحباط الكثير من التهديدات الأمنية وعمليات التسلل التي نفذتها الجماعات الصهيونية المسلحة ضد المسجد .

يحيط بالمسجد الأقصى من جوانبه الأربعة أسوار تاريخية متينة شاهقة الإرتفاع، ويبلغ طول سوره الجنوبي 281 متراً ، والشرقي 462 متراً، والشمالي 310 متراً، والغربي 491 متراً. وعرضه بالمعدّل 3 متر، فيما يبلغ ارتفاع الزاوية الجنوبية الشرقية لسور المسجد الأقصى أكثر من ثلاثين متراَ ، وهي أعلى ارتفاع لسور المسجد، ويبلغ وزن أكبر حجارة سور المسجد الأقصى أكثر من 570 طن[1]، وفيه عشرات الحجارة الضخمة في الأركان الأربعة والمداميك السفلية، والتي يزيد وزنها عن 30 طناً (Bahat, 2002). ويحتوي السّور على عشرات مزاغل الرماية في الجزء الشرقي والجنوبي، فيما يلتحم على طوله الشمالي والغربي مع أروقة المسجد. ويتوسط برج مراقبة دفاعي سور المسجد الأقصى الجنوبي، ويعرف باسم " برج الختنية " ويوفر نطاق مراقبة شاسع على طول السور الجنوبي كاملاً من الخارج، كذلك تكشف نقطة المراقبة الثابتة

[1] وهو حجر بطول 13.6 متر وعرض 4.5 متر ، وارتفاع 3.5 متر ، في المدماك الثاني في منتصف السور الغربي (Bahat, 2002).

فوق برج باب الرحمة جميع السور الشرقي للمسجد من الخارج بطول 462 متراً، وتشرف على معظم السور من الداخل، وكان للمآذن دور هام في الدفاع عن المسجد في حرب عام 1967م[1]، وفي أحداث أمنية سابقة ولاحقة .

عمل قسم الحراسة في المسجد الأقصى منذ عام 1948م على تأمين أسوار المسجد ومراقبتها ليلاً ونهاراً بنقاط مراقبة ثابتة ودوريات متحركة، وقد أحبط القسم عدداً من عمليات التسلل إلى المسجد عبر الأسوار[2]، كما شهدت أسوار المسجد وأبراجه ومآذنه اشتباكات عنيفة في حرب عام 1967م دفاعاً عن الأقصى، وقد عمل حراس المسجد تاريخياً على الحدّ من صعود المصلين والزّوار فوق السور الجنوبي والشرقي لخطورة ذلك ، حفظاً لسلامتهم ، حيث سجّل في أحوال المسجد حادثة واحدة على الأقل لسقوط أحد المصلين من فوق السور خلال العقود الماضية ووفاته [3] .

كما عمل قسم الحراسة بالتعاون مع لجنة إعمار المسجد الأقصى، على وضع الحمايات الحديدية والأسلاك الشائكة في المواقع التي يمكن التسلل منها إلى داخل المسجد الأقصى، أو فوق مصلياته ومآذنه، ومنها :

1- الأسلاك الشائكة فوق زاوية المسجد الشمالية الشرقية فوق باب الأسباط .

2- الأسلاك الشائكة فوق سطح المطهرة في الرواق الغربي. لمنع التسلل عبر المطهرة للمسجد .

---

[1] استمر اطلاق النار من فوق مئذنة باب الأسباط حتى اللحظات الأخيرة قبل احتلال الأقصى عام 1967، وساهم وجود اثنين من المجاهدين فوق المئذنة بقناصة وسلاح رشاش ثقيل في مقاومة احتلال المسجد، حتى تم قصف المئذنة بالمدفعية الصهيونية من جبل المشارف فاستشهد كلاهما . (بنزيمان، 1976) .

[2] من أبرز هذه العمليات محاولة تسلل مسلحين يهود في أيار 1974م عبر السور الشرقي والتي اكتشفها الحراس وانتهت باطلاق النار تجاه المتسللين من قبل شرطة الاحتلال، ومحاولة عشرة مسلحين يهود اقتحام المسجد لارتكاب مذبحة في آب 1984 بالأسلحة والقنابل، ينتمون لمجموعة " أبناء يهودا " المشهورة باسم مجموعة لفتا ، والتي تجمعت وسكنت عند مدخل بلدة لفتا العربية منذ عام 1976م وجمعت أموالاً وأسلحة ومتفجرات لتنفيذ عمليات ارهابية ضد المسجد الأقصى المبارك وضد العرب. (دوعر، 2012) .

[3] فجر ليلة القدر الموافق 5/8/2013 سقط أحد المصلين (ح.أ.م / 40 عاماً) من مدينة رهط في بئر السبع ، من فوق الزاوية الجنوبية الغربية لسور المسجد الأقصى المبارك باتجاه القصور الأموية ، خلال محاولته التقاط صورة تذكارية فتوفي على الفور .

3- الحمايات الحديدية والسلك الشائك فوق المتحف الإسلامي ومصلى النساء، لمنع الصعود فوق المصلى القبلي ومئذنة المغاربة، أو الاقتراب من الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد

4- الأسلاك الشائكة فوق مصلى عمر لمنع اعتلاء المصلى القبلي من جهته الشرقية .

فيما عملت شرطة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلال المسجد عام 1967م على إضافة مزيد من الأسلاك الشائكة والحمايات الحديدية فوق أجزاء من سور وأروقة المسجد، وخصوصاً فوق المدرسة التنكزية المحتلة في الرواق الغربي، وفوق الرواق الشمالي، وصولاً إلى تركيب السياج الأمني الإلكتروني المزود بمجسّات حركة وآلات تصوير على طول الرواق الشمالي من باب الأسباط إلى مئذنة الغوانمة، وعلى طول الرواق الغربي من باب الغوانمة إلى باب السلسلة بدعوى منع التسلل للمسجد، وهي تشرف على متابعة هذا السياج الإلكتروني وصيانته دون إذن أو تنسيق مع دائرة الأوقاف أو قسم الحراسة .

2.1.1.2. البوابات الخارجية للمسجد الأقصى :

للمسجد الأقصى المبارك 17 باباً تاريخياً، منها 10 أبواب مستخدمة في السور الشمالي والغربي تربط المسجد بالبلدة القديمة، فيما أغلقت جميع أبوابه في السور الجنوبي والشرقي في فترات مختلفة لدواعٍ أمنية، حيث كانت تفضي إلى البريّة مباشرة. وفيما يلي تفصيل بحالة جميع أبواب المسجد من عام 1948م حتى عام 2000م :

الجدول 2.2 : أبواب المسجد الأقصى المستخدمة يومياً / 1948-2000م

الباب	موقع الباب
الأسباط / حطّة / فيصل	السور الشمالي
الغوانمة / المجلس / الحديد / القطانين / السلسلة	السور الغربي

الجدول 2.3 : أبواب الأقصى ذات إجراءات الفتح والإغلاق الخاصّة / 1948-2000م

	الباب	إجراءات الفتح والإغلاق	موقع الباب
1-	المطهرة	باب المطهرة غير نافذ للبلدة القديمة معظم السنة ، حيث يوجد للمطهرة الغربية باب يربطها بالمسجد الأقصى نهاراً وباب آخر صغير يربطها بالبلدة القديمة ليلاً لاتاحة وصول سكان باب المطهرة لمنازلهم دون المرور بالأقصى ليلاً، ولا تسمح شرطة الاحتلال بفتح البابين معاً إلا في ظروف خاصة خلال شهر رمضان .	السور الغربي
2-	السكينة	كان يفتح في العقود الماضية خلال الاكتظاظ الشديد للمصلين، ولم يعد مستخدماً وهو ملاصق لباب السلسلة	
3-	المغاربة	هو الباب الوحيد الذي استولت شرطة الاحتلال على مفاتيحه منذ عام 1967م، وتتحكم بفتحه واغلاقه دون تنسيق مع قسم الحراسة، وقد حظرت دخول المصلين من خلاله وتم تخصيصه للسياح والمقتحمين	

الجدول 2.4 : أبواب المسجد الأقصى المغلقة نهائياً بالحجارة / 1948-2000م

الباب	موقع الباب
المنفرد الغربي (البراق)	السور الغربي
المنفرد الجنوبي / الثلاثي / المزدوج الجنوبي	السور الجنوبي
الرحمة والتوبة / المزدوج الشرقي /	السور الشرقي

ويعتبر تأمين بوابات المسجد الأقصى واحدة من أهم المهام التاريخية التي كلّف بها قسم الحراسة، وكان يطلق على الحرّاس لقب " البوابين " لفترة طويلة من الزمن، لارتباط وظيفتهم بشكل أساسي بحراسة بوابات المسجد الأقصى الداخلية والخارجية على مدار الساعة طيلة العام، وفيما يلي استعراض لحراسة البوابات في العهد الأردني، وعهد الإحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى :

1- حراسة البوابات في العهد الأردني (1948-1967م) :

اشترك حراس الأقصى مع الشرطة الأردنية في تأمين بواباته الخارجية طوال العهد الأردني، وكان دورهم تكاملياً، حيث تولّى الشيخ تاج الدين الخطيب رئاسة بوابي المسجد الأقصى منذ مطلع العهد الأردني، وأوكل إليه تنظيم شؤون أبواب الأقصى بالتنسيق المباشر مع قائد مخفر الشرطة الأردنية في المسجد وفي مثال على هذا الدور التكاملي تشير إحدى الوثائق المالية من عام 1950م إلى أن رئيس البوابين كان يستلم مواد التنظيف من مستودع الأوقاف الإسلامية لتوزيعها على حراس الأبواب للعناية بنظافتها يومياً، فيما كان يستلم أحد عناصر شرطة المسجد [1] كمية من الزيت بشكل دوري لإنارة بوابات المسجد كل ليلة (و.ق، كشف أمانات المسجد الأقصى، رقم C0049، لعام 1950)

اتّخذت دائرة أوقاف القدس في العهد الأردني مجموعة قرارات تهدف إلى تركيز جهود الحراس والشرطة على بوابات المسجد، وتنظيم الدخول إليه، وتعزيز أمنه نهاراً وليلاً، وذلك بتوصيات مقدمة من رئاسة الحرس وقيادة الشرطة، ومن هذه القرارات :

أ- **حصر البوابات المفتوحة ليلاً :** حيث قرر رئيس مجلس الأوقاف في 30 أيلول 1957 الإبقاء على ثلاث بوابات خارجية للمسجد الأقصى مفتوحة مساءً إلى ما بعد صلاة العشاء، وهي باب المجلس وحطة والسلسلة، على أن تغلق جميع الأبواب الأخرى يومياً قبل غروب الشمس بنصف ساعة، وأن يكون على كل باب مفتوح حارسان وشرطي واحد. (م.ع.ق، كتاب تنظيم بوابات الأقصى، رقم6261، 1957/9/30)، وقد تم تأكيد العمل بهذا القرار مرّة أخرى بعد 23 عاماً بقرار من مجلس الأوقاف في 14 أيار1980، ولا زال العمل بهذا الإجراء مستمراً حتى إعداد هذه الدراسة كجزء من حالة الوضع القائم – الستاتيسكو- مع تأخير إغلاق البوابات الأخرى إلى ما بعد صلاة المغرب

ب- **التشديد على إدخال الأمتعة الخاصّة إلى المسجد:** حيث قرر المراقب العام لأوقاف القدس في 26 أيلول 1957 منع جميع زوار المسجد والمصلين من ادخال الأكياس والسلال المغطّاة التي تحتوي

[1] الشرطي " صالح محمد صالح " .

أغراضاً خاصة إلى جميع أرجاء المسجد، وتم مخاطبة قائد مخفر شرطة الأقصى لأخذ تواقيع جميع الحراس البوابين على تعهد خطّي بتطبيق هذا الاجراء الأمني حرصاً على المسجد . (م.ع.ق، كتاب إذونات الإدخال، رقم 54/13، 1957/9/28) غير أن تطبيق هذا القرار من قبل الحراس لم يكن سهلاً، وتسبب بمشاكل متكررة بينهم وبين بعض زوار المسجد والمصلين كانت الشرطة الأردنية تتدخل لحلها .

ت- **حصر دخول السياح الأجانب عبر بوابتين:** فقد اتخذ في عام 1963م قراراً بحصر دخول السيّاح للمسجد عبر بابي الغوانمة والمجلس فقط، ويبدو أن هذه التعليمات لم تكن تطبّق بالشكل المطلوب من قبل الحراس البوابين، حيث كان السيَّاح يدخلون أحياناً من أبواب أخرى دون معارضة منهم، فأصدر مأمور أوقاف القدس تحذيراً مكتوباً لقسم الحراسة يؤكد فيه على حصر دخول السيّاح من الأبواب المذكورة فقط، ويحذّر الحراس من مخالفة ذلك. (م.ع.ق، كتاب مأمور الأوقاف، رقم 54-311، 1963/4/9)

ث- **تسهيل دخول المصلّين عبر بوابات المسجد:** حيث اتخذت إدارة الأوقاف الإسلامية قراراً بفتح دفّات جميع أبواب الأقصى الخارجية على مصراعيها، في أيام الجمعة والمناسبات والأعياد ، على أن يكتفى بفتح الخوخات الصغيرة فقط طيلة الأيام العادية ، وذلك للحيلولة دون دخول الأشخاص الذين ينقلون الأمتعة ويمرّون عبر المسجد لغير الصّلاة، ولمنع دخول الأطفال بغير ذويهم ممن يعبثون بمرافق المسجد ولا يلتزمون الهدوء، وقد استثني باب المجلس فقط من هذا القرار بإبقاءه مفتوحاً على مصراعيه بشكل كامل خلال أوقات فتحه طوال الأسبوع . (م.ع.ق، كتاب مأمور الأوقاف لرئيس السدنة، رقم 54-1505، 1964/10/24)

وقد كانت بوابات المسجد الأقصى التاريخية بحاجة إلى صيانة أمنية دائمة، لضمان كفاءتها في الإغلاق وتأمين المسجد، وخلال العهد الأردني كانت رئاسة الحرس تتابع ذلك، وتوصي بشكل دوري بتنفيذ أعمال الصيانة الأمنية للبوابات، وكانت قيادة شرطة الأقصى كذلك توصي بإجراء الصيانة الأمنية، ومثاله ما جرى من صيانة الأوقاف لباب يدخل منه الأولاد إلى قاعة باب الرحمة عام 1959م بمبلغ دينارين، بتوصية من شرطة المسجد (م.ع.ق، قرار لجنة الأوقاف المحلية، رقم 75، 1959/5/16)

2- حراسة البوابات بعد الاحتلال الاسرائيلي (1967 – 2000م) :

منذ احتلال المسجد عام 1967م، لم يعد ممكناً لحراس المسجد الأقصى فتح أبوابه الخارجية دون وجود عناصر من شرطة الإحتلال الإسرائيلي، كما أصبحت شرطة الاحتلال تجبر الحراس أحياناً على اغلاق بعض الأبواب أو جميعها بشكل مفاجئ دون تنسيق مع إدارة الأوقاف بحجج أمنية، وبدأت مساعي شرطة الاحتلال الاسرائيلي لفرض نفسها كبديل للشرطة الأردنية في المسجد، مع العمل تدريجياً على توسعة نطاق صلاحياتها وتدخلاتها في شؤون المسجد وأبوابه عبر السنوات. وقد وضعت بعد عام 1967م يافطات حديدية على أبواب الأقصى وفي ساحاته، باللّغات العربية والإنجليزية والعبرية، تنوّه إلى قدسيّة المكان، وإلى التعليمات الواجب مراعاتها عند دخول المسجد وهي بحالة سيئة وغير مقروءة اليوم. (الملحق 2.2)

احتفظ قسم الحراسة بمفاتيح جميع أبواب المسجد الخارجية بعد الاحتلال عدا باب المغاربة، والذي تم مصادرة مفاتيحه من قبل الشرطة الاسرائيلية عام 1967م، فخرج عن سيطرة حراس المسجد في فتحه واغلاقه، واكتفى الحراس بمراقبة الباب من داخل المسجد على مدار 24 ساعة يومياً، وتسجيل مواعيد فتحه واغلاقه من قبل الشرطة، وما يدخل عبره من عناصر أمن وسياح أجانب ومقتحمين صهاينة .

كما احتفظت إدارة الأوقاف وقسم الحراسة بحق وضع برنامج مواعيد فتح واغلاق أبواب المسجد الأقصى الخارجية بعد عام 1967م، دون الخضوع لمحاولات شرطة الاحتلال الاسرائيلي بفرض اغلاق بعض البوابات نهائياً أو هجرها واستخدامها في المناسبات بشكل موسمي فقط ، انظر مثالاً على ذلك برنامج فتح واغلاق بوابات الأقصى الخارجية لعام 1986م [1] (الملحق 2.3) . (س.ب[2]، لعام 1986)

منذ عام 1967م يحظر فتح أبواب الأقصى الخارجية ليلاً إلا لصلاة الفجر، أما مرور ضباط الشرطة وبعض الحراس وحالات الطوارئ خلال فترة الاغلاق الليلي للمسجد فكان يتم بتنسيق واتصالات خاصة

---

[1] علماً بأنه يوجد في أرشيف قسم الحراسة برامج يومية لفتح واغلاق جميع الأبواب اعتباراً من بداية السبعينات . وقد قام الباحث بترتيبها زمنياً في خزائن الأرشيف عام 2014 م .

[2] **س.ب** : اختصار لمجموعة سجلات " فتح وإغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك " في أرشيف قسم الحراسة .

عبر أبواب المغاربة والسلسلة والاسباط غالباً، ويقتصر على فتح خوخة الباب فقط في حال عدم الحاجة لادخال سيارات – مثل سيارات الإسعاف وخبير المتفجرات– وكانت مهمة فتح أبواب المسجد فجراً للمصلين موكلة لحراس ليليين ممن يبيتون في المسجد كل ليلة [1] (و.ق، مذكرة رئيس الحرس لفتح الأبواب، رقم C0050، 1970/4/13)

وكان رئيس الهيئة الاسلامية العليا الشيخ سعد الدين العلمي قد أصدر كتاباً في 26 آذار 1985، يذكّر فيه قائد مخفر شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى، بأن فتح واغلاق أبواب المسجد الداخلية والخارجية هي فقط من صلاحية قسم الحراسة التابع لدائرة الأوقاف. وأوعز فيه لمدير المسجد الأقصى بضرورة فتح الأبواب الخارجية الكبيرة للمسجد أيام الجمعة، تسهيلاً على المصلين، مع التأكيد أن الأقصى للمسلمين وحدهم ولا سلطة لأحد عليه سواهم، وذلك في أعقاب محاولات للشرطة لتقليص صلاحيات قسم الحراسة في اشرافه على الأبواب . (هـ.إ.ع [2] ، كتاب رئيس الهيئة، رقم هـ أ/6، 1985/3/26)

ولم تتوقف محاولات شرطة الاحتلال للتحكم الكلّي في الأبواب باعتبارها عنوان السيادة على المسجد ففي مطلع الانتفاضة الفلسطينية الأولى سعت شرطة الاحتلال الإسرائيلي لفرض وتمرير مجموعة من الإجراءات الأمنية المتعلقة بالأبواب الخارجية ، والتي فيها تغيير للوضع القائم " الستاتيسكو – Status quo "، واستمرت في محاولاتها حتى اندلاع انتفاضة الاقصى الثانية عام 2000م ، ومنها :

أ- **سعي شرطة الإحتلال لاغلاق بابي الحديد وفيصل نهائياً**، فأصبحت تغلق باب الحديد باستمرار بحجة عدم وجود عناصر شرطة كافية للمناوبة على الباب من الخارج، وكان باب فيصل في

---

[1] في مطلع عام 1970م كان الحارس الليلي الموكل إليه بفتح أبواب المسجد الأقصى المبارك الخارجية لصلاة الفجر منذ سنوات طويلة هو **الحاج رسول الأفغاني** – رحمه الله – حيث كان كبيراً في السنّ وينام في إحدى غرف المسجد كل ليلة . وقد طالب رئيس الحرس إدارة الأوقاف بتكليف حارسين إضافيين لمساعدته في هذه المهمة خشية حدوث مكروه له يؤدي لتأخر فتح الأبواب للمصلين فجراً ، وقد وافق مجلس الأوقاف على ذلك . وكذلك تم تكليف **الحارس ابراهيم أحمد المصلوحي** بمهمة فتح واغلاق أبواب الأقصى كل ليلة بحكم مبيته الدائم في المسجد، أما الحراس الذين كانوا يبيتون في الأقصى بشكل دائم فهم : **الحارس ابراهيم عبد الهادي موسى** من بلدة سعير قضاء الخليل وهو من مواليد عام 1917م، **الحارس خليل عبد اللطيف الجيوسي** من بلدة كور قضاء طولكرم وهو من مواليد عام 1955م، **الحارس عبد الله عبد الحفيظ الكويري** من بلدة كوبر قضاء رام الله وهو من مواليد عام 1907م، **الحارس محمد عبد العزيز دودة** من حلحول قضاء الخليل وهو من مواليد عام 1951م، **الحارس محمد علي حمدان** من بلدة بيت دقو قضاء رام الله وهو من مواليد عام 1936م، **الحارس زيدان عيسى عباس غنام** من بلدة سعير وهو من مواليد عام 1951م، **الحارس إقبال أحمد الهندي** من القدس وهو من مواليد عام 1920م، **الحارس حسين عبد الله حجازي** من القدس وهو من مواليد عام 1928م .

[2] **هـ.إ.ع :** إختصار لمجموعة وثائق وبيانات الهيئة الإسلامية العليا في القدس الشريف .

أواخر عام 1988م قد أصبح باباً مهجوراً بفعل هذه السياسة، والتي تصدى لها حراس المسجد الأقصى وإدارة الأوقاف والمصلّين ، فحالوا دون اغلاق هذه البوابات نهائياً [1] (و.ق، مذكرة رئيس الحرس حول اغلاق الحديد، رقم C0052، 1989/1/12)

ب- **زيادة اغلاق جميع بوابات الأقصى بشكل مفاجئ بحجج أمنيّة،** ودون تنسيق مع قسم الحراسة ومثال ذلك اغلاق الشرطة لجميع بوابات الأقصى الداخلية والخارجية في اليوم التالي لمجزرة الأقصى التي حصلت في 8 تشرين أول 1990، واغلاق أبوابه الخارجية بشكل مفاجئ وعزله عن محيطه لمدة 45 دقيقة بعد ظهر يوم الجمعة 1993/11/12، لأسباب لا تتعلق بأمن المسجد كما أفصحت الشرطة لاحقاً ! ويلاحظ تكرر استخدام هذا الإجراء بشكل متزايد منذ بداية الانتفاضة الأولى. (و.ق، مذكرة مسؤول الوحدة النهارية الثانية، رقم C0054، 1993/11/12)

ت- **استخدام إجراء تحديد أعمار المصلين الدّاخلين عبر بوابات المسجد،** وقد تكرر استخدام هذا الإجراء سواء في الأيام العادية أو أيام الجمعة، ومثال ذلك منع المصلّين دون سنّ 30 عاماً من دخول المسجد الأقصى بتاريخ 16 نيسان 1982 لأداء صلاة الجمعة الأولى بعد مجزرة الجندي "آلان قودمان–Alan Goodman " . وكذلك حادثة اغلاق الشرطة بالقوة لجميع أبواب الأقصى بشكل مفاجئ، قبل صلاة المغرب من يوم 16 نيسان 1991، [2] ومنعها دخول المصلين تحت سنّ 45 عاماً للصلاة [3]، وقد مثّلت هذه الحادثة سابقة خطيرة آنذاك في تدخلات شرطة الاحتلال في اغلاق أبواب الأقصى، ثم بدأت تتكرر كثيراً بعد ذلك. (و.ق، مذكرة اغلاق المسجد لرئيس الحرس، رقم C0053، 1991/4/16)

---

[1] ذات الامر تكرر بمحاولة شرطة الاحتلال اغلاق باب حطة نهائياً بعد أحداث تموز 2017م، وتقليص فتح أبواب فيصل والغوانمة والحديد للمناسبات فقط ، وتركيب بوابات الكترونية على أبواب الاسباط والمجلس والسلسلة، هو ما نجم عنه هبّة الاسباط المعروفة والتي أفشلت المخطط .

[2] يلاحظ تكرار تاريخ (16 نيسان) في اغلاق شرطة الاحتلال للمسجد، أو تحديد أعمار الدّاخلين إليه .

[3] يومها اعتلى جنود الاحتلال مئذنتي السلسلة والمغاربة وسطح الرواق الغربي، واقتحموا مديرية الوعظ والإرشاد ومديرية التعليم الشرعي والتأهيل قرب باب السلسلة وهما تطلّان على ساحة البراق المحتلة ، فيما يبدو بحجة تأمين زيارة شخصيات هامّة لحائط البراق .

ث- تركيب بوابات فحص إلكترونية على الأبواب الخارجية للأقصى، وذلك بالتنسيق مع إدارة الأوقاف[1].

2.1.1.3. نظام الأذونات والتصاريح :

يعتبر اعتماد نظام فعّال للأذونات والتصاريح الخاصّة واحداً من أهم الإجراءات في تأمين المواقع الحيوية حيث يساعد اعتماد هذا النظام في ضبط عدد من نقاط الضعف التي يمكن النفاذ عبرها لاستهداف أمن الموقع الحيوي .

تعود بدايات العمل المعاصر بنظام الأذونات والتصاريح في المسجد الأقصى المبارك إلى فترة إدارة المجلس الإسلامي الأعلى للمسجد في عهد الإحتلال البريطاني، حيث كان المجلس يمنح أذونات زيارة معفيّة من الرسوم للمسجد ، لشخصيات من ضيوفه وللباحثين والمهتمّين الأجانب، ومجموعات من الشرطة والأمن وجنود الجيش البريطاني والأمريكي. ثم طوّرت دائرة أوقاف القدس منذ مطلع الخمسينات نظاماً أوسع للأذونات والتصاريح، ليشمل جوانب جديدة نتيجة لتطور الاحتياجات الإدارية في المسجد الأقصى وكذلك الاحتياجات الأمنية بعد احتلاله عام 1967م . (و.ص[2] ، 1948-2000م)

أشرف قسم الحراسة على تطبيق نظام الأذونات والتصاريح ميدانياً، ولم تلتزم دائرة أوقاف القدس وقسم الحراسة بنماذج مطبوعة موحدة للأذونات والتصاريح لفترات طويلة، فكانت تصدر في بعض الأحيان بخط اليد، وأحياناً باستخدام نماذج خاصة تعبأ وتوقّع يدوياً، وأحياناً على شكل كتاب رسمي مطبوع ومروّس من دائرة أوقاف القدس توزّع نسخ منه على الجهات المعنية، ويوجد في أرشيف قسم الحراسة مجموعة من آلاف الأذونات والتصاريح المختلفة منذ عهد المجلس الإسلامي الأعلى وحتى إعداد هذه الدراسة، وقد شغل تطبيق هذا النظام مساحة لا بأس بها من الجهود اليومية لقسم الحراسة .

---

[1] تم تفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

[2] **و.ص :** اختصار لمجموعة وثائق " أذونات وتصاريح قسم الحراسة " ، في أرشيف قسم الحراسة بالمسجد الأقصى المبارك .

شمل هذا النظام جوانب هامّة لا غنى عن ضبطها ومتابعتها لحفظ أمن وحرمة المسجد الأقصى المبارك، وهو نظام له أبعاد ومدلولات سيادية على المكان، ولعل كفاءة تطبيقه في المسجد في ظل وجود الإحتلال الإسرائيلي، تعدّ إحدى أبرز المؤشرات على حالة إدارة الأوقاف، وصلاحياتها ووصايتها التاريخية على المسجد، ويمكن تلخيص أبرز مكونات نظام الأذونات والتصاريح المطبّق في المسجد الأقصى، في الجدول التالي :

الجدول رقم 2.5: مكونات نظام الأذونات والتصاريح في المسجد الأقصى، 1948-2000م

	نوع التصاريح	الفئات الملزمة بالتصريح
1-	أذونات ادخال المركبات الآلية بأنواعها للمسجد الأقصى	السيارات والشاحنات التي تنقل مواد لاعمار المسجد أو الأوقاف أو السكان المحيطين وجميع الحفارات والرافعات والجرافات
2-	أذونات زيارة الأجانب للأقصى ومصلياته ومرافقه (من غير المسلمين)	الوفود الدبلوماسية الأجنبية خبراء الترميم والإعمار الأجانب الباحثون والطلاب الأجانب الزوّار من طرف شرطة الإحتلال
3-	أذونات التصوير والبث داخل المسجد الأقصى	وسائل الإعلام والتلفزة والإذاعات والباحثين
4-	أذونات زيارة المرافق المغلقة في المسجد الأقصى	للمسلمين وغيرهم من الأجانب
5-	أذونات التدريس والعمل التطوعي داخل المسجد الأقصى	الراغبون بالتدريس تطوعاً ولجان العمل التطوعي مثل (الاسعاف/الكشافة/ النظّام/النظافة)
6-	أذونات جمع الأموال والتبرعات داخل المسجد الأقصى	لجان المساجد والزكاة والهيئات الخيرية والأكاديمية
7-	أذونات إدخال العربات والمعدّات اليدوية	لجميع الفئات / دون تحديد
8-	أذونات استخدام معدّات الأقصى ومرافقه المختلفة	لجميع الفئات / دون تحديد

(و.ص، 1948-2000م)

وفيما يلي نبذة عن أهم مكونات نظام الأذونات والتصاريح ، الذي اعتمدته إدارة أوقاف القدس وأشرف قسم الحراسة على مراقبة تنفيذه في المسجد الأقصى المبارك :

1- تصاريح ادخال المركبات الآلية المدنيّة إلى المسجد الأقصى:

وفق نظام الأذونات والتصاريح، فقد ألزمت جميع السيارات والشاحنات والحفارات والرافعات الآلية التي تدخل للمسجد الأقصى المبارك بالحصول على إذن خطّي مسبق من دائرة أوقاف القدس مهما كانت غاية إدخالها عبر باب الأسباط [1]، سواء لنقل مواد إعمار المسجد، أو لاحتياجات دائرة الأوقاف والسكان المحيطين، كذلك جميع الحفارات والجرافات والرافعات التي تلزم لإعمار الأقصى أو لصيانة خطوط الكهرباء والماء والمباني الملاصقة له، وحتى سيارات شرطة الاحتلال وحرس الحدود الاسرائيلي حاولت الأوقاف تطبيق هذا النظام عليها، وجرى تفصيل ترتيبات دخولها في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

يعود تقييد حركة دخول المركبات بمختلف أنواعها للمسجد الأقصى المبارك إلى أسباب تبدو سياسية وأخرى تتعلق بالحفاظ على حرمة وقدسية المسجد قبل أن تكون أسباب أمنية. حيث أصدر قاضي القضاة – رئيس مجلس الأوقاف – في 23 حزيران 1959 قراراً تاريخياً بمنع جميع أنواع السيارات من دخول المسجد الأقصى، جاء في نصّه: " نظراً لقدسية الحرم القدسي الشريف، فقد قررت عدم السماح بدخول السيارات إلى ساحته مهما كان ركابها، سوى جلالة الملك المعظّم وعائلته الكريمة ..."، وقد عمّم قراره على محافظ القدس الأردني، وقائد منطقة القدس في الشرطة الأردنية، وإدارة أوقاف القدس. ثم وصلت تعليمات مكتوبة لقائد مخفر شرطة المسجد الأقصى عبر قائد المنطقة تستثني سيارات إعمار الأقصى من قرار منع الدخول، ولم يجد الباحث في وثائق الأرشيف ما يشير إلى دخول سيارات أو شاحنات عسكرية أردنية للمسجد بإذن مكتوب، رغم وجود مخازن تابعة للجيش العربي الأردني في عدّة مواقع في المنطقة الشرقية والرواق الشمالي للمسجد (و.ق، قرارات منع دخول السيارات, رقم2841/51، ورقم C0055، 1959/6/23)

وعلى الرغم من هذا القرار الهام ، وما تلاه من تعليمات مشددة وصلت لقسم الحراسة وشرطة المسجد الأقصى، فقد استمرت بعض السيارات بالدخول للمسجد دون تصريح، ودون منع أو معارضة من قبل

---

[1] المنفذ الوحيد للمركبات الآلية إلى داخل المسجد يمر عبر باب الأسباط الخارجي في سور القدس القديمة، ثم عبر حاجز حديدي يتحكم به حراس المسجد يفضي إلى ساحة الغزالي خارج المسجد، ثم بعد فحص المركبات والآليات أمنياً من قبل شرطة الاحتلال الاسرائيلي في ساحة الغزالي واحتجاز الوثائق الثبوتية للسائق أحياناً، والتأكد من وجود تصريح من الأوقاف وتنسيق مع الشرطة، يتم ادخالها عبر باب الاسباط الداخلي إلى ساحات المسجد .

حراس المسجد الأقصى وشرطة المسجد الأردنية باعتبارها تسند الحراس في هذه المهمة، وعلى إثر دخول موكب يضم سيارة القنصل السعودي وسيارة محافظ القدس للمسجد الأقصى في كانون أول 1960م عنوة ورغماً عن حارس باب الأسباط، وجه مراقب الأوقاف العام كتاباً شديد اللهجة لقائد مخفر شرطة المسجد في 18 كانون أول 1960، يلفت نظره إلى تلك المخالفة، ويطلب إليه مجدداً بالتشديد على حراس باب الأسباط بمنع دخول كافة السيارات للمسجد عدا السيارات الملكيّة الأردنية. (و.ق، تشديد منع دخول السيارات 135/44، رقم C0056، 1960/12/18)

كذلك وجّه قاضي القضاة – رئيس مجلس الأوقاف كتاباً آخر إلى قائد منطقة القدس في الشرطة الأردنية في 20 كانون أول 1960 يشتكي فيه قائد مخفر شرطة المسجد الأقصى، ويطالب بالتأكيد عليه بمنع جميع السيارات من دخول الأقصى عدا سيارات ملك الأردن وضيوفه. إلا أن دخول السيارات بلا تصريح استمر ودخل موكب من ثلاث سيارات لرجل أعمال قطري إلى ساحات المسجد في كانون ثاني 1961م فتزايدت شكاوى المصلين، الذين خاطبوا قاضي القضاة في أيلول 1961م لتشديد التعليمات بمنع دخول السيارات إلى المسجد الأقصى (و.ق، دخول موكب عبد الله الدرويش، رقمC0057،ورقمC0058، 1961/1/23)

وقد اتخذت في أواخر العهد الأردني عدّة اجراءات إداريّة وأمنيّة بهدف منع دخول السيارات غير المصرّح لها للمسجد الأقصى المبارك ، منها :

أ- **تعزيز الحراس والشرطة:** حيث جرى العمل على زيادة أفراد الحراسة والشرطة العاملين في الأقصى، فقد كان عددهم عام 1961م (4) عناصر شرطة، و(21) حارساً فقط وقد خاطب قاضي القضاة قائد شرطة منطقة القدس الأردني لأجل ذلك في أيلول 1961م .

ب-**تحذير المسؤولين المتساهلين** : فمثلاً تم تحذير رئيس سدنة المسجد من قبل قاضي القضاة في أيلول 1961م بكتاب شديد اللهجة ، لسماحه بدخول سيارات بعض الزوار من الأقطار العربية رغم المنع المتكرر .

ت-**تكثيف المتابعة الأمنية للأذونات:** وذلك بالمراجعة الأمنية لمصدر الأذونات والتصاريح لكل سيارة تدخل للمسجد، ويظهر ذلك في مراسلات محافظ القدس مع قائد شرطة منطقة القدس كاظم أبو غزالة، وقائد مخفر شرطة المسجد الأقصى، حول دخول سيارات تابعة لأمراء قطريين بتصريح من جهات عليا أردنية في تشرين أول 1961م .

ث-**استحداث حواجز حديدية:** حيث صدر قرار من رئيس مجلس الوعظ والإرشاد في شباط 1963م بوضع حواجز حديدية متنقلة خارج باب الأسباط لمنع اقتراب السيارات لبوابة المسجد، باستثناء تلك المخصصة لأعمال إعمار قبة الصخرة المشرفة .

ج- **استخدام يافطات ارشادية:** حيث جرى تثبيت لافتة واحدة على الأقل على باب الأسباط من الخارج بمنع دخول السيارات للمسجد في أيار 1963م، وتفيد مطالعة لمراقب تعميرات الأوقاف بأنه لم يدخل أي سيارات للمسجد بعد ذلك إلا ما تحتاجه الأشغال الهامّة للإعمار.(و.ق، معاملة إجراءات منع السيارات، رقم C0059، من 1961/9 حتى 1963/5)

بعد احتلال الأقصى عام 1967م، استمر اصدار التصاريح من قبل دائرة أوقاف القدس لإدخال المركبات الآلية المدنية للمسجد الأقصى المبارك كجزء من الوضع القائم "الستاتيسكو – Status quo"، وانتظم اصدارها أكثر، تماشياً مع الوضع السياسي والإداري الجديد، ومع تنامي التهديد الأمني الذي شكلته الجماعات الصهيونية المتطرفة ضد المسجد، والتي دأبت على التخطيط لارتكاب المجازر بحق المصلين، ومحاولات نسف المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة ، سواء باستخدام الصواريخ أو السيارات المفخخة وغير ذلك، وتشير آلاف وثائق الأذونات والتصاريح المحفوظة في أرشيف قسم الحراسة من بداية السبعينات إلى عام 2000م بأن تصاريح الأوقاف كانت تسمح عادة بدخول المركبة الآلية مرة واحدة في تاريخ محدد. وفي بعض الحالات الخاصة والموسمية كان يتم منح بعض المركبات إذناً بالدخول للأقصى بشكل متكرر يصل إلى عدة مرات يومياً، وعلى مدار فترة تصل إلى 25 يوماً، مثل الشاحنات التي تخرج ثمار الزيتون وأغصان الأشجار بعد تقليمها سنوياً، وسيارة نقل الجنائز[1]، والمحاريث الآلية التي تحرث

[1] ومن ذلك أيضاً تصاريح الشاحنات التي تدخل طعام الإفطار والسحور للمصلين والمعتكفين في المسجد الأقصى المبارك طيلة شهر رمضان الفضيل والتي تزايدت بعد عام 2000م لتصل إلى معدل 7-10 شاحنات يومياً ، و45-55 شاحنة في ليلة القدر . وجميعها تخضع لرقابة وتفتيش قسم الحراسة ولجنة متابعة خاصة تشكلها دائرة أوقاف القدس سنوياً حرصاً على سلامة المسجد والمصلين .

المناطق المشجّرة في المسجد 3 مرات سنوياً، وذلك قبل امتلاك لجنة إعمار المسجد لمحاريث خاصة بها تبقى داخل المسجد .

وقد تولى قسم الحراسة متابعة دخول وخروج السيارات المصرح لها عبر باب الأسباط، وتوثيق ذلك في سجل الأحوال، وتسليم قائد مخفر شرطة الإحتلال في المسجد نسخة من إذن الدخول مسبقاً، فيما عملت شرطة الإحتلال خارج الأبواب على تفتيش المركبات قبل الدخول، واحتجاز بطاقة السائق أحياناً إلى أن يخرج. وقد وجدت إدارة الأوقاف نفسها مضطرة للتنسيق مع شرطة الاحتلال في ضبط دخول السيارات للمسجد كقوة تنفيذية على الأرض قائمة بالاحتلال، وكانت تحتج لدى وزير الشرطة الإسرائيلية في حال حدوث خلل من قبل شرطة المسجد في تطبيق إجراءات دخول السيارات المدنية، كما حصل مثلاً في حادثة دخول موكب سيارات مستشار ألمانيا الغربية " وليام براندت " للمسجد الأقصى صباح يوم الأحد 10 حزيران 1973م، حيث كان في زيارة شخصية للمسجد وضيفاً على إدارة الأوقاف، وأدخلت شرطة الاحتلال السيارات الى المسجد دون تصريح من الأوقاف، وخلافاً للترتيبات بأن يترجل الزوار خارج باب الأسباط، وتجاوزاً للحراس، مما دفع مدير أوقاف القدس للإحتجاج بشدة على هذه الحادثة الأولى من نوعها منذ عام 1967م. (و.ق، ادخال الشرطة لموكب رسمي، رقم C0060، 1973/6/16)

كذلك كان قسم الحراسة يستعين بالشرطة لمنع اقتحام المسجد بالسيارات عنوة بلا تصريح، ومثال ذلك حادثة اقتحام سيارة صيانة تابعة لشركة عربية للمسجد، ظهر يوم 9 أيلول 1975، بعد خلاف مع حارس باب الأسباط الذي حاول منعها من الدخول لعدم حيازتها للتصريح المطلوب، فدخلت مسرعة وأوشكت على دهسه، وعرضت أمن المسجد والمصلين للخطر، حيث اتصل مراقب الأحوال بقائد شرطة الاحتلال في المسجد، والتي احتجزت السائق من أمام المصلى القبلي وحققت معه في مخفر المسجد ثم أخرجت السيارة (و.ق، اقتحام سيارة للمسجد، رقمC0061، 1975/9/9). وقد تبين تقصير الشرطة بل وتواطؤها في حالات أخرى، مثل محاولة اقتحام المسجد الأقصى عبر باب المغاربة من قبل اثنين من المتطرفين الصهاينة، باستخدام سيارة [1] في تمام الساعة 5:50 من صباح الثلاثاء الموافق 17 تموز 1984، حيث اجتازوا حاجزاً أمنياً لشرطة الاحتلال أسفل الطريق الموصلة للباب، وقد أبلغ الحارس المناوب على الباب

[1] (نوع بيجو – موديل 1983 – رقم 36836)

عن حدوث الاصطدام وكان الباب مغلقاً، وتم اخبار الشرطة التي حضرت واعتقلت المتطرفين اليهود وأستدعت خبراء المتفجرات لفحص السيارة، وقد تسبب اصطدامها بباب المغاربة إلى كسور في دعامة الباب، وانحناء الزند الحديدي للباب من الداخل، ويؤكد كتاب مدير أوقاف القدس الموجه لوزير الأوقاف آنذاك والمدعم بست صور للعملية تواطؤ شرطة الحاجز السفلي مع منفذي الهجوم (م.ع.ق، كتاب عملية اقتحام السيارة، رقم7146، 1984/10/11) ، (س.أ[1]، رقم Sec042، ص568، مادة7) .

وفي الحالات التي ثبت فيها تقصير حراس المسجد الأقصى في تطبيق نظام الأذونات والتصاريح للمركبات الآلية، كانت تصدر بحقهم عقوبات شديدة من قبل إدارة أوقاف القدس، وصلت أحياناً إلى الإنذار النهائي للحارس مع حسم سبعة أيام من راتبه، كما حصل في حادثة سماح أحد حراس المسجد لسيارة تحمل جنازة بالدخول عبر باب الأسباط دون تصريح يوم 10 تشرين أول 1993. (و.ق، عقوبة حارس ادخل سيارة، رقم C0062، 1993/10/31) .

2- أذونات زيارة الأجانب غير المسلمين للأقصى ومصلياته ومرافقه :

خلال فترة الإحتلال البريطاني سمح المجلس الإسلامي الأعلى بزيارة جمهور السياح الأجانب – من غير المسلمين – للمسجد الأقصى المبارك في أوقات معيّنة من النهار، مقابل رسوم زيارة يتم تحصيلها لصالح ميزانية الأوقاف الإسلامية، واستمر الحال كذلك طيلة العهد الأردني وبعد الاحتلال الاسرائيلي الى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، فتوقف دخول السياحة للمسجد الأقصى نهائياً حتى عام 2003م، حيث أعادت سلطات الاحتلال إدخال السياحة الأجنبية عنوة للمسجد الأقصى باشرافها وعبر باب المغاربة فقط، ودون تنسيق مع أوقاف القدس، أو تحصيل لرسوم الزيارة .

وقد كان بوسع جميع السياح الأجانب دخول ساحات المسجد والمصليات خلال أوقات السياحة من عام 1948م حتى شهر أيلول من عام 2000م، سواء كانوا فرادى أو مجموعات، واعتبرت تذكرة رسوم الزيارة بمثابة تصريح من إدارة أوقاف القدس بالسماح للسائح بالتجوال في ساحات المسجد ودخول المصلى

[1] **س.أ :** اختصار لمجموعة سجلات " أحوال المسجد الأقصى المبارك " في أرشيف قسم الحراسة بالمسجد الأقصى .

القبلي وقبة الصخرة المشرفة، وأشرف قسم الحراسة ميدانياً على مراقبة وبيع التذاكر بالتعاون مع أقسام ومديريات الأوقاف الأخرى، وتابع حركة وسلوك السياح في داخل المسجد، وأعطي الحراس صلاحيات باخراج السياح غير الملتزمين بتعليمات الزيارة إلى خارج المسجد أو تسليمهم لشرطة المسجد في حال وجود شبهة أمنية، وقد احتفظت إدارة أوقاف القدس بحق تقرير أوقات السياحة اليومية، وحق إغلاق المسجد في وجه السياحة الأجنبية خلال الأعياد والمناسبات الإسلامية طوال هذه السنوات .

وقد اعتمدت أوقاف القدس أذونات خاصة لدخول المسجد الأقصى المبارك دون رسوم زيارة لفئات معينة من الأجانب يرافقها عادة حراس المسجد أو موظفين من الأوقاف، مثل الوفود الرسمية والدبلوماسية التي تستضيفها الأوقاف، وخبراء الترميم والإعمار الأجانب الذين يترددون على المشاريع المختلفة داخل المسجد، وكذلك الباحثين والطلاب الأجانب وخصوصاً من تخصص الآثار والزوار من طرف شرطة الإحتلال الإسرائيلي وأجهزته الأمنية .

3- أذونات التصوير والبثّ داخل المسجد الأقصى :

لم تكن الحاجة إلى تطبيق نظام لأذونات التصوير الفوتوغرافي والفيديو والبثّ الإذاعي من الأقصى حاجة أمنيّة بقدر ما كانت حرصاً على حرمة المسجد الأقصى، ومصلحة الأوقاف الإسلاميّة المشرفة عليه .

مع انتشار التصوير الفوتوغرافي في نهاية الخمسينات اعتاد بعض بائعي الصور على التجوال في ساحات الأقصى ومضايقة المصلّين والسيّاح الأجانب بعرض الصّور عليهم لبيعها بما يتنافى مع حرمة المسجد . ولم يعد بوسع حراس وسدنة المسجد السيطرة على هذه الظاهرة أو انهائها وحدهم، فعملت إدارة أوقاف القدس على معالجتها بالاستعانة بمحافظة القدس وقيادة الشرطة الأردنية، فقد خاطب مأمور أوقاف القدس في تشرين أول 1963م محافظ القدس، يشكو تفاقم هذه الظاهرة، ويطلب التعاون في منع هؤلاء المصوّرين من عرض صورهم في المسجد أو الجلوس في ساحاته وعلى أبوابه، وبالفعل فقد أوعز محافظ القدس داود أبو غزالة لقائد منطقة القدس كاظم أبو غزالة بمراقبة هؤلاء المصوّرين واتخاذ اجراءات رادعة لمنعهم، والذي بدوره أمر قائد شرطة المسجد الأقصى بمنع تجوال باعة الصور والتراجمة في ساحات

الأقصى اعتباراً من 22 تشرين أول 1963م بالتعاون مع حراس وسدنة المسجد (و.ق، معاملة منع بيع الصور، رقم C0063، 1963/10/13) .

ومع بدء تنفيذ هذه الإجراءات المشدّدة اضطر باعة الصور للبدء بتقديم طلبات خطّية إلى دائرة أوقاف القدس للسماح لهم بمزاولة التصوير وبيع الصور داخل المسجد بصورة منظّمة[1]، ومنذ مطلع عام 1964م تم حصر عدد المصوّرين الدائمين وأصبحوا ملزمين بتصاريح خاصّة من إدارة الأوقاف، يشرف الحراس وعناصر الشرطة على التحقق منها ميدانياً، واستمر الحال كذلك بعد احتلال المسجد عام 1967م بحيث تعتمد الأوقاف على قسم الحراسة في مراقبة حركة المصوّرين وأذوناتهم في ساحات الأقصى . وهو ما مثّل أحد المهام اليومية الموكلة لحراس المسجد .

طوال الفترة من بداية الخمسينات إلى عام 2000م، ألزم جميع الزوّار الأجانب الراغبين بالتصوير في داخل المسجد الأقصى المبارك بالحصول على أذونات تصوير خطّية من إدارة أوقاف القدس، يفصّل فيها المكان المراد تصويره وفترة التصوير، وكانوا يخضعون لمراقبة حراس المسجد خلال قيامهم بالتصوير أما المسلمون الراغبون بالتصوير لأغراض شخصيّة تذكارية، فقد بدأ استثناؤهم من أذونات التصوير في مطلع الثمانينات .

وفي 19 أيار 1964م اتخذ مجلس الأوقاف مجموعة قرارات هامّة تتعلق بأذونات التصوير بأنواعه داخل مصلّيات المسجد الأقصى، تضمنت ما يلي :

1- إلزام جميع المصوّرين بالحصول على أذونات تصوير خطّية مسبقة من إدارة أوقاف القدس .
2- إلزام المصوّرين التجاريين بدفع 5 دنانير لصندوق الأوقاف عن كل لقطة يتم تصويرها
3- وجود مرافق من حراس المسجد لضبط عدد الصور، ومنع تصوير ما يتعارض مع مصلحة المسجد والجهة المشرفة عليه .

[1] ومثال ذلك طلب المصوّر ابراهيم رصاص من أوقاف القدس بالسماح له بمزاولة التصوير في المسجد الأقصى بعد تشديد الإجراءات بحق المصوّرين بأسبوع واحد فقط، حيث تم منحه الإذن بذلك على أن يلتزم بمنطقة معينة من المسجد وأن يخضع لرقابة الشرطة والحراس وتعليماتهم، وكذلك طلب المصوّر عزمي كاتبة المقدّم للأوقاف في كانون ثاني 1972م وحصل على موافقة رسمية . (و.ق، معاملة تنظيم التصوير، رقم C0064، 1963/10/28)

4- إعفاء شركات التلفزة العالمية ومنتجي الأفلام الدعائية من الرسوم، مقابل خضوع المواد التي يتم تصويرها لمراقبة مسؤولي الأوقاف والسياحة الأردنية . (و.ق، قرار مجلس الأوقاف حول التصوير رقم 19، ورقم C0065، 1964/5/19)

وقد تصاعدت طلبات أذونات التصوير داخل المسجد الأقصى المبارك وداخل المصلّيات بعد الفراغ من مشروع الترميم الأردني لقبة الصخرة المشرفة عام 1964م، وعلى اثر حادثة أهمل فيها بعض حراس قبة الصخرة المشرفة ضبط عملية تصوير داخل القبّة في 25 تموز 1971م، شدّدت إدارة الأوقاف اجراءاتها بحق الحراس المقصّرين في تنفيذ تعليمات التصوير ومتابعة الأذونات، ونتج عن ذلك قرار بتدوير الحراس في جميع مواقع الحراسة، بحيث لا يداوم الحارس في نفس موقع الحراسة لأكثر من 3 أيام متواصلة (و.ق، قرار تدوير الحراس، رقم C0066، 1971/7/27)

كما خصّصت أوقاف القدس خلال العهد الأردني غرفة في المسجد الأقصى لاستخدام رئاسة التوجيه الوطني ودار الإذاعة الأردنية، ومنحتها أذونات مفتوحة لبثّ صلوات الجمعة مباشرة من المسجد الأقصى المبارك ، ولتسجيل وبثّ برامج دينية أخرى من المسجد، وقد زار عمان والقدس في أيلول من عام 1962م وفد من إذاعة الدنمارك، يرأسه "كاجيرك لندكويست – Cajirk Lundquist"، وحصل على توصيات عليا بتسهيل مهمته في تسجيل وبثّ إحدى صلوات الجمعة من المسجد الأقصى بالتعاون مع دار الإذاعة الأردنية، ووافقت أوقاف القدس على ذلك ورمّمت غرفة الإذاعة في المسجد قبل حضوره (م.ع.ق، رقم 1374/54)، (و.ق، معاملة البثّ من الاقصى، رقم C0081، 1962/9/26)

واستمر إلزام جميع الجهات التجارية والوكالات الإعلاميّة المحليّة والعالمية بالحصول على أذونات مسبقة للتصوير الفوتوغرافي والرقمي والفيديو، والتصوير التلفزيوني المسجّل والمباشر في داخل المسجد الأقصى من إدارة الأوقاف حتى اعداد هذه الدراسة، غير أن التطور والانتشار الكبير لوسائل التصوير بدأ يحد من تطبيق نظام أذونات التصوير بعد عام 2000م، وأتاح المجال أمام كثير من الفئات لتجاوز إدارة الأوقاف وتعليمات الحراس ورقابتهم . ولتطبيق نظام أذونات التصوير بعد انتهاء وجود الشرطة الأردنية في المسجد نسّق قسم الحراسة مع شرطة الاحتلال الإسرائيلي في معالجة الحالات التي خالف فيها الزوّار الأجانب

والمقتحمين اليهود تعليمات التصوير داخل المسجد، بحيث تولّت الشرطة اخراجهم والتحقيق معهم إن لزم الأمر[1]، ويلاحظ ذلك بشكل متكرر في سلوك شرطة الإحتلال من عام 1967م حتى عام 2000م .

2.1.2. إجراءات المراقبة والتفتيش : وتشمل ما يلي :

2.1.2.1. نقاط المراقبة الثابتة والدوريّات المتحركة للحرس :

تطورت نقاط المراقبة الثابتة والدوريّات المتحركة لحراس المسجد الأقصى المبارك عبر الزمن تلبية للاحتياجات الأمنية للمسجد، وازدادت بازدياد عدد الحراس في الوحدات المختلفة، وتعتبر النقاط الثابتة للمراقبة على جميع الأبواب الخارجية للأقصى وعلى أسواره وفي ساحاته بمثابة العمود الفقري لإجراءات الأمن التي يطبقها قسم الحراسة في الأقصى .

في بدايات العهد الأردني، كانت نقاط المراقبة الثابتة تقتصر على الأبواب الخارجية المفتوحة، وأمام قبة الصخرة المشرفة والمصلى القبلي فقط، ثم تطورت تدريجياً حتى عام 2000م، لتصبح 21 نقطة مراقبة ثابتة، تغطي في مجموعها معظم المساحة الحيوية للمسجد الأقصى المبارك، ويتم دمج بعضها معاً في حال نقص عدد الحراس، ويتم الاستغناء عن بعضها لدى بعض وحدات الحراسة في أوقات معينة من النهار والليل. انظر مثلاُ جدول نقاط المراقبة الثابتة يومياً في المسجد الأقصى، من عام 1980م حتى عام 2000م، (الملحق 2.4) . (س.و[2]، 1970-2000م)

ويلاحظ في الجدول أعلاه غياب تام لحراسة باب المطهرة، وعدم تخصيص نقطة حراسة ثابتة للباب لدى جميع وحدات الحراسة لسنوات طويلة، ورغم خصوصية اجراءات فتح واغلاق باب المطهرة، وكونه غير

---

[1] ومثال ذلك حادثة تصوير ثلاثة زوار أجانب من أصل أمريكي لياقطة قماشيّة كبيرة عليها عبارات تبشيريّة عند متوضأ الكأس في ساحات المسجد الأقصى ظهر يوم 1978/2/18، حيث منعهم أحد حراس المسجد، واستدعى لهم أحد عناصر شرطة الاحتلال المتواجدين في ساحة المسجد، والذي اقتادهم لمخفر المسجد، ثم اقتادهم إلى مخفر القشلة في البلدة القديمة للتحقيق، ثم تم استدعاء الحارس لأخذ افادته في ذات اليوم (و.ق، مذكرة رئيس الحرس حول اعتقال اجانب، رقم C0067، 1978/2/19)

[2] **س.و :** اختصار لمجموعة سجلات الوظيفة اليومية والأسبوعية للحرس ، في أرشيف قسم الحراسة بالمسجد الأقصى المبارك .

نافذ من الأقصى للبلدة القديمة معظم أيام السنة كما أشرنا سابقاً، إلا أن مطهرة المسجد شكّلت ثغرة أمنية خطيرة لم تعالج بتثبيت نقطة حراسة خاصة بالباب حتى إعداد هذه الدراسة، وقد ضبط حراس المسجد عدّة مرات محاولات تسلل لمستوطنين يهود عبر مطهرة المسجد، حيث تدخل أحياناً مجموعات منهم عبر سوق القطانين للصلاة خلف باب المطهرة تماماً خلال ساعات إغلاقه ليلاً، في غياب تام للحراس وعناصر الشرطة .

تركّزت مهام المراقبة اليومية لحراس النقاط الثابتة والدوريّات المتحركة، على متابعة ما يدخل للمسجد الأقصى من أشخاص ومركبات ومواد، وما يجري في ساحاته وحول أبوابه وفي مصلياته ومرافقه من أحداث قد تمسّ أمنه وحرمته، والتدخل لمنعها وابلاغ مراقب الأحوال ومسؤول وحدة الحراسة عنها مباشرة وتشير وثائق أمن المسجد الأقصى وسجلات الأحوال، إلى أن بعض نقاط المراقبة الثابتة المذكورة يمتد نطاق اشرافها إلى خارج المسجد الأقصى المبارك، مثل نقطة المراقبة فوق برج باب الرحمة والتي تحرس أيضاً مقبرة الرحمة الإسلامية على طول السور الشرقي للمسجد الأقصى، كذلك نقطة المراقبة فوق برج الختنية، وهي تشرف على مراقبة منطقة القصور الأموية على طول السور الجنوبي للمسجد الأقصى والابلاغ عما يجري فيها من أحداث وانتهاكات اسرائيلية، كذلك يتابع حارس باب الحديد ما يجري من انتهاكات واعتداءات يومية للمستوطنين على مدخل رباط الكرد خارج الباب ويبلغ عنها .

كذلك تطورت الدوريات الراجلة لحراس المسجد الأقصى من دورية واحدة يقوم بها رؤساء الحرس منذ بداية العهد الأردني إلى نهاية السبعينات، يتفقدون بها يقظة الحراس وتواجدهم في مواقعهم بتوقيت ومسار عشوائي، إلى دوريّات منظمة من الحراس المتفرغين لأعمال الدورية، وكذلك رؤساء الوحدات ومفتشي الحرس، الذين يتحركون في مسارات تمرّ بجميع نقاط المراقبة الثابتة وأبواب المسجد، وتتفقد بشكل دوري خلال النهار والليل حالة الحراس واحتياجاتهم ويقظتهم، وتتيح المجال لتبديل حراس النقاط الثابتة لأخذ استراحاتهم، وكذلك متابعة الحالة الأمنية العامّة في معظم مساحة المسجد ومرافقه.

ومع تصاعد اقتحامات المسجد الأقصى بصورة يومية منظمة من قبل جماعات المستوطنين اليهود، تم تفريغ مجموعة من حراس الوحدتين النهاريتين الأولى والثانية لأعمال الدورية المختصّة بمرافقة المقتحمين سواء كانوا فرادى أو جماعات طيلة وجودهم في المسجد الأقصى، والإبلاغ عن عددهم ومسارهم وسلوكهم

انظر تفصيل الدوريات الراجلة التي اعتمدها قسم الحراسة في المسجد الأقصى منذ مطلع الثمانينات وحتى عام 2000م، (الملحق 2.5) .

وقد امتدت مسؤولية قسم الحراسة لتشمل العناية بمناطق التعميرات في المسجد الأقصى المبارك، نظراً لأهمية هذه المواقع، واحتواءها على معدات ثمينة ومنصات مرتفعة وخطيرة، وبسبب تردد خبراء وعمّال أجانب عليها، ويلاحظ من دراسة أرشيف قسم الحراسة تطور مهمتين رئيستين لحراس نقاط المراقبة الثابتة والدوريّات المتحركة تجاه مواقع التعميرات ، وهي :

1- **منع دخول الأشخاص غير المصرّح لهم** لمناطق التعميرات، والمرافق المغلقة أمام المصلين وزوار المسجد. وتشير وثائق أرشيف قسم الحراسة إلى أن التشديد على منع دخول جميع من ليس لهم عمل رسمي إلى مواقع الإعمار في المسجد الأقصى، قد ابتدأ فعلياً إثر حادثة اقتحام موظفين من بلدية الإحتلال في القدس لمواقع وورش الإعمار في المسجد، في يومي 26و27 تشرين ثاني 1975 وقيامهم بتصوير أعمال ومعدات الترميم المختلفة، وتسليم العاملين في لجنة إعمار الأقصى إخطارات بالتوقف ومراجعة بلدية الاحتلال، في محاولة خطيرة آنذاك لبسط سلطة وقوانين بلدية الإحتلال الإسرائيلي على ساحات المسجد الأقصى المبارك. وعلى إثر ذلك صدر قرار من إدارة أوقاف القدس إلى رئاسة قسم الحراسة، بتشديد إغلاق جميع مواقع التعميرات بسياج حديدي أمني، وتشديد منع دخول جميع من ليس له عمل لهذه المواقع المغلقة في الأقصى، وبتكليف قسم الحراسة بالاتصال الفوري بمسؤولي لجنة الإعمار وضابط شرطة الاحتلال في المسجد لاعلامهم في حالة إصرار أي جهة غير مصرح لها بدخول هذه المواقع (و.ق، قرار اغلاق ومنع دخول مناطق التعميرات، رقم C0068، 1975/12/10) .

وقد تكرر دخول أشخاص غير مصرح لهم لهذه المناطق المغلقة بعد انتهاء دوام لجنة الإعمار، وذلك باجتياز الحواجز والأسيجة الحديدية التي تضعها لجنة الإعمار حولها، وعلى إثر حادثة اختفاء أجزاء من البلاط القاشاني المعدّ للتركيب في قبة السلسلة، بعد عبث مجموعة من الأطفال بالموقع رغم وجود سياج مغلق من الصفيح الحديدي حولها وعدم انتباه الحراس لهم، لوّح المهندس المقيم للجنة الإعمار في كتابه الموجه لرئيس الحرس في 3 أيار 1992 بالتواصل مع وزارة

الأوقاف الأردنية لطلب تعيين حراس جدد، يقتصر عملهم على حماية ورش الإعمار فقط بسبب تكرار حوادث اقتحام مناطق الإعمار والعبث بها (و.ق، معاملة اختفاء القاشاني، رقم C0069، 1992/5/3)

2- **متابعة عمّال ومندوبي جهات الترميم المتعاقدة مع الأوقاف**، سواء كانوا عرباً أو أجانب ممن يتأخرون في مواقع التعميرات داخل المسجد حتى اغلاق أبوابه الخارجية، ومثال ذلك عمّال وخبراء شركة "ميغان- .Megan Co" التي عملت في ترميمات قبة الصخرة المشرفة في مطلع التسعينات، وعشرات الحالات الأخرى التي تابعت فيها دوريات الحراسة ونقاط المراقبة الثابتة نشاطات الترميم المتأخرة . (و.ق، مذكرة تأخر العمال، رقم C0070، 1993/10/7)

2.1.2.2. التفتيش الدّوري للمسجد الأقصى المبارك :

تطوّرت إجراءات تفتيش المسجد الأقصى المبارك بشكل تدريجي منذ عام 1948م حتى عام 2000م ويمكن تصنيفها تحت نشاطين رئيسين لقسم الحراسة ، هما :

1- التفتيش الدّوري للمصليات والمرافق والساحات :

جرت العادة طوال العهد الأردني من عام 1948م حتى عام 1967م، أن يفتش حراس الأقصى جميع ساحات ومصليات ومرافق المسجد ليلاً، بعد خلوه من المصلين واغلاق أبوابه الخارجية مباشرة ، وذلك بمشاركة عناصر من الشرطة الأردنية في الدوريّات غالباً، وهو ما استمر لاحقاً بعد احتلال المسجد الأقصى عام 1967م بشكل يومي منتظم، حيث فرضت شرطة الاحتلال الاسرائيلي نفسها بديلاً عن الشرطة الأردنية في جميع المهام والمسؤوليات والصلاحيات .

وتشير سجلات الأحوال إلى أن دوريّة التفتيش الليلي بعد اغلاق المسجد أصبحت تسجّل كنشاط أمني رئيسي لحراس الوحدات الليلية في سجل الأحوال اعتباراً من مطلع عام 1972م . حيث كانت تخرج دوريّة

تمشيط لجميع مكونات المسجد وخصوصاّ التي يرتادها المصلّون والزوّار خلال اليوم – دون فتح الآبار– لمدة ساعة ونصف ويشترك فيها 3 إلى 5 حراس ، وعند انتهاء الجولة يتوجهون لاستراحتهم الليلية .

ثم بحلول عام 1974م تم استحداث جولَتَيّ تفتيش اضافيتين تشملان كل المسجد الأقصى، الأولى تبدأ الساعة 10:30 ليلاً لمدة ساعة واحدة. والثانية قبل فتح أبواب المسجد فجراً بساعة، فيكون هناك 3 جولات تفتيش رئيسية تغطي جميع أنحاء المسجد وهو مغلق خلال الليل. ومع تزايد الاعتداءات والتهديدات الأمنية التي تستهدف المسجد الأقصى من قبل جماعات المتطرفين الصهاينة في مطلع الثمانينات، حافظ قسم الحراسة على جولات التفتيش الثلاث طوال الليل، وكان يشترك في الجولة الرئيسية الأولى بعد اغلاق أبواب المسجد حارسين إلى 3 حراس، أما جولة تفتيش منتصف الليل فكان ينفذها مسؤول وحدة الحراسة ومساعده ، وتشمل تفقد نقاط الحراسة والأبواب والأقفال والأسوار والساحات والحرش الشرقي ، وجميع المرافق الأخرى في المسجد . وأضاف القسم جولتي تفتيش جديدتين خلال النهار :

أ– الجولة الأولى : تبدأ الساعة 9:30 صباحاً لفتح وتفقد جميع آبار المسجد، بدءاً من آبار باب الغوانمة في الزاوية الشمالية الغربية، حتى آبار المصلى المرواني جنوب شرق المسجد

ب–الجولة الثانية : تبدأ الساعة 11:30 قبل الظهر، وتغطي كل المسجد ونقاط الحراسة أيضاً .

وقد استمرت جولات التفتيش الدّوري هذه حتى عام 2000م وبعده، وهي من الأهمية الأمنية بمكان، حيث أسفرت عن كشف عشرات الأخطار الأمنية التي كانت تحدق بالمسجد وروّاده، كعمليات التسلل وادخال الأسلحة والمتفجرات وضبط الأجسام المشبوهة [1].(س.أ، رقم Sec012، ورقم Sec015، ورقم Sec034 ورقم Sec006 ورقم Sec008)

[1] ومثال ذلك اكتشاف دورية تفتيش لجسم مشبوه في مغارة قبة الصخرة المشرفة في تمام الساعة 4:15 من يوم الاثنين 23 كانون أول 1996م، وتبين أنه أنبوبة مليئة بمواد سامة تسبب أمراضاً خبيثة - كما جاء في تقرير مسؤول الوحدة النهارية الثانية - حيث تم استدعاء مدير المسجد الأقصى وضابط شرطة مخفر المسجد الأقصى للوقوف على الحادثة وتم الايعاز للحراس بتفتيش كامل مناطق الحراسة في المسجد . (ت.أ، جسم مشبوه في الصخرة، رقم A0021، 24/12/1996)
كذلك اكتشاف حراس المسجد لحبل مربوط على السور الشرقي للمسجد الأقصى جنوب باب الرحمة يتدلى خارج المسجد إلى سقف أحد المقامات الملاصقة للسور، في تمام الساعة 1:00 بعد ظهر يوم 17 أيار 1974م، حيث تم تفتيش الساحات الشرقية من قبل الحراس دون العثور على شئ، وتم ابلاغ ضابط شرطة مخفر المسجد الأقصى لتعزيز المراقبة الليلية، مع ابقاء الحبل في مكانه لليوم التالي، حيث كمنت قوة من الشرطة داخل المسجد، وبعد منتصف الليل حاول اثنان يتحدثان اللغة العبرية تسلق المقام والسور، فاطلقت الشرطة النار دون اصابتهما، وحضرت تعزيزات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود مع كلاب الأثر لمطاردتهما خارج السور، بينما عثر فوق سور المسجد على مصباح يدوي وحقيبة صغيرة تشير إلى أن هناك من ساعدهما من داخل المسجد في محاولة التسلل . (ت.أ، احباط عملية تسلل ، رقم A0022، 18/5/1974)

2- التفتيش الدّوري للآبار والفضاءات السفليّة :

تعتبر آبار المسجد الأقصى المبارك جزءاً لا يتجزأ من مكونات المسجد التي اهتم قسم الحراسة بمراقبتها حرصاً على أمن المسجد، ويبلغ عددها تقريباً (37) بئراً [1]، منتشرة في مختلف أرجاءه بأعماق وأحجام مختلفة، وبعض هذه الآبار متصل بقنوات سفليّة أثريّة تقود إلى آبار أخرى أو إلى خارج المسجد، ويمكن النفاذ عبر هذه القنوات إلى الآبار حال انخفاض منسوب المياه فيها، ثم الدخول إلى المسجد كما حصل عدّة مرات[2]، سواء في حفريات "باركر – Parker" 1911م، أو في حفريات " موشيه ديان– Moshe Dayan " بعد عام 1967م، أو حفريات بئر قايتباي في نهاية السبعينات حيث استهدفت الآبار والقنوات السفليّة بالأطماع والحفريات الصهيونية، وساد اعتقاد لسنوات طويلة بين الحراس والمتابعين لشؤون المسجد الأقصى بأن هذه الفضاءات السفلية قد تستخدم لنسف المسجد بالمتفجرات، فهي في حال انخفاض منسوب المياه تصبح نقطة ضعف أمنية خطيرة وغير مرئية في المسجد الأقصى المبارك .

بعد احتلال المسجد الأقصى عام 1967م، وتكرار الإعتداءات على الآبار والقنوات والفضاءات السفلية للمسجد الأقصى، استحدث قسم الحراسة برامج غير منتظمة لفحص الآبار حتى نهاية السبعينات، تراوحت

---

[1] استكشف عالم الآثار البريطاني الجنرال " **تشارلز وارن – Charles Warren** " (1840 – 1927) آبار الأقصى وقنواته وفضاءاته السفلية جميعاً في الفترة من عام 1867م حتى 1870م، وأحصى في الأقصى 34 بئراً، وصف أحجامها وأشكالها وقنواتها بشكل مفصّل من الداخل، وهو ضابط سابق في سلاح المهندسين الملكي البريطاني وعمدة شرطة لندن (Lundquist, 2008) . كما اختلفت المصادر التاريخية الاسلامية في إحصاء عدد آبار الأقصى لاستمرار زيادة عددها عبر الزمن، ولارتباط بعضها ببعض بقنوات صخرية سفلية، ولوجود عدة فوهات للبئر الواحد أحياناً، فالمقدسي (990م) في وصف القدس يذكر أنها **20** بئراً، والشهاب المقدسي (1314م) في كتابه مثير الغرام يذكر أنها **24** بئراً، ومجير الدين الحنبلي (1495م) في كتابه الأنس الجليل يذكر أنها **34** بئراً . علماً بأن بعض هذه الآبار بأحجام كبيرة جداً مثل :

- **البئر الأسود،** وهو شمال شرق المصلى القبلي ، ويتسع لأكثر من 8 آلاف متر مكعب من المياه ، بطول 40 متر وعرض 30 متر وعمق 14 متر، وله ثلاث فوهات، إحداها تنزل إليه بدرج .
- **بئر البحيرة،** وهو غرب ساحة المصلى المرواني، بطول 36 متر وعرض 6 متر وعمق 20 متر، وله فوهتان .
- **بئر قايتباي،** وهو أسفل سبيل قايتباي غربي قبة الصخرة المشرفة، بطول 28 متر وعرض 6 متر وعمق 11 متر . وهو في الأساس ممر مغلق لباب السكينة السفلي القديم (الجلاد، 2017) . والذي أراه اليوم أنها استقرت على **37** بئراً لها أكثر من 40 فوّهة .

[2] اعتقل الباحث من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي في أواخر شباط 2017م لمدة خمسة أيام وتم ابعاده عن منطقة القصور الأموية لمدّة شهر وذلك بتهمة الدخول إلى موقع حفريات أثرية ممنوعة في منطقة القصور الأموية جنوب المسجد الأقصى، خلال استكشافه لمخرج إحدى القنوات الأثريّة السرّية، التي توصل إلى آبار المسجد الأقصى من تحت مدرّج الباب الثلاثي المغلق وتسميه سلطات الاحتلال " **بور شيش** " أو " **الفوهة السادسة** " دلالة على وجود 6 قنوات مائية على الأقل تعلمها سلطات الاحتلال تحت الأرض، تربط الأقصى وآباره بالخارج ويمكن النفاذ منها للمسجد .

بين الفحص اليومي المتكرر، إلى الفحص الأسبوعي والشهري، وكشف هذا النشاط الهام لحراس الأقصى عن عدّة اعتداءات ومحاولات تسلل للمسجد . وفي بداية الثمانينات انتظم التفتيش على جميع آبار المسجد بجولة تبدأ الساعة 9:30 صباحاً، بدءاً من آبار الزاوية الشمالية الغربية، حتى آبار المصلى المرواني جنوب شرق المسجد كما أشرنا سابقاً .

في آذار عام 1972م أرسل رئيس قسم الحراسة مذكرة هامّة لإدارة الأوقاف، يعلمهم فيها أنه يوجد في المسجد الأقصى 6 آبار مفتوحة بصورة دائمة بشكل خطير، ولا يوجد عليها أقفال حديدية، منها 4 آبار في المنطقة الشرقية، وبئران في صحن الصخرة المشرفة، وأن حرّاس المسجد يلاحظون تردد بعض الزوّار الأجانب على هذه الآبار بدافع الإستطلاع، وهو ما يشكّل خطراً على المسجد، كما يعبث بها الأطفال ويلقون فيها الأحجار والقمامة فيلوّثون مياهها، وتشكّل خطراً على حياتهم (و.ق، مذكرة الآبار المفتوحة، رقم C0084، 1972/3/13)

لكن وثائق أرشيف قسم الحراسة تؤكد أن بعض فوهات آبار المسجد الأقصى بقيت حتى أواخر الثمانينات دون باب أو قفل حديدي، وأن بعضها كان مغلقاً بواسطة بلاطات حجرية متحركة مثل بئر باب الرحمة، ويلاحظ الحراس أصوات حفر في داخلها أحياناً، فمثلاً تكرر سماع أصوات حفر داخل بئر باب الرحمة في عام 1987م، وتم الكشف عليه من قبل حراس المسجد ليلة 1 آب 1987، غير أن منسوب المياه فيه كان مرتفعاً، وأصرّ رئيس الحرس جمال مراد في مطالبة مكتوبة وجهها لإدارة أوقاف القدس، على ضرورة تكليف من يكشف على جميع آبار الأقصى ومستويات المياه فيها وحالة أبوابها حرصاً على أمن وسلامة المسجد الأقصى المبارك ورواده (و.ق، مذكرة رئيس الحرس حول الآبار، رقمC0071، 1987/8/1)

وفي بعض الأحيان كان يتم التفتيش على البئر الواحد يومياً لعدة أشهر متواصلة، في حال الاشتباه بتعرض البئر للثقب، أو وجود حفريات صهيونية قريبة، فمثلاً راقب حراس المسجد بالتعاون مع قسم الإطفائية بشكل يومي منسوب المياه المضطرب زيادة ونقصاناً في بئر قايتباي طوال عام 1992م، وسجّلوا منسوب المياه يومياً في سجلات مراقبة خاصة، للاشتباه بأن البئر قد أعيد ثقبه بالحفريات الصهيونية، أو أنه يتم سحب مياهه بالمضخات من قبل سلطات الاحتلال.

وفيما يلي عينة من منسوب المياه في البئر على فترات متباعدة، مما وثّقه قسم الحراسة يومياً :

الجدول 2.6: عيّنة من نتائج مراقبة الحراس لمنسوب مياه بئر قايتباي خلال عام 1992م

	التاريخ	منسوب المياه	
		متر	سنتيمتر
1-	**19 كانون ثاني 1992**	**2**	85
2-	**5 شباط 1992**	**4**	30
3-	**10 شباط 1992**	**5**	50
4-	**25 نيسان 1992**	**2**	35
5-	**10 تموز 1992**	**1**	90
6-	**11 تشرين ثاني 1992**	**1**	90

وقد أوقف القسم تفتيشه المنتظم على البئر بعد ثبات منسوب المياه على 1,90 متر منذ 10 تموز 1992 حتى نهاية العام (و.ق، معاملة التفتيش على بئر قايتباي، رقم C0072، 1992/4/25) .

تأثر موضوع العناية بأمن الآبار بالروتين والبطؤ في الاستجابة أحياناً من قبل إدارة أوقاف القدس، فنجد أن تركيب الأبواب الحديدية المحكمة لجميع الآبار تأخر إلى عام 1992م، وأن بعض معاملات شراء الأقفال الاحتياطية لهذه الآبار في أعوام 1992، 1994، 1995م كانت تمتد إلى 14 شهراً من المطالبة من قبل قسم الحراسة (و.ق، معاملة شراء أقفال الآبار والأبواب، رقم C0073، 1992/6/27)

إن بقاء المسجد الأُقصى المبارك مرهوناً لامدادات المياه الإسرائيلية بوجود هذا الكمّ الكبير من الآبار فيه هي مسألة خطيرة، فقد قطعت سلطات الإحتلال المياه عن المسجد إبان حريق المصلى القبلي عام 1969م، وحاولت منع الناس وسيارات الإطفاء من دخول المسجد (سالم، (ب.ت)) ، فاستخدمت مياه بعض الآبار القريبة من المصلى في محاولة إخماد النيران، وتبيّن آنذاك عدم وجود مضخات كهربائية جاهزة للطوارئ على هذه الآبار، فاضطر الناس وحراس المسجد لسحب المياه من تلك الآبار يدوياً، مما أخّر السيطرة على الحريق، حتى أتت النيران على أجزاء واسعة من سقف المصلى وقبته، وقلّص فرص الاستفادة بشكل عملي من مياه الآبار .

ومع التحديثات التي جرت لشبكة المياه في المسجد الأقصى بعد عام 1985م، وتراجع أعمال تنظيف الآبار وأعمال البستنة والمساحات الخضراء في المسجد بعد عام 2000م، بدأ يتراجع استخدام مياه آبار المسجد عموماً، وأصبحت المياه في معظم الآبار غير متجددة وغير نظيفة ولا تصلح للشرب، بل تحوّلت بعض الآبار لمصارف تجميع لمياه غسل الساحات الملوثة، كما هو حال بعض آبار صحن الصخرة المشرفة وبئر قايتباي . وتقلصت الاستفادة من هذه المياه إلى مجرد مراقبة منسوبها للتأكد من عدم ثقب آبار المسجد بالحفريات الإسرائيلية !

ومن المواقع والفضاءات السفليّة في المسجد الأقصى، والتي كان يتم تفتيشها دورياً بشكل يومي :

1- المصلى المرواني والأقصى القديم، وبرج الزاوية الختنية، وذلك قبل وبعد ترميم هذه المواقع بين عام 1995م وعام 1999م .
2- قاعة باب الرحمة ومحيطها، حيث ضبط حراس المسجد مراراً خلال تفتيشها مستوطنين صهاينة يحاولون الاختباء، خلال فترة الاغلاق الليلي بين الأشجار وأكوام الأخشاب ولفائف السجّاد القديم .
3- مصلى البراق. فمثلاً اكتشف حراس المسجد خلال التفتيش الدّوري لمصلى البراق في كانون الثاني 1987م، تصاعد دخان غريب من جدران المصلى، وبعد اعلام إدارة الأوقاف تقرر عاجلاً تشكيل لجنة من مدير الأوقاف، والمهندس المقيم للجنة الإعمار، ومدير الآثار في المسجد الأقصى لزيارة الحفريات الاسرائيلية أسفل المصلى في 21 كانون ثاني 1987، للتأكد من أسباب خروج الدخان، وتبين أنه من الشموع التي يشعلها المستوطنون اليهود في كنيس مستحدث خلف جدار المصلى من الخارج . (م.ع.ق، تشكيل لجنة مصلى البراق، رقم 338/6 ، 1987/1/17)

2.1.3. إجراءات التعزيز العددي والمعنوي للحرّاس :

اعتمد قسم الحراسة مجموعة إجراءات لتعزيز الحراس عددياً ومعنوياً في المسجد الأقصى المبارك، غير أن مطالعة نقدية لهذه الاجراءات تكشف أنها لم تكن ضمن خطة متكاملة ثابتة ومعدّة مسبقاً .

عملت إدارة الأوقاف طوال العهد الأردني من عام 1948م حتى عام 1967م، على محاولة تعزيز حراس المسجد الأقصى معنوياً، وتذكيرهم الدائم عبر الكثير من الكتب والتعميمات بوجوب اليقظة وأخذ الحيطة والانتباه خلال الوظيفة، والتعاون مع الشرطة الأردنية بما فيه مصلحة المسجد، دون برامج تعبئة معنوية مدروسة أو مخطط لها، أما على صعيد تعزيزهم عددياً فقد كانت زيادتهم بطيئة عبر التعيينات الحكومية كما أشرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة .

ولمحاولة تجاوز النقص الكبير في عدد الحراس، في المواسم الاستثنائية التي كان يكتظ بها المسجد الأقصى المبارك بعشرات آلاف المصلين، الوافدين من مناطق الداخل المحتل عام 1948م، ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزّة، مثل شهر رمضان، والمناسبات والأعياد الإسلامية المختلفة، فقد بدأت إدارة أوقاف القدس وقسم الحراسة منذ عام 1978م باتخاذ إجراءات عمليّة جديدة، كان لها أثراً جيداً في تعزيز حراسة المسجد في هذه المواسم، ومن هذه الإجراءات :

1- **الإستعانة بموظفي الأوقاف لتعزيز الحراسة،** وخصوصاً في أيام الجمعة من شهر رمضان وذلك مقابل إكراميات مالية رمزية، تصرف لهم للعمل خارج وقت دوامهم من الساعة 7 أو 8 صباحاً حتى آذان الظهر، وقد بدأ تطبيق هذا الإجراء في رمضان عام 1978م، بانتداب وتوزيع 37 موظفاً على 17 موقع في المسجد الأقصى لتعزيز الحراسة، وتركّز هؤلاء الموظفين على الأبواب الخارجية للمسجد، وعلى مدرّجات صحن الصخرة المشرفة لمنع اختلاط الرجال بالنساء، وللمساعدة في تقليص الظواهر المسيئة لحرمة المسجد، وكانت نسخة من أسماءهم وتوزيعهم ترسل لضابط مخفر الشرطة الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وتكرر تطبيق هذا الإجراء وتطوّيره على مدار السنوات التالية، انظر مثال على أعداد وتوزيع موظفي الأوقاف المنتدبين لتعزيز الحراسة خلال السنوات الأولى من تطبيق هذا الإجراء . (الملحق 2.6)

2- **منع الإجازات السنوية للحرّاس :** حيث أصدرت إدارة أوقاف القدس قراراً في 16 تموز 1979م بمنع الإجازات السنويّة لجميع حرّاس الوحدات النهارية والليلية طوال شهر رمضان الفضيل، إلا

في حالات الضرورة القصوى، وقد تكرر تطبيق هذا الإجراء بعد ذلك حتى عام 2000م بشكل دائم (م.ع.ق، قرارات منع إجازات رمضان، رقم16،1164/7/1979، ورقم882، 7/71/1980)

3- **الاستعانة بمتطوّعين من الطلّاب والمصلّين ولجان الكشافة المقدسيّة:** ففي عام 1978م مثلاً بادرت عمادة كلية الدعوة الإسلامية في القدس إلى مخاطبة مجلس الأوقاف للسماح لطلابها بتعزيز حراسة المسجد، وتنظيم ساحات المسجد وجمهور المصلّين في رمضان وأيام الأعياد والمناسبات الإسلامية تطوّعاً فصدرت موافقة مجلس الأوقاف على ذلك، وبالفعل فقد تطوّع طلاب الكلية وأعداد من المصلّين لسنوات متتالية في تعزيز حراسة المسجد وتنظيم جمهور المصلين بإشراف ومتابعة مسؤولي قسم الحراسة ومديرية المسجد الأقصى المبارك (م.ع.ق، كتاب تطوع كلية الدعوة، رقم2101، 1978/11/8)، (و.ق، رقم C0024، 1978/11) . كذلك الحال مع عشرات من متطوعي كشّافة نادي هلال القدس الذين عملوا في المسجد بأزيائهم الكشفية لسنوات طويلة قبل عام 2000م وبعده .

4- **إتاحة العمل لساعات اضافية لبعض الحرّاس،** وذلك مقابل إكراميات مالية تصرف لهم في هذه المواسم .

5- **تقييد دخول السياحة الأجنبية للمسجد الأقصى المبارك،** وذلك بمنعها كلياً أو جزئياً خلال شهر رمضان ، ومنعها كلياً خلال جميع المناسبات والأعياد الإسلامية .

6- **توفير وجبات السحور والإفطار الرمضاني** لجميع الحراس المناوبين في نقاط حراستهم ، ليتمكنوا من البقاء في مواقعهم وعدم المغادرة . وقد كان يتم تخصيص مبالغ من قبل دائرة أوقاف القدس لهذه الغاية قبل حلول الشهر الفضيل . ولا زالت حتى إعداد هذه الدّراسة .

2.1.4. إجراءات التدخل السريع ومنع الكوارث :

بعد احتلال المسجد الأقصى عام 1967م، ووقوع كارثة إحراق المصلى القبلي صباح يوم 21 آب 1969 تكشّف حجم الفوضى والعشوائية وعدم جهوزية قسم الحراسة وبقيّة الأقسام في المسجد الأقصى لمواجهة

كوارث الحريق، وهي من الكوارث الأشد خطراً على المسجد، فبدأت بوادر الاهتمام العملي بهذا الجانب الهام من أمن المسجد الأقصى، من قبل إدارة أوقاف القدس وقسم الحراسة، حيث شهدت سنوات السبعينات بداية اتخاذ اجراءات للتدخل السريع ومنع الكوارث، والاهتمام بكادر الاطفاء ومعداتهم في سنوات التسعينات، وصولاً إلى تركيب نظام الانذار المبكر ضد الحريق في قبة الصخرة المشرفة عام 1999م، غير أن جميع هذه الجهود الهامّة لم ترق إلى مستوى خطّة طوارئ شاملة حتى عام 2000م على الأقل، وتم تنفيذها ببطئ شديد، ومن الاجراءات التي اتخذها قسم الحراسة لمواجهة الكوارث المختلفة ما يلي :

2.1.4.1. زيادة سرعة الاستجابة وتوفير المعدّات المطلوبة :

في صباح 21 تموز 1975م، وقع حريق خطير في المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى المبارك، وأتى على عدد من أشجار الزيتون قرب المصلى المرواني، بسبب اشعال بعض العمّال للحشائش الجافة في تلك المنطقة، وتشير المراسلات المحفوظة في أرشيف قسم الحراسة، وتقرير مراقب الأحوال حول الحريق إلى وصول حارس وحيد كان مناوباً في قسم الإطفائية إلى موقع الحريق! وتأخره في السيطرة عليه رغم مساعدة بعض الحراس والعمال له، حتى امتدت النيران إلى أشجار المسجد فأحرقتها، لقلّة الاطفائيين المدربين وبدائية المعدات وقلّتها (و.ق، تقرير حريق المنطقة الشرقية، رقم C0075، 1975/7/21)

إثر هذه الحادثة الخطيرة التي تذكّر بكارثة حريق المصلى القبلي قبلها ببضعة سنوات، عقد قسم الحراسة في مطلع عام 1976م برنامجاً تدريبياً داخل المسجد الأقصى، لتدريب جميع حراس الوحدات النهارية والليلية على أعمال الإطفاء، والاستجابة السريعة لمكافحة أخطار الحرائق، وقد أشرف عليها مأمور الإطفاء في المسجد خضر أبو غزالة، ويبدو أنها آتت أكلها ، وتكشف عن ذلك الاستجابة السريعة لحراس المسجد لحرائق لاحقة (و.ق، مذكرة مساعد رئيس الحرس أحمد الشعباني، رقم C0079، 1975/7/21)

وبالفعل فقد تطورت سرعة استجابة حراس المسجد تجاه مكافحة الحريق والكوارث المختلفة، حتى امتد نشاطهم أحياناً إلى التدخل السريع خارج أبواب المسجد في أواخر السبعينات، في حرائق كادت تشكل

خطراً عليه، ومن ذلك إخماد حراس المسجد الأقصى لحريق في عقار آل الخطيب خارج باب الحديد عام 1982م، وعلى إثر ذلك تم تكريمهم من قبل إدارة أوقاف القدس لسرعة استجابتهم (م.ع.ق، كتاب تكريم الحراس، رقم 143/70/126، 1982/2/27)

وتشير سجلات قسم الحراسة إلى تفريغ 5 حراس للعمل في مركز الاطفائية في المسجد الأقصى خلال عام 1984م، بحيث يعمل حارس واحد نهاراً وحارس واحد ليلاً بالتناوب اليومي طيلة الشهر (و.ق، جداول مناوبة الحراس الاطفائيين، رقم C0076، شباط وآذار 1984). وبحلول كانون الثاني عام 1985م، نسّقت إدارة أوقاف القدس دورة تدريبية لمكافحة الحريق اشترك فيها هؤلاء الحراس، وتم في نهايتها اختبار قدراتهم في الاستجابة ومكافحة الحريق في المسجد، وهي من الدورات التي أسّست لمستوى جديد من أداء الحراس في مواجهة كوارث الحريق، مع استمرار مشكلة كبيرة تعيق عملهم، تمثلت بنقص المعدات اللازمة للإنذار المبكر واخماد الحريق. واستمر هذا الحال إلى ما بعد عام 2000م، حيث تم الاستقلال بقسم الاطفاء وبرامجه عن قسم الحراسة بشكل متدرج، واستمر تدريب عناصر الاطفاء وتطوير قدراتهم ، فيما أعاقت سلطات الاحتلال تنفيذ عدّة مشاريع للإنذار المبكر في داخل قبة الصخرة المشرفة والمصلى القبلي والمصلى المرواني والأقصى القديم لأكثر من عشرين عاماً، وعطّلت مراراً إدخال معدات حديثة للاطفاء إلى المسجد الأقصى (م.ع.ق، كتاب دورة الاطفاء، رقم 4/70/26، 1985/1/7) .

2.1.4.2. إزالة المواد المشتعلة العشوائية من أنحاء المسجد ومنع اشعال النار :

في الأشهر الأولى بعد إحراق المصلى القبلي، إلتفت قسم الحراسة إلى كل ما من شأنه تكرار كارثة الحريق، فاهتم قسم الحراسة بإزالة الأخشاب والمواد المشتعلة العشوائية من أنحاء المسجد، وتوثق مذكرة لرئيس الحرس وجهها لمدير أوقاف القدس في 19 أيار 1970 – بعد كارثة الحريق بتسعة أشهر– مطالبة قسم الحراسة بإزالة كمّية كبيرة من الأخشاب القديمة المكدّسة شرقي المصلى القبلي لأنها قابلة للاشتعال والتسبب بكارثة، ويبدو أن مصدر هذه الأخشاب كان أعمال ترميم سقف وقبة المصلى القبلي بعد الحريق وقد تأخرت إزالتها كثيراً بعد ذلك (و.ق، طلب إزالة أخشاب خطيرة، رقم C0002، 1970/5/19)

وبحلول عام 1972م، كان قد تم جمع كمية كبيرة من الأخشاب القديمة في قاعة باب الرحمة داخل المسجد من بقايا حريق المصلى القبلي، ومن مخازن الإعمار التي كانت مغلقة وتم فتحها في الرواق الغربي للمسجد الأقصى، وقد أصبحت هذه الكمية من الأخشاب مجتمعة تشكل خطراً على مبنى باب الرحمة التاريخي في حال اشتعالها، فنجد مطالبة من رئيس الحرس في 2 آذار 1972م، بضرورة إغلاق منافذ هذه القاعة بشكل محكم، حتى لا يتم احراق الأخشاب في داخلها، خصوصاً أن النصف العلوي من أبواب هذه القاعة عبارة عن شبك حديدي مفتوح، كذلك طالب بوضع اسلاك شائكة على الدرج المؤدي لباب الرحمة لمنع الأولاد العابثين من الوصول إليها، غير أن ذلك لم يتم لسبب غير معلوم ! (و.ق، إجراءات منع حريق قاعة الرحمة، رقم C0074، 1972/3/2) .

كذلك شدّدت إدارة الأوقاف منعها للحراس وعمّال الاعمار من اشعال النار لأي سبب في انحاء المسجد . حيث كان الحراس يشعلون النار للتدفئة شتاء في بعض نقاط الحراسة، وبعد منع اشعال النار تحوّل الحراس وعناصر الشرطة على الأبواب لاستخدام المدافئ الكهربائية طوال النهار والليل في الأيام الباردة، وكذلك استخدام بلاطات التسخين الكهربائية لعمل المشروبات الدافئة، وهو ما أدى عدّة مرات لاحتراق التمديدات الكهربائية ومجمّعات الكهرباء قرب البوابات الشمالية والغربية على وجه الخصوص[1]، وكان من شأنه تشكيل خطر على المسجد ورواده وحراسه .

2.1.4.3. الاستعداد لفصل الشتاء وتساقط الثلوج على المسجد الأقصى :

تشير مراسلات قسم الحراسة إلى تكليف القسم بمهمة منع تراكم الثلوج على قبة الصخرة المشرفة، اعتباراً من شتاء عام 1979م، اثر تقرير للجنة خبراء، شخّص ضعفاً في الهيكل المعدني الحامل لسقف أروقة قبة الصخرة، وسوء تركيبه خلال الترميمات السابقة، وعدم احتمال هذا الهيكل لأوزان اضافية ناتجة عن تراكم الثلوج، وقد جاء في تقرير المهندس المقيم للجنة الاعمار "عصام عوّاد" في 28 تشرين أول 1979 والموجه لرئيس مجلس الأوقاف آنذاك :

---

[1] جدّدت إدارة أوقاف القدس ولجنة إعمار المسجد الأقصى تمديدات ومجمعات الكهرباء وكشّافات الإنارة والاتصالات على طول الرواقين الشمالي والغربي للمسجد الأقصى عامي 2017م و2018م، لتمكينها من تحمّل أعباء الكهرباء الكبيرة .

" .. فإن طبقة الثلج ستضيف خطراً محتملاً، مما قد يؤدي لا سمح الله إلى انهيار جزئي أو كلّي في سقف الأروقة، ولتجنب ذلك أرجو الايعاز لمن يلزم وتزويدهم بأوامر صريحة أنه في حالة سقوط الثلج وبدء تكوينه طبقة على سطح الأرض، بالمبادرة فوراً بإزالة الثلج المتكون على سطح الأروقة ... وإن هذه التعليمات يجب أن يزوّد بها أولاً حراس الحرم الشريف، بالاضافة إلى أي جهة أخرى ترونها " (م.ع.ق، كتاب رئيس مجلس الأوقاف، رقم1866/67، 1979/11/10)

وقد تم تكليف قسم الحراسة بهذه المهمّة رسمياً من قبل مجلس الأوقاف، وباشر الحراس بتنفيذها اعتباراً من شتاء عام 1979م .

وتبيّن وثائق الأرشيف بعد عام 1967م، قدراً جيداً من تعاون قسم الحراسة مع بقية الأقسام العاملة في المسجد الأقصى لمواجهة أخطار وكوارث فصل الشتاء المختلفة التي من شأنها المساس بمكونات المسجد أو ايذاء المصلين، مثل قضايا دلف مياه الأمطار عبر الأسقف التاريخية للمصليات[1]، والاشجار المتساقطة بفعل الرياح، وأعطال تمديدات الكهرباء والسماعات في أرجاء المسجد . بحكم انتشار الحراس ومراقبتهم الدائمة لكل مكونات المسجد .

[1] ومثال ذلك دلف مياه الأمطار منذ سنوات التسعينات إلى الآن لقاعة باب الرحمة من الناحية الشمالية لسقفها ، والتي تهدد أحد أعمدة القاعة وبنيتها الإنشائية . وكذلك دلف المياه إلى داخل المصلى المرواني بغزارة من عدة مواقع . والتي عملت الأوقاف على صيانتها بعد عام 2012م .

2.2 مهام القسم في حفظ حرمة المسجد وقدسيته

عمل قسم الحراسة منذ عام 1948م حتى عام 2000م على حفظ حرمة وقدسية المسجد الأقصى المبارك بالتصدّي الدائم لمجموعة من الظواهر السلبية والتجاوزات الشرعيّة والأخلاقيّة، والتي كانت تتسلل باستمرار إلى المسجد مع أصحاب النفوس الضعيفة من جهة، ومع السيّاح الأجانب وغير المسلمين من جهة أخرى، لتشكل أحياناً ظواهر سيئة يلاحظها روّاد المسجد بوضوح، وتختفي أحياناً بجهود قسم الحراسة وتركيزه في مكافحتها، ومن أبرز مهام حراس الأقصى في مكافحة هذه الظواهر ما يلي :

2.2.1 . فرض الإحتشام داخل حدود المسجد :

برزت في طوال الفترة من عام 1948م حتى عام 2000م مشكلة السّفور في ملابس النساء بشكل واضح في المسجد الأقصى المبارك، بما لها من سلبية تمسّ قدسية المسجد وحرمته. وهي تؤشر عموماً على ضعف اجراءات قسم الحراسة في فرض الاحتشام داخل حدود المسجد، ومعلوم في الشريعة الإسلامية أنه يباح للمرأة الذهاب للمساجد ويكره منعها من ذلك شريطة الاحتشام، وتجنّب الاختلاط ومزاحمة الرجال، فقد ورد عن النبي– صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن وليخرجن تفلات"[1] (ابن حنبل، 1421هـ) أي: محتشمات غير متزينات ولا متطيبات، وجاء في الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام : "أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهدن معنا العشاء الأخير" [2] (النيسابوري، 1436هـ) .

وقد ازدادت الشكاوى طوال السنوات العشر الأخيرة من العهد الاردني وطوال سنوات السبعينات، حول لباس السيّاح الأجانب والنّساء المسلمات عموماً، من قبل المصلين وبعض العاملين في المسجد، وقد حاول مجلس الأوقاف، وإدارة أوقاف القدس، وقسم الحراسة من عام 1948م حتى عام 2000م أن

[1] رواه أحمد وأبو داود .

[2] رواه مسلم .

يكافحوا هذه الظاهرة باتخاذ الإجراءات والقرارات التالية، والتي يمكن القول بأن تأثيرها كان مؤقتاً عند التشديد عليها فقط، ثم ينتهي على المدى القصير :

2.2.1.1. مخاطبة إدارة السياحة الأردنية ووزارة الاقتصاد وشركات السياحة حول الإحتشام :

وذلك للتعميم على مكاتب السياحة في الضفتين بضرورة إلزام السياح الأجانب بارتداء أزياء محتشمة، والحفاظ على حرمة المسجد الاقصى المبارك، وقد خاطب قاضي القضاة – رئيس مجلس الأوقاف – بذلك وزير الاقتصاد الأردني في تموز 1961م، ثم أصدر تعليمات مشددة لمأمور أوقاف القدس بمنع جميع النساء اللواتي لا يلتزمن بالأزياء المحتشمة من دخول المسجد الأقصى المبارك ومصلياته . (و.م[1]، معاملة ملابس الإحتشام، رقمB0001، 1961/7/12) ويبدو أن هذه الإجراء لم يكن ذا تأثير فعال طويل المدى، وأن حراس المسجد والشرطة لم يستمروا بتشديد الإجراءات المتعلقة بملابس المصلين والزوار، ففي أيار 1964م زار مفتش الوعظ والإرشاد الأردني المسجد الأقصى عدة مرات، وكتب لمأمور أوقاف القدس مذكرة جاء فيها ما نصه:

> ".. إن النساء مسلمات وغير مسلمات يدخلن المسجد الأقصى المبارك بشكل مثير للفتنة وبدون حشمة وحرم المسجد مسرح للفتيات ومكان للتنزه في رحابه وتحت أشجاره، وقد أشعرت بعضهن بحرمة المسجد وبضرورة الاحتشام وتغطية رؤوسهن عند دخولهن إليه، وجئت إلى القائمين على خدمة المسجد (أسماء ثلاثة مسؤولين) وطلبت منهم منع المنكر المتمثل في التبرج وكشف العورات في بيت الله، ولكن بعضهم بقي ساكناً لعدم اهتمامه للأمر، وبعضهم قال اننا لا نستطيع منعهن، ولسنا مستعدين للشجار مع الناس! "
> (و.م، معاملة ملابس الإحتشام، رقم B0002، 1964/5/24)

كذلك بدأ التعميم بشكل غير منتظم على جميع شركات السياحة العربية والأجنبية منذ عام 1979م حتى عام 2000م لإلزام السياح الأجانب بالاحتشام عند زيارة المسجد الأقصى، ومن ذلك مثلاً سلسلة كبيرة من التعميمات الصادرة لكل شركة باسمها في 2 نيسان 1979. والمحفوظة في أرشيف قسم الحراسة (و.ق، تعميمات شركات السياحة، رقم C0027، 1979/4/2)

---

[1] **و.م :** اختصار لمجموعة وثائق " إدارة المسجد الأقصى المبارك " في أرشيف قسم الحراسة في المسجد الأقصى .

2.2.1.2. الاستعانة بالشّرطة الأردنية في الأقصى لتطبيق الإحتشام :

حيث بادر مأمور أوقاف القدس للاستعانة بقائد الشرطة الأردنية في الأقصى ، إثر فشل الإجراء السابق، وطلب منه بكتاب رسمي في تموز 1964م إيلاء هذا موضوع الاحتشام عنايته القصوى، وعدم السماح للنساء غير المحتشمات بانتهاك حرمة المسجد، والتنبيه على الموظفين بضرورة التقيّد بأعمالهم والمحافظة عليها، جاعلاً نسخة من كتابه هذا لرئيس بوابي المسجد الأقصى، وهو ما يؤشر بأن متابعة قضايا الآداب العامة والاحتشام كانت فعلياً بيد شرطة المسجد الأقصى الأردنية، وليست بيد الحراس البوابين. وتم مخاطبة إدارة السياحة الأردنية مرة أخرى في تموز 1964م، من قبل رئيس ديوان الهيئة العلمية الإسلامية جميل الخطيب، لمضاعفة الجهود في موضوع احتشام السيّاح عند زيارة الأقصى، نظراً لسوء ما يتعرض له المسجد من انتهاك لحرمته وقدسيته (و.م، المعاملة السابقة، رقم B0002، 1964/5/24) ورغم اتخاذ هذا الإجراء، فقد بقيت ظاهرة عدم الاحتشام شائعة بين زوّار المسجد الأجانب وكثير من النساء المسلمات حتى احتلال المسجد عام 1967م . وقد ساءت حالة فرض الاحتشام في المسجد أكثر وأكثر بعد احتلاله وطوال سنوات السبعينات .

2.2.1.3. التشديد على مسؤولي الأوقاف لمكافحة ظاهرة السّفور:

فنجد مثلاً أن مجلس الأوقاف اضطر إلى لفت نظر مدير أوقاف القدس بكتاب شديد اللّهجة في 29 أيار 1972 حول ظاهرة السفور وعدم الاحتشام في المسجد، جاء فيه : ".. من المؤسف أن من يزور الحرم الشريف يشاهد مناظر الخلاعة والكشاحة، على شكل لا يتناسب مع قداسته وحرمته .." (و.ق، كتاب لفت النظر للاحتشام، رقم C0012، 1972/5/29)، مطالباً إياه بالعمل على أن يتعاون حراس الأقصى في الساحات وعلى الأبواب الخارجية مع سائر موظفي ومسؤولي الأوقاف لمنع دخول النساء والفتيات غير المحتشمات للمسجد، حتى لو لزم تعيين مزيد من دوريات الحراسة المتحرّكة في الساحات، لأن بعض الحراس يتهربون من مسؤولياتهم في فرض الاحتشام، ولأنه لم تظهر آثار لقرارات مدير الأوقاف السابقة لمعالجة هذه الظاهرة حتى اختل النظام وكثرت الشكوى .

2.2.1.4. توزيع ملابس للإحتشام من قبل الحرّاس :

بعد عام 1969م، انتظم قسم الحراسة في توزيع ملابس للاحتشام وأغطية للرأس على النساء على بوابات المسجد الخارجية، مقابل مبلغ صغير مسترد يتم رهنه لدى حارس الباب، وذلك لضمان استعادة هذه الملابس، وتشير إحدى مراسلات القسم إلى أن مدير أوقاف القدس اتخذ قراراً غريباً – بعد شهر واحد من لفت نظره من قبل مجلس الأوقاف– بالتوقف عن أخذ هذا المبلغ من النساء اعتباراً من يوم 3 تموز 1972، ففقد الحرّاس في ذلك اليوم 10 قطع من ملابس الاحتشام ! وأخبره رئيس الحرس أنه إذا استمر هذا القرار لمدة أسبوع فقط فإن جميع ملابس الاحتشام ستختفي، وستعود الحالة إلى المربّع الأول مطالباً إياه بإعادة النظر في هذا القرار. (و.ق، فقدان ملابس الإحتشام، رقم C0014، 1972/7/4) وقد استمر توزيع ملابس الاحتشام على بوابات المسجد الخارجية وعلى أبواب المصلّيات المسقوفة حتى اغلاق أبواب المسجد في وجه السياحة الأجنبية عام 2000م، واستمرت إدارة الأوقاف بشراء وتوفير هذه الملابس كلما دعت الحاجة، كما عمل قسم الحراسة على إحصائها يومياً لضبط أي نقص في عددها. وخصّصت غسّالة كهربائية لغسلها وتنظيفها باستمرار في مطهرة المسجد. وقد نجح هذا الإجراء في تقليص ظاهرة السفور كثيراً في فترات تطبيقه بحزم وتعاون.

2.2.1.5. التشديد على الحرّاس ولفت نظرهم لفرض الإحتشام :

وقد كان يتم ذلك باستمرار كل بضعة أشهر من منتصف السبعينات حتى عام 2000م، فمثلاً، تم لفت نظر رئيس الحرس في 19 تشرين أول 1975 من قبل مدير أوقاف القدس، بأن النساء يدخلن بملابس غير مناسبة لحرمة المسجد، وطالبه بتشديد منع النساء غير المحتشمات من الدخول وإلا ستتخذ إجراءات بحق الحراس المقصّرين، وقد تم تعميم ذلك على الحراس عشرات المرات طوال السنوات اللّاحقة (و.ق، تعميمات الاحتشام، رقم C0018، 1975/10/19)

2.2.1.6. تعزيز الرقابة الخارجية على قسم الحراسة لفرض الإحتشام :

فمثلاً، كلّفت الأوقاف في 27 تموز 1978 مراقب التوجيه الإسلامي بكتابها رقم (1304/54) بمتابعة تطبيق نظام الإحتشام في المسجد الأقصى، ومراقبة أداء حرّاس المسجد بالتعاون مع رئيس الحرس،

وتزويد إدارة الأوقاف بتقارير دوريّة عن فرض الإحتشام ومكافحة الظواهر السلبية الأخرى في المسجد. ويبدو أن متابعة مراقب التوجيه الإسلامي رغم أهميتها لم تدم لسنوات طويلة. (و.ق، مراقبة الاحتشام، رقم C0021، 1978/7/27)

2.2.1.7 مخاطبة جمهور المسلمين وتوعيتهم حول الإحتشام وحرمة الأقصى :

لعلّ من أهم الإجراءات التي اتخذت في هذا الصّدد هو مخاطبة الأوقاف لجمهور المسلمين باستمرار، حول ضرورة الإحتشام وحفظ حرمة المسجد الأقصى، وقد عملت الأوقاف على ذلك بتفاوت منذ سنوات الخمسينات وحتى عام 2000م، فأصدرت عدداً كبيراً من البيانات التوعوية المطبوعة، والتي كان يتم توزيعها غالباً في شهر رمضان الفضيل، وخلال شهور الصيف التي يقل فيها الإحتشام. وكذلك عبر الدروس والمواعظ وخطب الجمعة في الأقصى وسائر مساجد القدس. ومثال ذلك بيان مجلس الأوقاف الذي أصدره رئيس المجلس الشيخ حلمي المحتسب وخاطب فيه المسلمين للحفاظ على حرمة وقدسية مسجدهم الأُقصى في 24 تموز 1978، والذي فصّل فيه شروط الحجاب الشرعي، ودعاهم للتعاون مع حراس المسجد لمراعاة الإحتشام والنظام والنظافة في الأقصى، مبيناً لهم أن حراس المسجد لديهم تعليمات بمنع دخول غير المحتشمات للمسجد (و.ق، بيان الاحتشام، رقم C0022، 1978/7/24) ويوجد في أرشيف قسم الحراسة عشرات البيانات والتعميمات الصادرة عن أوقاف القدس بهذا الصدد .

ويلاحظ من دراسة تواريخ ومحتوى مئات وثائق وبيانات ومراسلات الأوقاف وقسم الحراسة التي ناقشت الموضوع، أن ظاهرة السفور وعدم الإحتشام لدى زائرات المسجد الأُقصى من المسلمات تراجعت حدّتها عموماً من منتصف الثمانينات حتى عام 2000م، وخصوصاً بعد بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، وهي فترة شهدت فيها فلسطين عودة الصّحوة الإسلامية، وامتداد أنشطة الحركات الإسلامية في القدس والداخل المحتل عام 1948م، وما أحدثه ذلك من وعي جماهيري عميق تجاه قضايا الحجاب وحرمة المسجد الأقصى المبارك وقدسيته، وهذا يؤكد أهمية التوعية الجماهيرية المتراكمة، في محاربة هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السلبية في المسجد الأُقصى. كما يلاحظ أن الظاهرة استمرت بتفاوت لدى السياح الأجانب حتى عام 2000م وما بعده .

2.2.2. منع البيع في داخل المسجد :

ظهر في أواخر العهد الأردني قصور لدى الشرطة والحراس البوابين في منع الباعة المتجولين من دخول المسجد الأقصى المبارك بهدف البيع، حيث وصل الأمر لدخول الباعة إلى بعض مصلَّيات المسجد مثل مصلى النساء لبيع بضائعهم في أيام الجمعة، بما يحمله البيع في المسجد من انتهاك لحرمته وازعاج للمصلين. ومعلوم في الشريعة الإسلامية ما للبيع في المسجد من حرمة [1]. فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك، وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالّة فقولوا لا ردّ الله عليك "[2] (الترمذي، 1395هـ)، ولما كثرت الشكوى حول هذه الظاهرة السلبية والمخالفة الشرعية في المسجد الأقصى المبارك، استعان مأمور أوقاف القدس بقائد شرطة الأقصى الأردني بتاريخ 17 تشرين ثاني 1962 لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع دخول الباعة للمسجد نهائياً بقصد البيع فيه

ولتصوّر حجم هذه الظاهرة، فقد كتب مفتش المساجد في تشرين ثاني 1962م، بأنه ذهب مع أحد سدنة الأقصى إلى مصلى النساء في يوم جمعة، وأخرجا منه " بائعي الكعك وأقراص العجوة وبائعي الحُجُب! " وكان بداخله أصوات مرتفعة لمقرئي المولد الذين يتلقون أموالاً من المصلين، وقد أوصى مفتش المساجد بتخصيص حارس لمصلى النساء أثناء صلاة الجمعة . لكن مداومة الحارس لم تستمر طويلاً ! ويبدو أن الحراس البوابين كانوا فعلاً لا يستطيعون وحدهم إنفاذ تعليمات منع دخول الباعة للمسجد الأقصى، لعدم امتلاكهم قوة تنفيذ أو صلاحيات شرطيّة، فقد اشتكوا مثلاُ إلى مأمور أوقاف القدس بأن اثنان من الباعة يقومان بإثارة الفوضى في المسجد، ويتحديان الحراس البوابين في إدخال بضاعتهما ومن ضمنها المشروبات الباردة لبيعها فيه، وبدوره استعان مأمور الأوقاف بقائد شرطة المسجد الأقصى في 3 حزيران

---

[1] اختلف العلماء ان كان النهي عن البيع في المساجد للتحريم أم الكراهة، وإذا تم عقد البيع داخل المسجد، هل يحكم بصحته أم لا ؟ والذي عليه جمهور العلماء : أن عقد البيع في المسجد صحيح مع الكراهة . وعند الحنابلة عقد البيع في المسجد محرم وباطل لورود النهي الصريح عن البيع في المسجد، والنهي يقتضي فساد العقد . والكراهة قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وهي كراهة تحريم، وعند كثير من الفقهاء كراهة تنزيه (العسقلاني، 2015)

[2] سنن الترمذي : (الحديث 1321) ، قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حسن غريب . وصححه الألباني في " الإرواء " (1295) .

1963 لمنعهما من الدخول ومنع عرض بضاعتهما في المسجد (و.م، معاملة منع الباعة المتجولين، رقم B0003، 1962/11/17) .

بعد احتلال المسجد عام 1967م تفاقمت مشكلة البيع في داخل ساحاته، وضعف تحكم الحرّاس في دخول الأغراض والحاجيات والبضائع عبر أبواب المسجد سواء مع المصلّين أو مع السكان المجاورين للمسجد أو مع تجّار البلدة القديمة المارين عبر المسجد، واستمر ذلك الحال حتى وقعت كارثة إحراق المصلى القبلي عام 1969م، حيث اتخذت سلسلة إجراءات أمنية بعدها، كان من بينها قرار منع مرور جميع أنوع الحاجيات والبضائع والسّلال والأكياس عبر أبواب المسجد، والذي اتخذه مدير عام الأوقاف في 25 شباط 1970، وعمّمه على مسؤولي الحراسة، وتمّ توقيع جميع الحرّاس على نماذج خاصة يقرّون فيها باطلاعهم على القرار ومسؤوليتهم عن تنفيذه (و.ق، قرار منع البضائع، رقمC0006، 1970/2/25) غير أنه لم يحظ بالتطبيق الجدّي والمستمر لفترة طويلة .

كذلك برزت أواخر الثمانينات ظاهرة جديدة، وهي البيع خارج باب المطهرة في المسجد الأقصى، في الممرّ الضيّق الموصل إلى وحدة الحمامات الرئيسية في المسجد، وأصبحت المحلات والبسطات المستحدثة هناك تعطّل طريق المصلين، فحاول مجلس وإدارة الأوقاف منع البيع هناك مراراً طوال سنوات التسعينات، وأمرت الأوقاف قسم الحراسة عدّة مرات بإزالة مظاهر البيع من باب المطهرة ، وخصوصاً في أيام الجمعة وخلال شهر رمضان الفضيل، غير أن جميع قرارات الإزالة هذه بقيت حبراً على ورق دون تنفيذ جدّي، منذ مطلع التسعينات وحتى إعداد هذه الدّراسة، علماً بأن من يقومون بالبيع هم بعض حرّاس المسجد وعمّال النظافة من سكّان باب المطهرة ويستأجرون محلاتهم ومساكنهم من إدارة الأوقاف وقد أخذ موضوع البيع في ساحات المسجد الأقصى، وفي باب المطهرة أيضاً منحى خطير للغاية بتوفير الذرائع لبلدية الاحتلال في القدس بالتدخل في شؤون المسجد .

ومن أهم تدخلات بلدية الاحتلال في موضوع البيع في المسجد الأقصى في سنوات التسعينات، بما كان يمكن أن يؤدي إليه عدم حزم إدارة الأوقاف وقسم الحراسة في منع البيع، ما يلي :

1- إقدام قسم التفتيش البلدي في بلدية الإحتلال على مخالفة أصحاب المحلّات والبسطات في باب المطهرة صيف عام 1993م، وقد دخلت إليهم طواقم البلدية مراراً عبر المسجد الأقصى المبارك ولم يردع ذلك الباعة (و.ق، مطالعة مدير الأقصى على معاملة البلدية والبيع، رقمC0082، 1993/7/31)

2- رسالة لفت النظر الخطيرة التي أرسلها مستشار رئيس بلدية القدس للشؤون العربية "أمير حشين" لمدير أوقاف القدس في 19 تموز 1993، حول الباعة المتجولين في ساحات الأقصى، وادّعى فيها تلقي بلدية الاحتلال "شكاوى من مجهولين"، حول انتشار ظاهرة "البيع غير القانوني في داخل ساحات المسجد الأقصى وحولها"، ويعرض فيه تدخّل البلدية للمساعدة بكل إمكانياتها لانهاء هذه الظاهرة، بسبب "حساسية الموقع". وعلى إثر ذلك شدد قسم الحراسة إجراءاته من جديد تخوّفاً من تدخلات البلدية. (و.ق، معاملة تدخل البلدية في البيع، رقم C0082، 1993/7/19)

ومن أهمّ القرارات التي اتخذت من قبل الأوقاف لإزالة مظاهر البيع من ساحات الأقصى ومن باب المطهرة – والتي لم ينفّذ بعضها بحزم حتى إعداد هذه الدّراسة – ما يلي :

1- **قرار رئيس المجلس الشيخ عبد العظيم سلهب**، رقم (92324) بتاريخ 7 كانون ثاني 1992، والذي جاء استجابة لشكاوى خطيّة تقدّم بها عدد كبير من المصلّين المطالبين بإزالة " دكاكين وبسطات" باب المطهرة، ونصّ القرار المذكور على إزالة جميع " البسطات "– فقط– لتسهيل مرور المصلين للمطهرة (م.ع.ق، قرار المجلس حول البسطات، رقم5119، 1992/12/12)

2- **قرار مدير أوقاف القدس المهندس عدنان الحسيني في 23 كانون ثاني 1993**، بمنع البيع نهائياً في ساحات الأقصى، تطبيقاً للحكم الشرعي بحرمة البيع في المساجد، والذي أرسله لمدير المسجد الأقصى لمتابعة التنفيذ .(م.ع.ق، قرار منع البيع في الساحات، رقم248، 1993/1/23)

3- **قرار مدير أوقاف القدس المهندس عدنان الحسيني في 20 أيار1995**، بإزالة جميع مظاهر البيع من باب المطهرة، والذي عمّمه على مدير المسجد الأقصى وجميع الحرّاس ومسؤولي قسم الحراسة لتشديد إجراءاتهم . (م.ع.ق، قرار منع البيع في المطهرة، رقم1162، 1995/5/20)

4- **قرار مدير الأقصى الشيخ محمد حسين في صيف عام 1998م**، بانتداب مجموعة حراس لتنفيذ منع البيع في ساحات المسجد الأقصى المبارك. (و.ق، مذكرة الحارس عبد الرحمن جبارين، رقم C0083، 1998/9/3)

2.2.3. منع إدخال الأطعمة والأطفال للمسجد :

أصدرت إدارة الأوقاف الإسلامية في 30 نيسان 1961 قراراً مثيراً للجدل بمنع دخول الأطفال دون رفقة ذويهم للمسجد الأقصى المبارك منعاً باتاً، وبمنع إدخال جميع أنواع الأطعمة للمسجد[1]، ووجهت المسؤولين في المسجد إلى تنفيذ ذلك بشكل دقيق وصارم وبالتعاون مع شرطة المسجد الأقصى الأردنية، بدعوى أن دخول الأطفال الصغار للأقصى يشكل إزعاجاً للمصلين واتلافاً لأشجار ومقتنيات المسجد، وأن كثيراً من النساء الزائرات اعتدن احضار الأطعمة معهن، واتخذن المسجد مكاناً للجلوس وتناول الطعام. وقد استعان مأمور الأوقاف بقائد شرطة المسجد الأقصى لتعزيز هذه الإجراءات الحازمة مع سدنة المسجد والحراس البوابين وخصوصاً في أيام الجمعة .

في تموز 1962م، أثارت بعض الصحف في القدس موضوع منع النساء والأطفال من دخول المسجد الأقصى، مما استدعى ردّ مأمور الأوقاف حسن طهبوب على الصحيفة، بأن الإجراءات المتخذة هدفها المصلحة العامة، وابقاء المسجد نظيفاً أمام السيّاح الأجانب ! وأنها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ! وجاء في ردّه أن هذه الإجراءات تأتي حفاظاً على نظافة المسجد وقدسيته ومظهره أمام من يؤمه من شتى أنحاء

---

[1] يرى **الحنابلة** أنه لا بأس بالأكل في المسجد للمعتكف وغيره، لقول عبد اللَّه بن الحارث: كنّا نأكل على عهد النَّبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الخبز واللحم (رواه ابن ماجه) . وكذلك **الشافعية** ، ويرى النووي في المجموع في الفقه الشافعي أنه لا بأس بالأكل والشرب في المسجد، ووضع المائدة فيه " . ويفرق **المالكية** بين الأكل الخفيف الجاف وغيره ، فيجوز عندهم في المسجد أكل ما خفّ وجفّ مثل التمر ونحوه، ولا يجوز غير ذلك إلا في حال الضرورة، قال الباجي في المنتقى شرح الموطأ أن مالك كان يكره أَكل الأَطعمة اللّحم ونحوه في المسجد، زاد ابن القَاسم : أو رحابه ، وقال أما الطّعام الخفِيف فلا بأسَ به. ولَم ير مالك بأْسًا بأَكل الرّطب الّتي تُجعل في المساجِد. ورأى ابن رشد في هذا ما يدل على أَن الغرباء الّذين لا يجدون مأوى يجوز لهم أَن يأْووا إلى المساجد ويبيتوا فِيها ويأكلوا فيها ما أشبه التّمر من الطّعام الجاف . (مركز الفتوى، 2006، بتصرف)

العالم، ويبدو أن إجراءات منع إدخال الأطفال والطعام للمسجد الأقصى في أواخر العهد الأردني فشلت ولم تؤتي النتائج المرجوّة، فقد خاطب رئيس الهيئة العلمية الإسلامية رئيس مجلس الأوقاف في عمان بكتاب رسمي بتاريخ 31 آب 1964 جاء فيه :

" لقد لاحظت الهيئة بشئ من المرارة أن ساحات المسجد الأقصى والصخرة المشرفة تموج بجماعات من النساء والأولاد والرجال، يتجولون بقصد النزهة والاستمتاع دون أي غرض للصلاة، ويحملون في حقائبهم الأكل والفواكه، ويلوثون بفضلات طعامهم الساحات، ويحدثون الشغب، الأمر الذي جعل المصلين يضجون من ذلك، وحيث أن المسجد أعد للعبادة لذا نرجو صدور أمركم إلى المسؤولين بمنع أي تجوّل في ساحات المسجد، ومنع دخول الأولاد إلا مع آبائهم فقط، ومنع دخول الأكل إلى المسجد وذلك لتأمين نظافته ... "
(و.م، معاملة منع الأطعمة والأطفال، رقم B0004، 1961/4/30)

وقد جدد مأمور أوقاف القدس تعليماته لرئيس سدنة المسجد الأقصى في 23 أيلول 1964، بالتنبيه على الموظفين والحراس البوابين بضرورة المحافظة على نظافة المسجد، وعدم السماح للأولاد بدخوله، ومنع النساء والرجال من التجول فيه بقصد النزهة والاستمتاع، وبعدم السّماح لأحد بالأكل في الساحات (المصدر السابق)

وتشير عشرات المراسلات بين عام 1983م وعام 2000م إلى تزايد عبث الأطفال في مكونات المسجد ومزروعاته، وضعف متابعة قسم الحراسة لهذه الإعتداءات أحياناً، رغم معاقبة إدارة الأوقاف لبعضهم وتكرار لفت نظرهم والتعميم عليهم بالعناية بالمزروعات ، ومن ذلك :

1- إزالة لحاء الأشجار، وقصّها بالمناشير، وحرقها أحياناً، حيث كان يؤكد قسم الهندسة الزراعية للأوقاف دائماً في عشرات المذكرات، بأن هذه الإعتداءات تؤدي إلى موت أشجار المسجد وتناقصها تدريجياً. ويطالب بمنع الأطفال من العبث بالمزروعات والبستنة عموماً. (م.ع.ق، كتب منع الاعتداءات على الأشجار، رقم1895، 1993/7/13، ورقم1568، 1995/7/8)
2- تحطيم النوافذ الجصيّة والزجاجية وأشتال الزيتون بكرة القدم والحجارة . حيث صدر قرار بمنع لعب الكرة في داخل المسجد وتحميل الحارس أي خسارة تحصل في منطقته من جراء عبث الأطفال بموجب الكتب سابقة الذكر .

3- اقتلاع رشاشات المياه الإلكترونية المحوسبة من داخل الأرض وتعطيل نظام الريّ بالرشاشات .

ولم يسجّل أن إدارة الأوقاف حاولت مع قسم الحراسة منع دخول " الأطفال دون ذويهم " للمسجد لأي سبب بعد احتلاله عام 1967م، بل اكتفت بتشديد منع لعب الكرة أحياناً، ومحاولة تقليص الضوضاء والعبث بمكونات المسجد، وإخراج بعض الأطفال ممن تكررت إساءته لحرمة المسجد ومكوناته .

2.2.4. مكافحة ظاهرة التسوّل في داخل المسجد :

في أواخر العهد الأردني انتشرت أيضاً ظاهرة التسوّل في المسجد الأقصى المبارك بشكل لافت[1]، وخصوصاً في أيام الجمعة، وبدت إدارة الأوقاف حائرة في كيفية انهاء هذه الظاهرة، فنجد أن مأمور أوقاف القدس قد عمّم على سدنة وحراس المسجد بضرورة منعهم من التسول، واستعان بقائد شرطة المسجد الأقصى في آذار 1964م، للعمل على تخصيص بعض أفراد الشرطة لمنع المتسولين في ساحات المسجد الأقصى ومساعدة سدنة المسجد، وهو ما يدل أيضاً على قصور في قدرة حراس المسجد البوابين على منع المتسولين من دخول المسجد عبر بواباته الخارجية .

أثمرت هذه الجهود المشتركة بين السدنة والحراس والشرطة في تقليص ظاهرة التسول إلى حدّ ما، حتى بقي بعض "العجزة والمساكين" يجتمعون في المدخل الرئيسي للمصلى القبلي بعد صلاة الجمعة ويرفعون أصواتهم بتلاوة القرآن الكريم بصورة فيها تشويش على المصلين لاستجداء صدقات المحسنين وكان كل منهم يرفع صوته أكثر للفت النظر إليه وتلقي الصدقات، حتى أن مأمور الأوقاف خشي من عودة الصبية

[1] **جاء في حرمة المسألة من غير حاجة** أحاديث نبوية واضحة، منها ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم " (متفق عليه). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر (رواه مسلم)

وقال أبو حامد الغزالي في مصنّفه إحياء علوم الدين الذي ألفه في المسجد الأقصى المبارك : " السؤال حرام في الأصل، وإنما يباح بضرورة أو حاجة مهمة قريبة من الضرورة ، فإن كان عنها بدّ فهو حرام " . وقال السيوطي رحمه الله : " السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه، وإعطاء السائل فيه قربة يثاب عليها وليس بمكروه فضلا عن أن يكون حراماً، هذا هو المنقول والذي دلت عليه الأحاديث" (مركز الفتوى، 2009، بتصرف).

والمتسولين المطرودين من المسجد اقتداء بهؤلاء، فأمر رئيس السدنة بمنعهم أيضاً وخاطب قائد شرطة المسجد الأقصى لمساعدة السدنة في ذلك في أيار عام 1964م .

لقد أفضت هذه الخطوة في مكافحة ظاهرة التسوّل السلبية إلى نتائج تبدو عكسية، حيث أدى منعهم من التجمع وتلاوة القرآن الكريم إلى انتشارهم في جميع ساحات المسجد، وعلى الطرق المؤدية للبوابات والمصليات الرئيسية، فعاد مأمور الأوقاف ليقترح على رئيس مجلس الأوقاف بأن يسمح لهؤلاء بالتجمع في زاوية من مصلى النساء، ومما جاء في كتابه : ".. تحتاج بعض النساء إلى من يقرأ لها قصة المولد أو سورة من القرآن الكريم، وأعتقد أن السماح لهم بالدخول لجامع النساء سيخفف من لجاجهم، وسيمكنهم من الاستفادة المادية .. ".

وقد وافق رئيس المجلس على تجميع هؤلاء " العجزة والمساكين " في إحدى زوايا مصلى النساء شريطة أن لا ينتشروا في المسجد، وبدا هذا الإجراء كأنه احتواء لهذه الظاهرة واخفاء لها عن الأنظار، أكثر من كونه حلاً جذرياً لها بوصفها ظاهرة تسئ لحرمة وقدسية المسجد، وقد تم اعلام رئيس السدنة وقائد شرطة الأقصى بالقرار للشروع بتنفيذه واخلاء الساحات من المتسولين. (و.م، معاملة مكافحة التسول، رقم B0005، 1964/3/21)

واستمرت ظاهرة التسوّل في المسجد بعد احتلاله إلى ما بعد عام 2000م، وكانت تتقلص أحياناً في الفترات التي يشدد فيها قسم الحراسة إجراءاته بحق المتسوّلين، ثمّ تعود جماعات المتسوّلين لتنتشر في المسجد وتضايق المصلّين والسيّاح الأجانب وتسئ لحرمة المسجد، كما نظّمت إدارة الأوقاف جمع الأموال والتبرعات للأغراض الخيرية بأذونات وتصاريح خاصّة، وكلّفت أحياناً حرّاساً بعينهم لمتابعة طرد المتسوّلين من المسجد، وخصوصاً في أيام الجمعة وخلال شهر رمضان من كل عام، وفي 28 أيلول 1971 حاولت الأوقاف جمع المتسوّلين المحتاجين فعلاً من ذوي الاحتياجات الصحّية الخاصّة لتأمين مبيتٍ كريم لهم في دور المسنين، وتم عقد سلسلة اجتماعات ميدانية مع حرّاس المسجد لاعلامهم بهذا القرار والتشديد عليهم بمكافحة هذه الظاهرة، وتم توقيعهم جميعاً على تعهدات بمتابعتها. (و.ق، قرار تشديد منع التسول، رقم C0001، 1971/9/28)

2.2.5. متابعة النّزاعات والمشاكل الإجتماعية والعائلية :

من بين المهام التي أنيطت بحراس المسجد الأقصى المبارك أيضاً متابعة وفض المشاكل والنزاعات بين الأفراد والجماعات والعائلات في داخل المسجد الأقصى المبارك، حيث تسئ هذه النزاعات لحرمة المسجد، وفي كثير من الأحيان تطورت إلى اشتباكات بالأيدي والأدوات الحادة، وتأذى منها المتخاصمين والمصلين على حدّ سواء، وحطّمت فيها بعض مقتنيات المسجد بصورة مؤسفة، وأحياناً وصلت لرفع دعاوى قضائية ضد إدارة الأوقاف. وقد لعب قسم الحراسة دوراً هاماً في السيطرة على هذه النزاعات وحلّها أو دفعها خارج المسجد، وتزايدت الأعباء عليه تجاه هذه المهمّة بعد احتلال المسجد عام 1967م لغياب الشرطة الأردنية كجهة تنفيذية تؤازر حراس المسجد، وفي بعض الحالات تدخلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي لفضّ النزاعات أو اعتقال واستجواب مشاركين فيها من داخل المسجد، سواء بطلب من قسم الحراسة أو دون ذلك .

2.2.6. متابعة التظاهرات السياسيّة والحزبية :

عمل حرّاس المسجد منذ عام 1967م وحتى عام 2000م وما بعده، على متابعة التظاهرات السياسية والحزبية المتفاعلة مع القضايا الوطنية والإسلامية، وإبلاغ مسؤولي الأوقاف مباشرة عن مكان انطلاقها ومسارها وسلوكها داخل المسجد، وتوثيق ذلك ضمن التقارير الأمنية في أرشيف قسم الحراسة، وفي سجلات الأحوال، وقد تطوّرت كثير من التظاهرات إلى مواجهات مع شرطة الإحتلال الإسرائيلي داخل حدود المسجد الأقصى، كردّ فعل غاضب على سياسات الاحتلال واعتداءاته، وكان يتخلل المواجهات أحياناً اقتحام الشرطة وحرس الحدود للمسجد، وترويع المصلين واصابتهم بالأعيرة النارية والمطاطية وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع وصولاً إلى ارتكاب مجازر يرتقي فيها شهداء، وكذلك كان يتم أحياناً رفع الأعلام والرّايات واليافطات من قبل المتظاهرين، وفي المقابل كانت القوات المقتحمة محاولة تحاول إزالتها ولو بالقوة .

وفي دراسة موجهة من مركز القدس للدراسات الإسرائيلية إلى الحكومة الإسرائيلية عام 1997م، بعنوان : "هار هبيت/الحرم الشريف: نقاط الإتفاق والإختلاف" يشير معدّها الباحث الإسرائيلي " إسحق رايتر –

Isak Reiter " إلى أن الاتفاقات الرسمية الأردنية الإسرائيلية حول الأقصى، تقضي بمنع رفع أي أعلام لأي طرف في داخل المسجد، بينما الفلسطينيون يفعلون ذلك في تظاهراتهم. وأن الإتفاقات تتضمن عدم استخدام المسجد الأقصى "لأغراض غير دينية"، ومع ذلك تخرج مظاهرات فلسطينية سياسية من المسجد أحياناً (Reiter, 1997). وقد اتخذت بعض التظاهرات الحزبية في المسجد مساراً معادياً ليس للاحتلال الإسرائيلي فقط، بل للنظام الأردني أحياناً وخصوصاً في مطلع السبعينات، وخلال أحداث أيلول الأسود المشؤومة عام 1970م. ومثال ذلك متابعة قسم الحراسة وتوثيقه للتظاهرة الغاضبة التي خرجت بعد صلاة الجمعة 25 أيلول 1970 من المسجد الأقصى المبارك، والتي هتفت ضد النظام الأردني والمصري، بسبب أحداث أيلول الأسود في الأردن. (الملحق 2.7)

وبهذا ينتهي الفصل الثاني من هذه الدّراسة، والذي تم فيه استعراض مهام قسم الحراسة في حفظ أمن وحرمة المسجد الأقصى باعتباره موقعاً حيوياً مقدساً، وفي الفصل الثالث والأخير من هذه الدّراسة محاولة لوصف جوانب مهمّة من علاقة قسم الحراسة مع أجهزة الشرطة، وتدخّلها في أمن المسجد الأقصى قبل عام 1967 وبعده .

الفصل الثالث :

---

3. علاقة قسم الحراسة مع الشرطة، وتدخّلها في أمن المسجد الأقصى

طوال معظم القرن الماضي، لم يعمل قسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك بمعزل عن محيطه من أجهزة الأمن المؤثرة في أمن المسجد، وأهمها جهاز الشرطة. وقد تبدّلت الدول المشرفة على جهاز الشرطة في المسجد الأقصى ثلاث مرّات منذ تأسيس مخفر الشرطة البريطاني في داخل ساحات المسجد، وفي كل مرحلة من هذه المراحل اختلفت طبيعة العلاقة القائمة بين قسم الحراسة وجهاز الشرطة، فبعد امتناع عن التدخل في شؤون الأقصى استمر لعشرين سنة من بداية الانتداب، نجد أن الحكومة البريطانية تُقدِم على تأسيس أول مخفر للشرطة في داخل المسجد في آذار عام 1938م (גורן، 2015، 10 באוקטובר)، وتبدأ بالتدخل في أمنه وشؤونه بشكل مباشر، على حساب الإدارة والحراسة الإسلامية القائمة في المسجد، بوصفها شرطة احتلال تفرض وجودها بالقوة، وتنفّذ السياسات الأمنية لحكومة الاحتلال، وتعمل على

التنكيل بحراس المسجد وروّاده، وملاحقة المتعاونين منهم مع الثوار خلال الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م.

ثمّ من عام 1948م وحتى عام 1967م لوحظ تطوّر علاقة تعاون وتكامل وظيفي بين قسم الحراسة والشرطة الأردنية العاملة في المسجد الأقصى، بحكم وحدة السياسات والأهداف والمرجعيّة الرسميّة، لتنشأ علاقة تنسيق مشترك يومي لخدمة المسجد وأمنه، وهو ما كرّس صلاحيات الشرطة، وحاجة أمن المسجد لها بوصفها قوة تنفيذية مسلّحة، لها صلاحيات الضبط العدلي ومتابعة تحقيقات الأمن في كل ما يخص المسجد .

ثمّ بعد مرور 29 عاماً على تأسيس مخفر الشرطة في داخل المسجد الأقصى المبارك، تحلّ بالمسجد كارثة الاحتلال الاسرائيلي في حزيران من عام 1967م، لتحدث تحولات كبيرة في الواقع الأمني للمسجد، وتعود علاقة المضطربة من جديد مع شرطة احتلال، لها سياساتها وأهدافها المغايرة لقسم الحراسة وللإدارة الاسلامية للمسجد الأقصى، وتدّعي على أرض الواقع أحقيتها في وراثة جميع صلاحيات جهاز الشرطة البريطاني والأردني، وتضع يدها بالقوة على مخفر المسجد في صحن الصخرة المشرفة، وتسيطر على مفتاح باب المغاربة بشكل دائم، وتحتكر لسنوات مفاتيح بعض أبواب المسجد الأخرى ليلاً، وتضطرب العلاقة بينها وبين حراس المسجد وإدارة الأوقاف لعوامل عدّة، وتقدّم وثائق أرشيف قسم الحراسة نبذة عن السجالات والتفاهمات الكثيرة بينها وبين إدارة الأوقاف وقسم الحراسة على كل تفاصيل الصلاحيات الأمنية في المسجد، وحول الأحقية في تطوير وتنفيذ إجراءات الأمن، وتوظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في تأمين وحراسة المسجد، وهي التي طرأت على حالة الوضع القائم " الستاتسكو – Status quo" ولم تكن جزءاً منه من قبل، بل واتخذت مدلولات سيادية على المكان، ولم يكن سهلاً على كلا الطرفين التنازل عنها للآخر، فتطورت حالة من "التفاهم الإجباري" حول هذه القضايا الأمنية المستجدة .

في هذا الفصل، محاولة لوصف جوانب مهمّة من هذه العلاقة التاريخية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين اثنين:

1- **الأول** : حول نشأة الوجود الشرطي في الأقصى قبل عام 1967م، وعلاقته بأمن المسجد وبقسم الحراسة، ويشمل تأسيس المخفر في العهد البريطاني، وما سبقه من أحداث أمنية

وسياسية مهّدت لذلك، وكذلك علاقة قسم الحراسة بالشرطة الأردنية بين عامي 1948 و1967م .

2- **الثاني** : حول الوجود الشرطي الإسرائيلي بعد عام 1967م، وعلاقة قسم الحراسة به، ووصف لجوانب من العلاقة القائمة معه من عام 1967م حتى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م، وكيف كانت مساحة التفاهم والتنافر في ميدان العمل، وكيف فرضت شرطة الاحتلال سياساتها ونفّذتها في كثير من القضايا .

3.1 الوجود الشرطي في الأقصى قبل عام 1967م، وعلاقة قسم الحراسة به :

3.1.1. نشأة مخفر شرطة المسجد الأقصى المبارك :

مع انتهاء الحكم العثماني لمدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك عام 1917م، وبداية الانتداب البريطاني امتنعت الشرطة البريطانية عن دخول المسجد الأقصى بالقوة أو التدخل في شؤونه بشكل مباشر اعترافاً منها بالإدارة الاسلامية الحصريّة للمسجد، والتي أشرف عليها المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى بقيادة المفتي الحاج "محمد أمين" الحسيني – رحمه الله– ، ويبدو أن هذا الحالة استمرت عموماً منذ انتهاء العمليات العسكرية البريطانية ضد الوجود العثماني مطلع عام 1918م، حتى انطلاق الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، حيث بدأت أخطر تدخلات السلطات البريطانية في المسجد الأقصى، بافتتاحها لمخفر شرطتها في داخل ساحاته، وقد سبق ذلك مجموعة من التطورات والأحداث الأمنية الهامّة، فيما يلي تفصيلها :

1– إحتماء المفتي وبعض الثوّار المطلوبين المسلّحين داخل المسجد الأقصى .

2– تكثيف التقارير الاستخبارية التحريضية ضد الأقصى وحراسه .

3– بداية نشر الحواجز الشرطية والعسكرية في محيط المسجد والطرق الموصلة إليه .

4– ضلوع بعض حراس المسجد في نشاطات عسكرية ثوريّة ضد الاحتلال .

3.1.1.1. احتماء المفتي وبعض الثوّار المطلوبين داخل المسجد الأقصى :

مع تصاعد أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1937م، في أعقاب توصية اللجنة الملكية المسمّاة " لجنة بيل – Peel Commission " بتقسيم فلسطين، حاولت قوة بريطانية كبيرة اعتقال المفتي الحاج "محمد أمين" الحسيني بمداهمة مقر اللجنة العربية العليا في القدس، حيث اتهم الحسيني آنذاك بقيادة الثورة والاضراب، وتوجيه سلسلة من العمليات العسكرية العربية ضد المصالح البريطانية واليهودية، وضد قرار تقسيم فلسطين، لكن القوة فشلت في القبض عليه، فلجأ ومعه مجموعة من القيادات والثوار المطلوبين المسلحين للبقاء الدائم داخل ساحات المسجد الأقصى، واحتمى هو في منزله بالمدرسة التنكزية في الرواق الغربي من المسجد مدّة 3 أشهر تفادياً للاعتقال . فيما فرضت القوات البريطانية طوقاً شديداً وحواجز

تفتيش حول المسجد، وقطعت عنه خطوط الهاتف والكهرباء ومنعت البريد والبرقيات (الحسيني، 1999)، ولم تجرؤ السلطات البريطانية منذ بداية الاحتلال عام 1917م حتى ذلك الوقت على إدخال جنودها وشرطتها بالقوّة للمسجد الأقصى، لعلمها بخطورة وحساسية ذلك، وبدا ذلك أحد أشكال استمرار الإدارة الاسلامية في امتلاك مكانة شبه مستقلة في متابعتها لشؤون المسجد الأقصى، طوال عقدين من بداية الاحتلال البريطاني (Reiter, 1997) .

وبالفعل فقد حافظت حكومة الانتداب البريطاني في أول عقدين من الاحتلال على هذه المسافة من التدخل في شؤون المسجد، رغبة منها في الحفاظ على استمرار برنامجها الاستعماري الكبير في ظروف من الهدوء العام على مستوى البلاد، وخشيتها من تحول العمليات العسكرية الفلسطينية المتقطّعة إلى ثورة مسلحة شاملة، تستهدف مصالح الانتداب الحيوية، ونواة الكيان الصهيوني الذي بدأ يتشكل على أرض فلسطين تحقيقاً لوعد وزير الخارجية البريطاني " آرثر جيمس بلفور – Arthur James Balfour " ، وقد أعطت أحداث ثورة البراق عام 1929م مؤشراً واضحاً لأجهزة الأمن البريطانية عن مدى خطورة المساس بالمسجد الأقصى أو أي من مكوناته، وسرعة ذلك في اشعال ثورة عربية واسعة النطاق في فلسطين، نظراً لمكانة المسجد الأقصى العقائدية والدينية في نفوس المسلمين . واكتفت المخابرات البريطانية بالتجسس على المسجد الأقصى والمرابطين فيه وعلى إدارة المجلس الإسلامي الأعلى، عبر عملاء يتواجدون فيه بصفة دائمة[1] ولمّا تناهى إلى علم المفتي استجلاب البريطانيين قوّة عسكرية من مسلمي الهند لاقتحام أبواب الأقصى عنوة واعتقال من فيه، قرر الخروج منه متسللاً ليلاً عبر جداره الجنوبي، ليخترق الطوق الأمني نحو يافا ثم لبنان (الحسيني، 1999) .

[1] مما جاء في مذكرات المفتي الحاج أمين الحسيني – رحمه الله – حول تجسس المخابرات البريطانية على المسجد الأقصى وعلى المرابطين والثوّار فيه في تلك الفترة :

" وتستخدم المخابرات البريطانية عدداً من صغار الناس ... فقد عرفت من بينهم مشعوذاً دجّالاً يفتح البخت، وآخر ماسح أحذية كان يقف بباب الحرم القدسي، وثالثاً كان يتسوّل بباب المسجد الأقصى (يقصد المصلى القبلي) فيتسقّط الأخبار ويسأل الصدقات، ورابعاً كفيف البصر كان يرابط داخل المسجد الأقصى متجسساً على المدرّسين والوعّاظ ينقل أحاديثهم إلى رؤسائه ونساء كن يدخلن البيوت شاكيات كثرة العيال وقلّة المال، وغير ذلك مما لا يتسع له المجال " .. (مذكرات المفتي الحاج "محمد أمين" الحسيني ، جمع وتحرير عبد الكريم العمر، ص46)

3.1.1.2. تكثيف التقارير الاستخبارية والتحريضية ضد الأقصى وحراسه :

مع تجدد أنشطة وعمليات الثورة الفلسطينية في سائر فلسطين، انتشرت سلسلة تقارير يهودية وبريطانية تحريضية ممنهجة، تهاجم مكانة المسجد الأقصى كملاذ ومنطلق لمجاهدي الثورة الكبرى، وتدّعي تحوّل المسجد إلى قاعدة قيادة للعمليات العسكرية الفلسطينية، ومأوى للمفتي وكبار المطاردين للسلطات البريطانية، ومستودعاً للأسلحة والذخائر وتصنيع المتفجرات، وأن منبره أصبح منصّة للتحريض ضدّ الوجود اليهودي والبريطاني، ولمزت بعض هذه التقارير في مدى جديّة وقدرة السلطات البريطانية في بسط سيطرتها على المسجد الأقصى، في محاولة لاستدراج الحكومة البريطانية للتدخل الأمني في المسجد، ومن بين هذه التقارير التي لاقت صدى كبيراً :

1- الإدّعاء بأن خطيب المسجد الأقصى يحرّض الناس في خطبة الجمعة بشكل ضمني على التزوّد الفوري بالأسلحة استعداداً للثورة، وأنه قال في خطبته في مطلع كانون أول 1936م : " كل من لديه زوجة فليحافظ عليها. والذي ليس لديه واحدة فليسعى لإحضارها فوراً.." وأنه تواجد مندوبون من الثوّار بين جمهور المصلين، أوضحوا لهم بأن قصد الخطيب هو اقتناء بندقية وليس زوجة (أسلحة وعصابات وتحريض، 1936، 17 كانون أول).
2- الإدّعاء بأن هدف أعمال الترميم التي جرت في قبة الصخرة آنذاك هو تهريب الأسلحة والذخائر للمسجد ضمن مواد الترميم، وتعزيز الحراسة العربية الدائمة في المسجد على هيئة عمال ترميم، للتصدي لأي محاولة للشرطة البريطانية لاقتحام المسجد واعتقال المفتي وقادة الثوّار المحتمين فيه، وأن كل اجتماعات الهيئة العربية العليا المحظورة تعقد في المسجد (ترميم للمسجد أم حراسة للمفتي، 1937، 2 أيلول).
3- الإدّعاء أنه تم تخزين 1500 رصاصة في داخل المسجد الأقصى، ثم جرى تهريبها بتاريخ 1938/1/4 إلى ثوار الخليل، لقتال العصابات اليهودية والقوات البريطانية، بسبب نقص ذخيرة الثوّار هناك (גורן، 2015، 10 באוקטובר).

3.1.1.3. بداية نشر الحواجز حول المسجد وفي الطرق الموصلة إليه :

إزاء الحالة الأمنية سابقة الذكر، وضغط التقارير المنتشرة في وسائل الاعلام المختلفة، كانت بداية نصب الشرطة البريطانية لحواجز تفتيش وكمائن على الطرقات والتقاطعات المؤدية للمسجد الأقصى ومبنى المجلس الإسلامي الأعلى[1] الملاصق لباب المجلس، لأول مرّة في تاريخ المسجد الأقصى، بحجة البحث عن الأسلحة والمطلوبين وعلى رأسهم المفتي الحاج أمين الحسيني، وانتشر في الصحف العبرية بتاريخ 1937/7/21م أن الشرطة البريطانية أوقفت سيارة المفتي، وأقدمت على تفتيشها وأنه لم يكن فيها (حراسات عسكرية في طريقها لمكاتب المفتي، 1937، 21 تموز)، ويبدو أن هذه التقارير المكثّفة والموجّهة قد لعبت دوراً هاماً في تحريض السلطات السياسية البريطانية بكل مستوياتها على مزيد من التدخل في شؤون المسجد بذريعة حفظ الأمن .

3.1.1.4. ضلوع بعض حراس المسجد في نشاطات عسكرية ثوريّة ضد الاحتلال :

استعان المفتي بعشيرة برناوي المسلمة[2] في أعمال حراسة المسجد الأقصى وشخصيات المجلس الإسلامي الأعلى، وكان من أبرزهم المجاهد المطلوب "محمد البرناوي" الذي تولّى حراسة المفتي الحاج أمين الحسيني وقيادة ذراع عسكري سرّي متصل به وبالثوار. وفي مقالة له بعنوان " إرهاب من الأزل وإلى الأبد– جبل الهيكل كمستودع عسكري وقاعدة للإرهاب الإسلامي" والتي نشرها باللغة العبرية في 2015/10/10م، يشير البروفيسور "دوتان غورين – דותן גורן" أن "البرناوي" استمر في تنفيذ تعليمات المفتي بعد اقالة الأخير من قبل الحكومة البريطانية، وأن "البرناوي" تواجد بشكل دائم في الأقصى لقيادة الأنشطة والعمليات العسكرية من داخله خلال الثورة الكبرى، وأن الشرطة الخاصّة البريطانية فشلت في عملية لاعتقاله من داخل المسجد الأقصى في شهر شباط 1938م (גורן، 2015، 10 באוקטובר) .

---

[1] في مبنى **المدرسة المنجكية المملوكية** في الرواق الغربي من المسجد الأقصى المبارك، وهو مقر دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك اليوم .

[2] جاءت عشيرة البرناوي للقدس من ولاية برنو في نيجيريا ضمن جيش التحرير الصلاحي عام 1187م وسكنت خارج باب المجلس كجزء من عشائر " التكارنة " الذين اعتمدت عليهم الدولة العثمانية في حراسة المسجد الأقصى وأشير لدورهم سابقاً في الفصل الأول من هذه الدراسة .

3.1.1.5. افتتاح مخفر الشرطة البريطانية في المسجد :

على إثر فشل عملية الشرطة الخاصّة البريطانية في اعتقال القيادي العسكري المطلوب "محمد البرناوي" وبعض قادة الثّورة من داخل المسجد الأقصى في شهر شباط 1938م، وتفاقم الوضع الأمني في القدس القديمة وسائر المناطق، قررت سلطات الاحتلال البريطاني إقامة مخفر شرطة دائم لها في داخل المسجد الأقصى، وبالفعل أقدمت على هذه الخطوة الكبيرة بافتتاح المخفر في شهر آذار 1938م. (גורן، 2015، 10 באוקטובר) في مبنى الخلوة الجنبلاطية [1] وخلوة أرسلان باشا [2] المتجاورتين على صحن الصخرة .

عمل في المخفر ابتداء ضابط صف وعنصري شرطة مسلمين، لمحاولة امتصاص حالة الغضب الاسلامي من هذه الخطوة الخطيرة، ثم تمّ رفع العدد إلى 6 عناصر، ثم أصبح المخفر يضم 8 عناصر شرطة بالزي الرسمي وعنصري مباحث بالزي المدني. وكان الهدف البريطاني المعلن لافتتاح هذا المخفر في الخلوة الجنبلاطية شمال صحن الصخرة المشرفة هو تولّي مراقبة الأمن والسلوك العام في الأقصى . (Reiter, 1997) وقد نشرت صحيفة " هآرتس – הארץ " في 1938/3/15م أن مخفر الشرطة افتتح في ساحات الأقصى " لرصد الساحات التي يشاع أن عنصر هارية من القانون اختبأت فيها " (גורן، 2015، 10 באוקטובר). وبهذا أصبح في داخل المسجد مخفراً للشرطة، يعتبر افتتاحه مفصلاً تاريخياً هاماً في علاقة أجهزة الشرطة بالمسجد وحراسه، وقد أشرفت عليه ثلاثة كيانات سياسية مختلفة طوال 80 عاماً تالية حتى إعداد هذه الدراسة، ويدّعي الإحتلال الإسرائيلي اليوم أنه جزء من حالة "الستاتسكو – Status quo " التاريخي، والترتيبات الأمنية القائمة في المسجد الأقصى المبارك .

---

[1] **الخلوة الجنبلاطية :** هي خلوة عثمانية مقببة شمال غرب صحن الصخرة المشرفة، بناها كبير المهندسين المعماريين في القدس عبد المحسن بن محمود بن نمّر بتكليف من حاكم غّزة أحمد باشا الرضوان عام 1602م، على اسم ابن الأمير جان بولاط الكردي الذي تبرع ببنائها، ثم وقفت لسكن الأكراد الوافدين لزيارة الأقصى (Natsheh, 2000). وفيها اليوم مكتب ضابط شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى المبارك .

[2] **خلوة أرسلان باشا :** وهي إلى الشرق من الخلوة الجنبلاطية وملاصقة لها، وهي حجرتين مقببتين بانيهما مجهول من العهد العثماني، وقد رمّمها الحاج أرسلان باشا الذي كان أميراً للحج الشامي وحاكماً للقدس ونابلس وغزة عام 1697م وأوقف عليها دار البلاط في القدس ليصرف ريع ايجارها على قرّاء القرآن في الخلوة (Natsheh, 2000) . وفيها اليوم حجرة أحوال مخفر شرطة الإحتلال وغرفة اجتماعات واستراحة الشرطة .

3.1.1.6. خطوات بريطانية خطيرة وسلسلة تفجيرات عقب افتتاح المخفر في الأقصى :

مثّل افتتاح المخفر الجديد في قلب الأقصى تقدماً خطيراً غير مسبوق في تدخل شرطة الانتداب في شؤون المسجد وأمنه، وتعديها على الإدارة الاسلامية الحصرية للمسجد، وتدخلها في حراسته، ويبدو أن طاقم المخفر البريطاني بدأ مباشرة بتنفيذ أنشطة استخبارية ضمن خطّة جاهزة، تهدف لإحكام السيطرة الأمنية على المسجد ومكوناته، حيث مهّد المخفر لخطوة كبيرة تالية اتخذتها الشرطة البريطانية بعد 4 أشهر فقط على افتتاحه، تمثلت بمداهمة الشرطة البريطانية بقوات كبيرة للمسجد الأقصى صباح يوم الخميس 14 تموز 1938م لأول مرة منذ احتلال القدس، بحجة التفتيش عن أسلحة ومتفجرات، وقد أغلقت المسجد ومحيطه بالكامل، وأجرت تفتيشاً شاملاً طال المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة [1] (גורן، 2015، 10 באוקטובר)، وقد نشرت بعض الصّحف العبرية بتاريخ 15 تموز 1938م، أن التفتيش الأول من نوعه أدى لاكتشاف كمية كبيرة من المتفجرات والذخائر وبندقية واحدة، في مواقع مختلفة من المسجد، وفي مواد البناء المعدّة لإعماره .

بعد تفتيش المسجد الأقصى حدثت سلسلة انفجارات دموية مريبة في القدس القديمة في تلك الفترة، تؤرخ لها الصحف العربية والعبرية بتضارب واضح في أسبابها[2]، فيما حرّضت الصحف العبرية والبريطانية ضد الأقصى وحرّاسه من جديد . واتهمتم بتصنيع وإخفاء المتفجرات في المسجد، وبعد أسبوعين من التفتيش الأول للأقصى، نقلت صحيفة "هاتسوفاه – הצופה " العبرية بتاريخ 31 تموز 1938 أن الشرطة

---

[1] **من الملفت** أن شرطة الاحتلال الاسرائيلي أقدمت على ذات الخطوة باغلاق وتفتيش المسجد الأقصى المبارك ومصلياته كاملاً لأول مرة في **14 تموز 2017م** !! في ذكرى مرور **79 عاماً بالضبط** على التفتيش البريطاني !! إثر وقوع عملية اطلاق نار نفذها ثلاثة شبان من الداخل المحتل في المسجد الأقصى استشهدوا فيها جميعاً داخل المسجد ، وقتل فيها شرطيان اسرائيليان من عناصر المخفر ، وتطورت أحداثها لما عرف بهبّة باب الأسباط .

[2] **كان أول هذه التفجيرات** في اليوم التالي لعملية تفتيش المسجد الأقصى، إذ وقع انفجار ضخم في سوق البازار على الطريق الموصلة بين المسجد الأقصى وباب الخليل، أثناء خروج المصلين من صلاة الجمعة ، فاستشهد 35 شخصاً وأصيب 70 آخرين، وأشارت أصابع الاتهام لمنظمة " الإتسل " الإرهابية الصهيونية، التي دأبت على نسف الأسواق العربية المكتظة واستهداف المصلين أثناء خروجهم من المساجد في القدس وحيفا، بتسعة عمليات تفجير كبرى أحصاها الباحث وامتدت من تاريخ 6 آذار1937 حتى 19حزيران 1937 . وادّعت الصحف العبرية والبريطانية مجدداً بأن انفجار سوق البازار ناجم عن محاولة الثوار نقل عبوة ناسفة كبيرة كانت مخبأة في الأقصى ولم تكتشفها عملية التفتيش، وذلك بمساعدة حراس المسجد ونساء عربيات ممن لا يخضعن للتفتيش من قبل الشرطة البريطانية، تطوعن لنقلها خلال اكتظاظ السوق بالمصلين

البريطانية اكتشفت عبوة ناسفة كبيرة محلية الصنع، في منزل أحد حراس المسجد قرب طريق الآلام (גורן، 2015، 10 באוקטובר)، وأن أحد سكان باب السلسلة المجاورين للأقصى اعتقل خلال نقله لعبوات ناسفة لتفجيرها في سوق "محنيه يهودا" بتوجيه من إحدى خلايا الثوّار في الخليل.

وفي صباح يوم الأحد 16 تشرين أول 1938م، وقع انفجار شديد داخل ساحات المسجد الأقصى، بين المصلّى القبلي وسور المسجد، وأصيب فيه 4 شبان فلسطينيين، وقد رأت الشرطة البريطانية الانفجار من فوق مبنى متحف "روكفلر" – خارج أسوار البلدة القديمة من جهة الشَمَال – ورغم وجود مخفر للشرطة داخل المسجد آنذاك، ادّعت صحيفة "دافار – דבר" العبرية بتاريخ 28 تشرين أول 1938، وبعض وسائل الإعلام الصهيونية، أنه ناجم عن خلل في تصنيع عبوات ناسفة داخل المسجد الأقصى، وأن العرب يعملون على بثّ شائعات بأن القنبلة ألقيت من الخارج، لإخفاء حقيقة ما جرى (الملحق 3.1)، وأن أمن المسجد بات يتطلب مزيداً من تعزيز الرقابة وعناصر الشرطة والتفتيش، وايجاد حراسة بريطانية مكثفة تشمل المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة، بحيث لا يبقى هناك فرصة لنشاط الثوار ومن يساعدهم في المسجد[1] (انفجار قنبلة في مسجد عمر، 1938، 18 تشرين أول)

وخلاصة الأمر، أن شرطة الاحتلال البريطاني رغم افتتاحها للمخفر واشرافها عليه لعشر سنوات من شهر آذار 1938م حتى شهر أيار 1948م في خلوات صحن الصخرة المشرفة الشمالية، وتنفيذها لسلسلة أنشطة استخبارية ومهام تفتيش في المسجد، وتنكيلها بالمصلين في الطرقات الموصلة للمسجد، وافتعالها لقضايا أمنية في ساحاته لإحكام قبضتها الأمنية عليه، إلا أنها لم تتمكن من نسج علاقة ثقة وعمل ميداني مع حراس المسجد الأقصى والعاملين فيه، أو التدخل في برامج فتح واغلاق أبواب المسجد الأقصى الاعتيادية، أو منح أذونات وتصاريح لأي جهة لدخول المسجد، وقد استمرت أفواج القوات البريطانية والأمريكية والسياح الأجانب وحتى الضيوف الرسميين على الحكومة البريطانية بالحصول على

[1] **من الملفت** أنه في الليلة التالية لانفجار العبوة داخل المسجد الأقصى، بدأت القوات البريطانية **عملية** "**البرق**" **العسكرية** في القدس القديمة، والتي دفعت خلالها كتيبتين من الجنود بقوة مفرطة إلى داخل البلدة ، مما دفع الثوار الفلسطينيين للانسحاب إلى خارجها وإلى المسجد الأقصى، ولم تستطع القوات دخول الأقصى لشدّة المقاومة (גורן، 2015، 10 באוקטובר) . ورغم وجود المخفر في الأقصى بعدده عناصره القليل، تمكن قناص فلسطيني اعتلى مئذنة السلسلة من قتل ضابط وجندي بريطاني في القدس القديمة، **وإثر ذلك وافقت الإدارة الإسلامية للمسجد الأقصى تحت الضغوط البريطانية على تخصيص حراس وظيفتهم منع تسلل أحد إلى المآذن.** فيما انتشرت القوات البريطانية بشكل دائم على أسطح المباني المطلّة على المسجد الأقصى من خارجه (إطلاق نار من مآذن الأقصى على الجيش، 1938، 23 تشرين أول) .

أذونات زيارة خطية ومختومة من إدارة المجلس الاسلامي الأعلى أو من شيخ الحرم الشريف قبل زيارة المسجد الأقصى، واستمرت الشرطة البريطانية باتهام بعض حراس الأقصى وبعض موظفي المجلس الاسلامي الأعلى بالعلاقة بالأنشطة العسكرية للثورة الفلسطينية الكبرى، وبالمفتي المطارد الحاج محمد أمين الحسيني، وحاولت التدخل في حراسة المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة بحجة ضعف وقصور نظام الحراسة في المسجد وطلبت من المجلس الاسلامي توفير حراس دائمين للمآذن لمنع اعتلائها من قبل الناس أو المسلحين واكتفت بمراقبة المسجد من فوق مباني مرتفعة من خارجه بعد عملية البرق العسكرية البريطانية أواخر عام 1938م .

3.1.2. علاقة قسم الحراسة بالشرطة الأردنية (1948–1967م) :

تولّت القوات الأردنية السيطرة على المسجد الأقصى المبارك بانسحاب القوات البريطانية من مدينة القدس عام 1948م، واستبدلت الشرطة البريطانية المشرفة على مخفر المسجد الأقصى بقوات من الجيش العربي الأردني ثم عناصر من الشرطة الأردنية، وفي ظل الوضع الإداري والأمني الجديد، بدأت علاقة من التعاون والتكامل بالنشوء بين حراس المسجد وشرطة المسجد الأقصى، حيث تكوّن قسم الحراسة في معظم العهد الأردني من 21 حارساً يشرف عليهم رئيس الحرس مباشرة، معظمهم يعملون على أبواب المسجد الأقصى كحراس بوابين، وكان ينتدب على بواباته المفتوحة حارس يشرف على نظافة المكان والنظام العام، وعنصر شرطة واحد على الأقل يقوم بالمراقبة وحفظ الأمن على كل باب بمجرد فتحه، ولديه صلاحيات تفتيش الداخلين للمسجد سواء كانوا من المصلين أو السياح الأجانب، وكذلك فحص الحاجيات التي يحملونها معهم .

ويمكن مناقشة العلاقة بين قسم الحراسة والشرطة الأردنية ضمن المحاور الأربعة التالية :

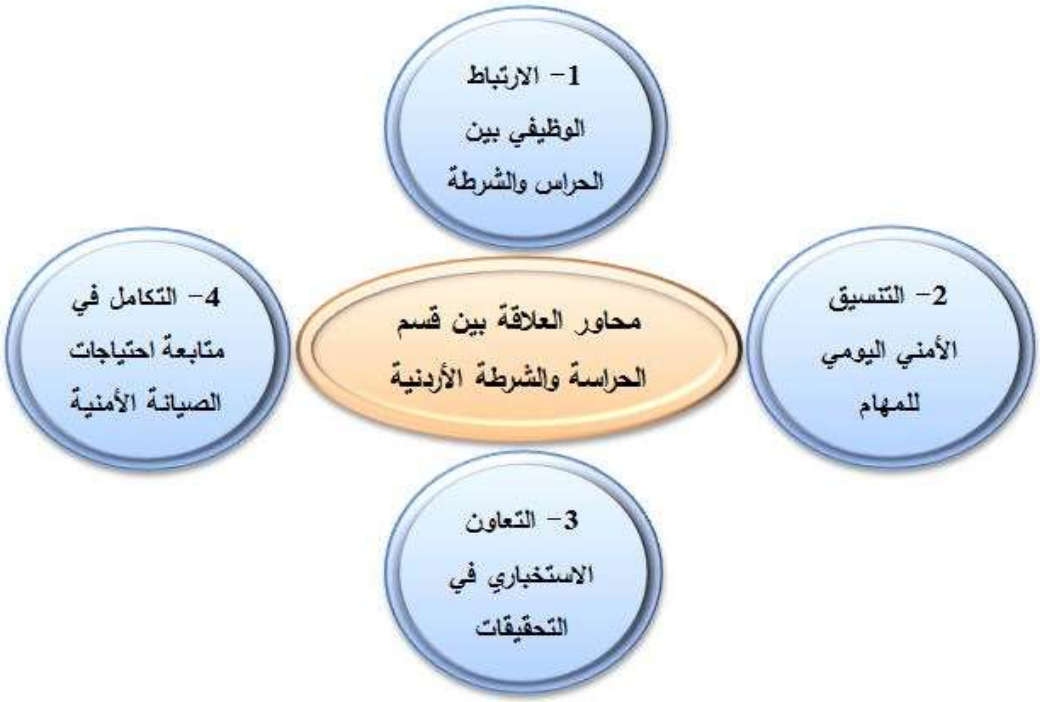

الشكل 3.1 : محاور العلاقة بين قسم الحراسة والشرطة الأردنية (1948-1967م)

وفيما يلي نبذة عن محاور العلاقة بين قسم الحراسة والشرطة الأردنية خلال العهد الأردني :

3.1.2.1. الارتباط الوظيفي بين حراس الأقصى والشرطة الأردنية :

كان قسم الحراسة وجهاز الشرطة الأردنية يتبعان لحكومة واحدة هي الحكومة الأردنية، وينتفي بذلك التنافر المفترض بين دور الحراس ودور الشرطة، عندما تكون شرطة احتلال، كما كان الحال قبل العهد الأردني وبعده في ظل الاحتلال البريطاني والاسرائيلي، ويتضح من بعض مراسلات قسم الحراسة ووثائق أمن المسجد، أن الغاية الأساسية من تعيين الحراس في المسجد الأقصى خلال العهد الأردني كانت مساعدة مخفر شرطة المسجد في حفظ الهدوء والنظام العام، ومنع بعض الفئات من دخول المسجد أو الإساءة لحرمته والعبث بمرافقه، كمنع ظاهرة مرور الصبية والعتالة عبر أبواب المسجد، واستعمال ساحاته طريقاً لنقل البضائع من وإلى أسواق البلدة القديمة، ومحاولة القضاء على بعض الظواهر السلبية الأخرى كالتسول والاختلاط وعدم الاحتشام، وقد وافق مراقب الأوقاف العام بكتابه رقم (928) بتاريخ 10 تشرين ثاني 1952 على أن يكون حراس الأقصى مرتبطين ميدانياً بقائد شرطة المسجد الأقصى لهذه الغايات

بحيث يشرف عليهم وعلى رئيس الحرس، ويقوم بترتيب وظائفهم اليومية (ت.أ، كتاب محافظ القدس حول تبعية الحراس، رقم A0017، 1962/1/2) .

وتفيد وثائق أرشيف قسم الحراسة بأن كادر مخفر شرطة المسجد الأقصى المبارك في مطلع الستينات كان يتألف من ضابط واحد و 4 عناصر شرطة، ولم يكن عددهم منتظماً باستمرار، فمثلاً في أيلول 1961م كان أحد العناصر مبتعثاً خارج المسجد الأقصى ليعمل في مقر مقاطعة القدس، بينما كان عنصر آخر في دورة خاصة، ليبقى في مخفر المسجد الأقصى شرطيان فقط، يتناوبان الدوام على مكتب المتابعة في نفس المخفر، مما استوجب من مأمور أوقاف القدس أن يخاطب المسؤولين في عمّان في 13 أيلول 1961 لزيادة مرتب المخفر إلى 6 أنفار على الأُقل (ت.أ، معاملة منع دخول السيارات، رقم A0016، 1961/9/13) .

3.1.2.2. التنسيق الأمني اليومي للمهام بين الحراس والشرطة الأردنية :

كان عدد الأبواب المفتوحة لدخول المصلين والسياح الأجانب للمسجد الأقصى خلال العهد الأردني تسعة أبواب، وكان يتم التفاهم دورياً بين مسؤولي الأوقاف وقيادة شرطة المسجد الأقصى المبارك الأردنية عبر المراسلات والاجتماعات على تنسيق وتوزيع المهام اليومية والموسمية بين الحراس والشرطة، والتي أفضت مثلاً إلى انتداب عناصر شبه دائمين من الشرطة على أبواب المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة، يتولون المسؤولية عن أمن هذه المصليات، ويراقبون الداخلين من المصلين والسياح ويفتشون حوائجهم إن لزم الأمر .

واشتملت المهام اليومية المشتركة بين قسم الحراسة والشرطة على استحداث دوريات مشتركة لتفتيش المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة وبقية المصليات بعد الانتهاء من صلاة العشاء وخروج المصلين من المسجد يومياً، للتأكد من عدم بقاء أحد فيها، ثم يتم قفل هذه المصليات ولا تفتح إلا قبل صلاة الفجر، مع بقاء حراس ليليين وعناصر شرطة عند أبوابها للحراسة .

كذلك كان يتم تفتيش جميع ساحات المسجد من قبل الحراس الليليين، بالاشتراك مع الشرطة الأردنية بعد صلاة العشاء، كإجراء أمني لضمان خلوها من أي أشخاص يحاولون الاختباء فيها، مع التركيز على الساحات الشرقية ومنطقة المصلى المرواني والسور الشرقي لامكانية الاختفاء هناك بين الأشجار وفوقها . (ت.أ، مذكرة حراسة الأقصى لمصطفى الانصاري، رقمA0001، 1970/1/17)

3.1.2.3. تعاون الحراس والشرطة الأردنية في التحقيقات الأمنية المتعلقة بالمسجد :

تولّت قيادة شرطة منطقة القدس الأردنية مسؤولية التحقيقات الأمنية في قضايا المسجد الأقصى المبارك، ومع السنوات تطورت علاقة تعاونية استخبارية بين الشرطة وحراس المسجد، ومن نماذج هذه التحقيقات المحفوظة في أرشيف قسم الحراسة عدد من قضايا السرقات التي طالت ممتلكات المسجد الأقصى من قبل بعض ضعفاء النفوس، ومنها على سبيل المثال :

1- قضيّة اقتلاع وسرقة أربعة ألواح رصاص عازل من سقف الرواق الشرقي للمصلى القبلي، والتي اكتشفت من قبل أحد موظفي اعمار المسجد، إثر تسرب مياه الأمطار يوم 6 نيسان 1959 الى داخل المصلى، حيث تم ابلاغ حراس المسجد الأقصى ومأمور الأوقاف وقائد المنطقة الذي أرسل ضباط المباحث الأردنيين للتحقيق، وتوصلت تحقيقاتهم أن الصعود للسطح لم يكن ممكناً إلا عبر درج مئذنة الفخريّة، والذي له مفتاحان فقط مع المؤذنين ومع مخفر شرطة المسجد كما أفاد التقرير الأمني لقسم الحراسة، وقد تم حفظ ملف القضية لدى مدعي عام القدس في 12 نيسان 1959 لعدم ظهور الفاعل (ت.أ، معاملة سرقة رصاص القبلي، رقم A0003، 1959/4/7).

2- قضية سرقة قطع نحاسية من تعميرات قبة الصخرة المشرفة في 27 تموز 1964، حيث قبض الشرطي الأردني "ابراهيم محمد سلامة" [1] المرتب على أحد أبواب المسجد الأقصى على أحد عمال ترميم قبة الصخرة المشرفة (75 عاماً) عند خروجه من بوابة المسجد، ومعه حقيبة وكيس كبير بداخلهما مواسير وألواح نحاسية، وذلك بفضل معلومة مرّرها قسم الحراسة لمخفر شرطة

[1] من بلدة صور باهر جنوب القدس الشريف .

المسجد، واعترف خلال التحقيق معه في شعبة الجرائم التابعة لمقاطعة القدس، بأنه سرقها من أموال الصخرة المشرفة لبيعها، وقد تم احالته لمدعي عام القدس من قبل قائد المقاطعة الضابط "عبد الوهاب الأفغاني" (ت.أ، معاملة سرقة نحاس الصخرة، رقم A0004، 1964/7/29) .

3.1.2.4. تكامل الحراس والشرطة الأردنية في متابعة احتياجات الصيانة الأمنية للمسجد :

في علاقة تكاملية مميزة بين الحراس والشرطة الأردنية، تولّى قائد شرطة المسجد الأقصى طوال العهد الأردني متابعة احتياجات الصيانة والتطوير الأمني في المسجد الأقصى المبارك، وكان يخاطب مأمور أوقاف القدس مباشرة بالاحتياجات التي يطلبها ويلاحظها الحراس وعناصر الشرطة على حدّ سواء، وتعمل دائرة أوقاف القدس على تخصيص المبالغ اللازمة لتأمينها، ومثال ذلك أنه بتوصية من حراس المسجد كتب قائد مخفر شرطة الأقصى لمأمور أوقاف القدس بأن معظم أقفال بوابات المسجد تالفة ولم تعد ذات نفع، وطلب في 3 تشرين أول 1958 شراء أربعة وعشرين قفلاً حديدياً جديداً، وقد أجيب طلبه بشراء الأقفال بمبلغ اجمالي قدره 5,76 دينار أردني لحفظ أمن وسلامة المسجد (ت.أ، معاملة أقفال بوابات الأقصى، رقم A0005، 1958/10/3) .

ومن اللّافت بأن عدد من قادة الشرطة الأردنية في المسجد الأقصى المبارك، تحوّلوا بعد انسحاب جهاز الشرطة الأردنية من القدس والأقصى إلى رؤوساء لقسم الحراسة بعد احتلال المسجد عام 1967م. فقد كان الضابط جمال مراد – أبو رشيد – رحمه الله، قائداً للشرطة السياحية الأردنية في الأقصى قبل احتلاله، وأصبح رئيساً لقسم الحراسة بعد الاحتلال مباشرة وحتى عام 1977م، ثم تولّى رئاسة القسم بعده الحاج حسن أحمد عيّاد، كذلك الضابط مصطفى حسنين قائد المخفر الأردني في المسجد والذي أصبح مشرفاً على بعض أنشطة الحرس بعد الاحتلال .

3.2 الوجود الشرطي الإسرائيلي في الأقصى بعد عام 1967م وعلاقته بقسم الحراسة :

لم تعرف الأمة في تاريخها الحديث نكسة أصعب ولا أقسى من احتلال القدس والمسجد الأقصى المبارك، ولم تعرف القدس في تاريخها أثقل ولا أسوأ من الاحتلال الصهيوني في ظلمه طيلة عقود للبشر والحجر والشجر، وعدوانه على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتهاكه لحرية العبادة والمعتقد في مدينة الأنبياء وبوابة الأرض للسماء .

في تمام الساعة 10:30 من صباح الأربعاء الموافق 7 حزيران 1967م، دخل الجيش الإسرائيلي بآلياته وجنوده ساحات المسجد الأقصى المبارك، وفتح أبواب قبة الصخرة المشرفة، ورفع العلم الإسرائيلي فوقها وحاول فتح أبواب المصلى القبلي، فلمّا تعذّر ذلك ضرب الباب بقذيفة هشّمته، فطارت شظاياه إلى محراب المسجد . ثم منع جيش الاحتلال المسلمين من دخول الأقصى والصّلاة فيه، ولم تقم الصلاة فيه يوم الجمعة الموافق 9 حزيران 1967 لأول مرّة منذ قرون طويلة، وقد تمّ استدعاء المرجعيات الدينية الاسلامية[1] من قبل الحاكم العسكري للضفّة الغربية "البريغادير حاييم هيرتسوغ – Haim Herzog " [2] يوم الخميس 15 حزيران 1967 ليبلغهم أنه بوسعهم إقامة صلاة الجمعة في الأقصى في 16 حزيران 1967، لكن المرجعيات الدينية رفضت إقامة الصلاة لوجود الجيش الاسرائيلي في المسجد، فصرخ "هيرتسوغ – Herzog" وضرب الطاولة بيده قائلاً بأن الجيش الأردني كان في الأُقصى قبل الجيش الاسرائيلي، وكانت تقام فيه الصّلاة ! ولم يستمع للمرجعيّات وأنهى الجلسة (العلمي، 1985).

في مساء الثلاثاء 27 حزيران 1967[3]، دُعِي مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي وعدد من المرجعيّات الإسلامية والمسيحية لمؤتمر احتفالي أقامه رئيس وزراء الاحتلال الاسرائيلي " ليفي اشكول – Levi Eshkol " ! وألقى في الاحتفال كلمة طلب فيها من رئيس وزراء الاحتلال ومن قيادة الجيش الاسرائيلي الحاضرين، تسليم المسجد الأقصى للمرجعيّات الاسلامية وسحب الجيش الاسرائيلي منه، فردّ عليه رئيس

---

[1] وهم آنذاك : مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي ، ورئيس محكمة الاستئناف الشيخ عبد الحميد السائح ، وعضو محكمة الاستئناف الشيخ حلمي المحتسب ، وقاضي القدس الشيخ سعيد صبري .

[2] أصبح الرئيس السادس لدولة الاحتلال الاسرائيلي لاحقاً .

[3] **من الملفت** أنه نفس يوم اعلان تطبيق القانون الاسرائيلي على القدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك !

الوزراء أن ذلك سيتم قريباً، وبعد بضعة أيام انسحب الجيش الاسرائيلي من المسجد وسلّمه لهم (العلمي، 1985)، واعتبر رئيس الوزراء "اشكول – Eshkol" أن التغيير الجذري الرئيسي هو السماح لليهود بالدخول إلى المسجد الأقصى المبارك في أوقات معيّنة من النهار، وتزامن كل ذلك مع اعلان الحاخامية اليهودية العليا لفتوى تحرّم دخول اليهود "لجبل الهيكل"، وهو ما عزّز الموقف السياسي لحكومة الاحتلال آنذاك . وكنتيجة متوقعة لحدوث الاحتلال الاسرائيلي عام 1967م، حصلت تغييرات كبيرة في منظومة الأمن والحراسة في المسجد الأقصى ، تتلخص ملامحها بما يلي :

1- انسحاب الشرطة وسائر القوات الأردنية من المسجد وإخلاء المخفر الأردني بداخله .
2- تحوّل بعض ضباط الشرطة الأردنية في الأقصى إلى مشرفين على قسم الحراسة بالزيّ المدني وتأثيرهم اللّاحق في تطوير قسم الحراسة وأسلوب عمله .
3- تحوّل بعض عناصر الشرطة الأردنية في الأقصى للخدمة في سلك الشرطة الاسرائيلية في المسجد .
4- دخول الشرطة العسكرية الإسرائيلية للمسجد مع بداية الاحتلال، كمرحلة انتقالية فاصلة بين السيطرة العسكرية للجيش الإسرائيلي على الأقصى واستلام الشرطة الإسرائيلية المدنية للمسجد .
5- فرض حرس الحدود الإسرائيلي على بوابات المسجد الخارجية، واحتلال مبنى المحكمة التنكزية في الرواق الغربي للمسجد وتحويلها مقراً له في 24 حزيران 1969م .
6- استمرار مسؤولي قسم الحراسة في المسجد، بالتواصل والتنسيق اليومي مع أجهزة الأمن العام الأردنية عن بعد، وبشكل غير معلن .

3.2.1. تباين النّظرة للأعمال الشرطية والأمن العام في الأقصى بين الأوقاف وشرطة الإحتلال :

بعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على وجود جيش الإحتلال الاسرائيلي في المسجد الأقصى، استلمته المرجعيات الاسلامية مجدداً بواقعه الجديد، محاولة ترميم حالة الفراغ الإداري والأمني الذي خلّفه الإنسحاب الأردني من المسجد، على قاعدة أن الشرطة الإسرائيلية هي جسم إحتلالي غريب عن المسجد ولا يملك حق التدخل في شؤونه الإدارية والأمنية عموماً . وبدأت منذ ذلك الحين أجهزة الأمن الإسرائيلية في لعب دور أساسي في ترسيخ أركان هذا الاحتلال ومؤسساته في مدينة القدس ومسجدها الأقصى برؤية

صهيونية عنصرية، وعقيدة يغلب عليها العداء للآخر على أسس قومية ودينية، وكرّس جهازي المخابرات والشرطة على وجه الخصوص جهوداً كبيرة لتنفيذ الرؤية الحكومية الصهيونية تجاه أمن وإدارة المسجد الأقصى، باعتبارها أجهزة تنفيذية فعّالة ومرنة على الأرض، تفرض نفسها بالقوة على المسجد وإدارته وحرّاسه. وأمام هذه الحالة من التباين في النّظرة لمسؤولية الأمن العام في الأقصى، نشأت وتراكمت اتفاقات وترتيبات عمل –مكتوبة وشفوية– بين الطرفين، لمحاولة توزيع المسؤوليات والصلاحيات الأمنيّة في المسجد . كان أبرزها بروتوكولات اتفاق السّلام الأردني–الإسرائيلي الموقّع في 26 تشرين ثاني 1994

يقول "رايتر– Reiter" واصفاً صلاحيّات الحراسة والأعمال الشرطية ومسؤولية الأمن العام في المسجد الأقصى المبارك، وتوزيعها بين حرّاس المسجد والشرطة الإسرائيلية من وجهة نظره :

> " حراسة هار هبيت (المسجد الأقصى) موزّعة بين السلطات الإسلامية التي وظّفت أكثر من 100 حارس، وبين شرطة إسرائيل التي وضعت نقاط شرطة دائمة في المكان وعلى الأبواب، حيث يقوم أفرادها بالتجوّل حول هار هبيت (المسجد الأقصى). وفي المقابل فإن المسؤولية العامّة عن الأمن ومنع الإرهاب والمحافظة على الأمن العام تقع على إسرائيل، ولم تمنع الحراسة واليقظة على الأمن العام قيام متطرفين بمحاولات للمسّ بهار هبيت (المسجد الأقصى) مثل حرق المسجد الأقصى (المصلّى القبلي) من قبل سائح أجنبي غريب الأطوار في 1969/8/21 وإطلاق النار الذي قام به مهاجر جديد من الولايات المتحدة، والذي تجند في الجيش الإسرائيلي آلان قودمان في 1982/4/11 . وفي المقابل أحبطت أجهزة الأمن الإسرائيلية وحرّاس الأوقاف بعض الأعمال، مثل نيّة أعضاء التنظيم السرّي اليهودي الذين ألقي القبض عليهم في عام 1984، ومجموعة ليفتا في 1984/1/21، و ينال ليرنر 1989، الذين حاولوا تفجير مساجد هار هبيت (المسجد الأقصى)" . (Reiter, 1997, P.17)

غير أن المئات من وثائق أرشيف قسم الحراسة تسلّط الضوء على أسلوب عمل شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى، وعلى جوانب من علاقتها بقسم الحراسة من عام 1967م حتى عام 2000م، بصورة أكثر عمقاً وتفصيلاً وواقعية مما وصفه "رايتر – Reiter"، وإنّ دراسة هذه الوثائق والمراسلات المختصة بالعلاقة مع الشرطة تشير إلى حرص شرطة الإحتلال على ما يلي :

1- **فرض نهج عمل ثابت لها في المسجد الأقصى،** يتضمن تنفيذ مجموعة من الاجراءات الأمنية الروتينية بشكل يومي وموسمي . كإجراءات المراقبة والتفتيش على الأبواب، وتفتيش المصليات المسقوفة، ومتابعة مجموعات المقتحمين، وغير ذلك.

2- **التدرّج في التحكم بمفاصل الإدارة والسيطرة الأمنية الحيوية على المسجد،** عبر إبقاء حالة من الضغط المتواصل المدروس على إدارة الأوقاف، وإدارة المسجد وحراسه .

3- **الزيادة المتدرجة لصلاحيات عناصر وضباط الشرطة في المسجد،** مقابل دفع صلاحيات الإدارة الإسلامية والحراس إلى التآكل البطئ. وخصوصاً في ملفات متابعة السياحة وتنفيذ أعمال الإعمار والتحكم بدخول المواد والآليات عبر الأبواب وغيرها، وهو ما قاد في كثير من المحطات إلى الصدام المباشر مع حراس المسجد وإدارته، ومع إدارة الأوقاف والحكومة الأردنية، وبالطبع مع الشارع الفلسطيني الذي يستشعر في كل مرة بوعيه خطورة دور الشرطة والمخابرات الاسرائيلية في تذليل مساعي السيطرة الصهيونية على الأقصى .

4- **التعامل مع حرّاس المسجد وإدارة الأوقاف باستعلاء وصَّلف وعنصرية،** ومحاولة إخضاع الإرادة والعمل على الاختراق الأمني، واستثمار الأحداث الأمنية كإحراق المصلى القبلي ومحاولات التسلل المسلح والمجازر المختلفة في المسجد لنزع مزيد من الصلاحيات الإسلاميّة وفرض السيطرة الإسرائيلية .

ورغم حفاظ جهازي الشرطة والمخابرات على هذه الرؤية التي تبدو ثابتة ومدروسة في أسلوب التعامل مع إدارة الأوقاف وقسم الحراسة في المسجد، إلا أنّ تقلّبات حصلت في سلوك هذه الأجهزة أحياناً باتجاه الارتخاء أو مزيد من الشدّة، تبعاً لعوامل عدّة، من أبرزها :

1- **التغيرات في رؤية الحكومات اليمينية واليسارية الاسرائيلية،** المتعاقبة على حكم دولة الإحتلال منذ عام 1967م وحتى يومنا الحاضر .

2- **مدى نفوذ وضغط جماعات الهيكل اليمينية** المتطرفة العاملة للسيطرة على المسجد ومستوى تمثيلها وتغلغلها في الكنيست والحكومة الصهيونية وأجهزة الأمن .

3- **الحالة الأمنية السائدة في الأراضي الفلسطينية،** بين انتفاضات وثورات وفترات هدوء نسبي.

4- **الخلفية الدينية والقومية الشخصية لضباط قيادة الشرطة الاسرائيلية** في المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس. حيث جرى تغيير المناصب القيادية بشكل متكرر بين ضباط مسلمين ودروز ونصارى ويهود متشددين من عام 1967م حتى عام 2000م . انظر مثلاً (الملحق 3.2) بأسماء ورتب بعض الضباط العرب في شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى وقد تم لاحقاً تسليم قيادة المخفر حصرياً لضباط يهود.

5- **مدى قوّة ووضوح مواقف مجلس الأوقاف وإدارتها**، والهيئة الاسلامية العليا، والحركة الاسلامية في القدس والداخل المحتل، وفصائل العمل الوطني في القدس، وأداء المسؤولين المشرفين على المسجد الأقصى سواء في مديرية المسجد أو قسم الحراسة أو قسم السدنة أو لجنة الاعمار وغيرها

وقد كان لحالة الأمن في المسجد الأقصى المبارك تداعيات وتأثيرات مباشرة في المجتمع الفلسطيني والمجتمع الإسرائيلي على حدّ سواء، فمن جهة كانت الأطماع والإعتداءات الصهيونية على المسجد من تشعل فتيل الثورات والإنتفاضات الهبّات الفلسطينية المختلفة، من ثورة البراق عام 1929م، مروراً بالثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، وحرب 1948م، ثمّ حرب 1967م، ثمّ الإنتفاضة الأولى عام 1987م وهبّة تشرين أول عام 1990م، وهبّة النفق 1996م، وصولاً إلى انتفاضة الأقصى عام 2000م، وما بعدها من رباط في المسجد وهبّات فلسطينية. والتي كانت تتأجج معها مشاعر الأمة العربية والإسلامية في كل مكان غضباً للمسجد الأقصى. ومن جهة أخرى كان لهذه الثورات والهبّات تأثيراتها العميقة على المجتمع الإسرائيلي من حيث الخسائر البشرية والنفسية والإقتصادية، وهجرته المعاكسة إلى خارج فلسطين، وقدرة المشروع الصهيوني على التغلغل في البلدان العربية والإسلامية، بالترويج للتطبيع والسّلام.

وفي العناوين التالية من هذا المبحث، نسلط الضوء على جوانب من العلاقة التي كانت قائمة بين إدارة أوقاف القدس وقسم الحراسة من جهة، وشرطة الاحتلال الإسرائيلي التي تفرض نفسها على المسجد الأقصى من جهة أخرى، نناقشها موضوعياً في محاولة لفهم السياسات والرؤى التي انتهجها الطرفان :

3.2.2.العلاقة القائمة مع ضباط وعناصر الشرطة الاسرائيلية العرب في المسجد :

عملت شرطة الاحتلال الاسرائيلي طوال الفترة من عام 1967م حتى بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م على تعيين العشرات من العناصر العرب (مسلمين ومسيحيين ودروز) في وحدة شرطة المسجد الأقصى المبارك ومنحهم الأغلبية في العدد، والأفضلية في الترقي كضباط، على غرار أسلوب الشرطة البريطانية في التغلغل في المسجد بعد افتتاحها للمخفر في داخله عام 1938م، إضافة إلى تعيين ضباط " مسلمين " برتب مختلفة لقيادة وحدة شرطة المسجد، والهدف الظاهري لهذه السياسة هو تقليل حدّة الاحتكاك مع الأوقاف والجمهور المسلم، وما وراء ذلك من تسهيل مهام التواصل والاختراق والسيطرة على المدى البعيد. واستمرت بتعيينهم بوتيرة أقل منذ عام 1988م حتى عام 2000م، انظر رتب بعض الضباط العرب البارزين في قيادة شرطة المسجد الأقصى في ظل الاحتلال الاسرائيلي (الملحق 3.2)

ويمكن القول بأن سياسة تعيين هؤلاء الضباط وغيرهم من العرب في هذه المواقع القيادية داخل المسجد الأقصى، قد نجحت في إرساء بعض قواعد التفاهم والعمل المشترك مع قيادة قسم الحراسة، بما يخدم المصلحة الاسرائيلية العليا بالدرجة الأولى .

ولعل في الرسالة السريّة المهمّة، المروّسة بكلمة " مكتوم "، والتي كتبها رئيس الحرس جمال مراد [1] – أبو رشيد بخطّ يده، ووجهها إلى مدير أوقاف القدس في 13 أيار 1970، بعد كارثة إحراق المصلى القبلي بعدة أشهر فقط، ما يبين جانب من طبيعة العلاقة القائمة منذ مطلع السبعينات، بين مسؤولي قسم الحراسة وهؤلاء الضباط العرب في شرطة الاحتلال، ونورد الرسالة اقتباساً بنصّها الحرفي لأهميتها في فهم الواقع الجديد الذي ساد في المسجد بعد احتلاله، وبعد احراق مصلّاه الجامع : (الملحق 3.3)

" سعادة مدير الأوقاف بالقدس ، المحترم .

الموضوع : **أمن الحرم القدسي الشريف . / مكتوم** (سرّي)

لاحقاً لكتابي رقم ح ش/1 ، تاريخ 1970/2/11 ، ورقم ح ش/22/1 تاريخ 1970/3/15

الآن وبعد أن تم إملاء شواغر الحراسة والمراقبة في منطقة الحرم القدسي الشريف ، خاصة في المناطق الحساسة فيه ، وبعد أن تم تدريب 25 حارساً على أعمال مكافحة الحريق ، ولتوفر أجهزة الاطفائية اللازمة لاخماد أي حريق صغير قد يحصل لا سمح الله ، **وأيضاً وجود قوة كافية من أفراد الشرطة بقيادة ضابط**

[1] وهو ضابط شرطة سياحية أردنية ، خدم في مخفر الأقصى قبل احتلاله عام 1967م ثم أصبح رئيساً لقسم الحراسة بعد الاحتلال .

قدير مسلم لمساعدتنا عند الضرورة ، أرى أن الوضع الأمني في الحرم الشريف أصبح ممتازاً الآن . لذلك أعود وأقترح أن تفتح أبواب مسجدي الصخرة المشرفة والأقصى المبارك للزوار من غير المسلمين والسيّاح الأجانب ، وبذلك تستفيد خزينة الأوقاف الإسلامية من ريع العائدات التي تجنيها من رسوم الزيارة ، واعتقد أنكم تشاركوني الرأي أن هذا الدخل المالي سيساعد كثيراً على إعادة بناء وتصليح ما سببه حريق المسجد الأقصى ، وتحسين أوضاع الحرم القدسي الشريف وموظفيه من جميع الوجوه ، والأمر يعود لمن بيده الأمر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

جمال مراد / رئيس الحرس "

(ت.أ، رسالة رئيس الحرس بعد الحريق، رقم A0007، 1970/5/13)

كذلك بعد إحراق المصلى القبلي بخمسة أشهر فقط، جدّد "رئيس الحرم الشريف" الشيخ مصطفى خليل الأنصاري بتاريخ 17 كانون ثاني 1970م، مطالباته المتكررة لإدارة أوقاف القدس، بتسليم مسؤولية أمن المسجد الأقصى المبارك بالكامل للشرطة الاسرائيلية وحدها ! وهو من أصحاب المناصب الرفيعة في المسجد آنذاك، وقد برر مطالبه في رسالة سريّة مكتومة وجهها لمدير أوقاف القدس تضمنت ما نصّه :

" .. وبما أن الحكومة المحتلة قد عيّنت شرطة أمن مع عدد من رجال الشرطة للأمن والمحافظة على قدسية الحرم الشريف ، أرى أن يكون ما اتخذ من أمن ونظام على ممر الأيام، من عهد الدولة العثمانية إلى عهد الانتداب البريطاني إلى عهد الأردن، بالمسؤولية على هذا المكان المقدّس من أي اعتداء عليه كما جرى مؤخراً حريق المسجد الأقصى المبارك الذي هزّ مشاعر العالم المتمدن . **وإنني ألفت نظركم بكل صراحة، أنه إذا عينت دائرة الأوقاف مئات الحراس للحراسة الليلية أو النهارية فلا فائدة منها دون أن نحمّل الحكومة أمن وحراسة الحرم القدسي الشريف بالمواد التي تقدّمت بها، والتي كان معمولاً بها لحفظ أمن الحرم القدسي الشريف**، حتى لا يأتي شخص مجنون ثانٍ مثل (روهان) فيعمل كما عمل لا سمح الله "

(ت.أ، الرسالة السرية لرئيس الحرم، رقم A0001، 1970/1/17)

وقد ظل هذا التوجّه قائماً لدى عدد من مسؤولي إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى، منذ احتلال المسجد عام 1967م حتى بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، ومن الشواهد على ذلك، أن مدير أوقاف القدس المهندس هاشم عشاير[1]، طالب في اجتماع مسؤولي الأوقاف مع قيادة الشرطة، المنعقد في مكتب رئيس مجلس الأوقاف يوم الثلاثاء 12 آب 1986، باستبدال جنود حرس الحدود اليهود العاملين في المسجد

[1] وكان يشغل في ذات الوقت أيضاً منصب مساعد الأمين العام لشؤون الضفة الغربية في وزارة الأوقاف الأردنية .

الأقصى بجنود من الطائفة الدرزيّة، وقد سجّل ذلك الطلب رسمياً في محضر الاجتماع، ووعد قائد منطقة القدس الضابط " حاييم البلدس – Haim El–Baldas " بالعمل على ذلك (م.ع.ق، محضر الاجتماع مع الشرطة، رقم 5244، 1986/9/14)

ومن الشواهد على ذلك أيضاً أن اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م، رافقه ضغوطات مختلفة على العناصر والضباط العرب الذين يخدمون في سلك الشرطة الاسرائيلية في القدس وسائر المدن الفلسطينية لترك العمل معها، باعتبار هذا العمل نوع من العمالة العلنية للاحتلال، والتي أدت لاستهداف هؤلاء العناصر مراراً من قبل نشطاء الانتفاضة، وبالفعل استقال العديد من هؤلاء العناصر والضباط من سلك الشرطة الاسرائيلية في الأعوام الأولى للانتفاضة، بما في ذلك عناصر من شرطة المسجد الأقصى . (م.ع.ق، كتاب تعيين الشرطة كحراس، رقم3096، 1988/9/7)

وقد أرسل البنك الإسلامي للتنمية في 25 نيسان 1988م، رسالة غريبة للأوقاف الإسلامية، تحمل الرقم (421/أ) ، يبدي فيها استعداده لدفع رواتب 50 حارساً جديداً للمسجد الأقصى المبارك، مع الاقتراح على الأوقاف بأن يكونوا حصرياً من أفراد الشرطة الإسرائيلية المستقيلين ! وقد ردّ مدير أوقاف القدس آنذاك هاشم عشاير على هذا المقترح، برسالة وجهها للشيخ سعد الدين العلمي– رئيس مجلس الأوقاف – بالموافقة على تعيين رجال الشرطة المستقيلين–من سكان منطقة القدس فقط– في حراسة المسجد الأقصى المبارك، وإكمال النقص في عدد الحراس الخمسين من شباب القدس المجاورين للمسجد، على أن يتم استيعاب عناصر الشرطة العرب المستقيلين من مدن الضفة الغربية كموظفين في مديريات الأوقاف في الضفة الغربية مشيراً في رسالته إلى عدّة محددات ينبغي مراعاتها عند استيعابهم ، وهي :

1– أنه ليس بالإمكان ضمان جميع عناصر الشرطة المتقدمين للوظائف، من حيث مسلكهم الشخصي غير الواضح .

2– أن مواقع سكن بعضهم بعيدة عن الأقصى، ويترتب على ذلك صعوبة تواجدهم بسرعة في أوقات الطوارئ في المسجد .

3– أن تعيين عدد كبير منهم سيفسر سلباً ضد الأوقاف من عدّة أطراف، وأن سلطات الاحتلال ستنظر لذلك بأن الأوقاف حرّضتهم على الاستقالة من سلك الشرطة ثم كافأتهم بتوظيفهم لديها .

4- وأن تعيينهم بكثرة في المسجد الأقصى سيسبب "..الحساسية والبغضاء بين أفراد الشرطة المستقيلين وغير المستقيلين المتواجدين على رأس عملهم في داخل ساحات المسجد الأقصى المبارك وفي هذا انعكاس سئ على مجريات أمن المسجد " .

5- وأنه من الضروري أن يكون تعيينهم عن طريق وزارة الأوقاف الأردنية كالمعتاد، تجنباً لتشعب المرجعيات والصلاحيات وتعدد مراكز القوى في المسجد الأقصى، وهو ما يفقد الأوقاف سيطرتها على مجريات الأمور ".. مما يدع المجال للغير (من المسلمين) بالتدخل في شؤون الأقصى بحجج وأعذار واهية " (م.ع.ق، كتاب تعيين الشرطة كحراس، رقم3096، 1988/9/7) .

كما أرسل مدير أوقاف القدس المهندس هاشم عشاير لوزير الأوقاف الأردني في ذات الفترة، سلسلة كتب لتعيين عناصر وضباط الشرطة العرب المستقيلين من الشرطة الاسرائيلية، كموظفين وحراس في المسجد الأقصى المبارك، بما يشير إلى جانب هام وغير مرئي من "علاقة الثقة" التي كانت قائمة من عام 1967م حتى عام 2000م، بين الأوقاف وقسم الحراسة من جهة، مع الضباط والعناصر العرب تحديداً في الشرطة الاسرائيلية من جهة أخرى، ومن بين هذه المطالبات المثيرة مثلاً، كتابه رقم 2248/390 بتاريخ 26 حزيران 1988 للوزير والذي جاء فيه :

" ... فإن السيّد تيسير عثمان علي قطّوم، كان يعمل كضابط ارتباط في مخفر الشرطة الموجود في ساحة المسجد الأقصى ، ومؤخراً استقال من عمله متخلياً عن راتب شهري لا يقل عن ثلاثماية دينار، كما تحمّل عبئ التزام كان مفروضاً عليه نتيجة حضوره دورة في الشرطة بمبلغ لا يقل عن ألفي دينار والمذكور أصبح منذ ثلاثة أشهر بدون أي دخل لمواجهة أعباء الحياة التي لا تخفى على سماحتكم . أكتب لسماحتكم راجياً اصدار أمركم بتعيينه في مرتب الحرم الشريف مع غيره .. " (م.ع.ق، كتاب طلب تعيين الضابط قطّوم، رقم 2248/390 ، 1988/6/26)

ومع ذلك لم يتم تعيين الضابط المذكور ضمن مرتبات الأوقاف أو في قسم الحراسة لسبب مجهول . إلا أنه تمّ بالفعل تعيين العديد من عناصر الشرطة العرب وأبناءهم وإخوتهم في حراسة المسجد الأقصى في تلك الفترة وطوال سنوات التسعينات . ورغم سوء معاملة بعض هؤلاء العناصر لحراس الأقصى واعتداءهم عليهم لفظياً وجسدياً بالضرب المبرح واعتقالهم أحياناً، فقد نشأت علاقة تعاون بينهم وبين قلّة من الحراس،

إلى درجة أن الحارس كان إذا غادر نقطة حراسته على إحدى بوابات المسجد لأي سبب، ينوب عنه الشرطي العربي المرتب على الباب، ولا زال بعض هؤلاء المستقيلين على رأس عمله في المسجد إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة ضمن كادر الأوقاف الإسلامية .

3.2.3.ترميم الأوقاف لمبنى مخفر الشرطة وتزويده ببعض احتياجاته :

احتفظت إدارة أوقاف القدس بعد احتلال الأقصى عام 1967م، بحقها في ترميم الخلوة الجنبلاطية وخلوة أرسلان باشا في شمال صحن الصخرة المشرفة، واللواتي تتخذهن شرطة الإحتلال بطابقيهما مخفراً لها، باعتبار هذه الخلوات جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، وأحد معالمه المعروفة .

وقد عملت إدارة الأوقاف على ترميم وصيانة الخلوتين بصفتها المرجعية الاسلامية المشرفة حصرياً على إعمار المسجد، بل ولجأت أحياناً لتزويد المخفر بما يلزم من الاحتياجات التي تطلبها الشرطة حتى في ظروف الاضطرابات والانتفاضات التي تأثر بها المسجد، بدعوى عدم ترك مجال لسلطات الاحتلال لمباشرة ترميم هذه المعالم الاسلامية الهامّة في المسجد [1]، ومن أبرز أعمال الترميم والصيانة التي نفذتها مديرية الانشاءات والصيانة في إدارة الأوقاف للخلوة الجنبلاطية وخلوة أرسلان باشا – مقر مخفر الشرطة الاسرائيلية– في المسجد الأقصى، على حساب مخصصات "صيانة العقارات الوقفية"، ومخصّصات "صيانة الحرم الشريف"، ما يلي :

[1] **ملاحظة خارج الإطار الزمني للدراسة :** في ليلة القدر من 27 رمضان 2014م أحرق شبان فلسطينيون مخفر شرطة الاحتلال بخلوتيه وطابقيهما بالكامل، خلال مواجهات عنيفة اندلعت في المسجد، ضمن هبّة عام 2014م التي تفجّرت غضباً للعدوان على غزة ولإحراق مستوطنين متطرفين للطفل المقدسي الشهيد محمد أبو اخضير وهو حيّ، وقد حاولت شرطة الاحتلال بعدها مباشرة ترميم الخلوة باشراف سلطة الاثار الصهيونية، وحاولت ادخال مضخة رمل ومواد ترميم عبر باب الاسباط في مخالفة غير مسبوقة لترتيبات الوضع القائم (للستاتسكو – Status quo)، غير أن إصرار الأوقاف على حقها في ترميم الخلوات المحتلة كمخفر منع مباشرة سلطات الاحتلال لذلك . ثم أحرق مخفر شرطة الاحتلال مرة أخرى جزئياً بعد ظهر يوم الثلاثاء 12 آذار 2019م بواسطة زجاجة حارقة ألقاها شبان فلسطينيون خلال أحداث مرتبطة بهبّة باب الرحمة، وقد أفرغت شرطة الاحتلال المسجد الأقصى بالكامل وأغلقته حتى فجر يوم التالي ومنعت الصلاة فيه، وقامت خلال اغلاقه بترميم المخفر، وأدخلت 3 سيارات إليه تحمل مواد ومعدات ترميم دون إذن الأوقاف، وثبّتت يافطة جديدة وباب اضافي لمخفر الشرطة، كما أدخلت سيارة أخرى لمواد الترميم ليلة الثلاثاء 19 آذار 2019 في تجاوز تام لدور الأوقاف الإسلامية .

الجدول رقم (3.2): " أبرز أعمال الترميم والصيانة التي نفذتها إدارة الأوقاف لمقر مخفر الشرطة الاسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك، 1967-2000م "

	أعمال الترميم والصيانة	التكلفة	المصدر
1-	صيانة ودهان جدران المخفر الداخلية واصلاح النوافذ والأباجورات. في 15 آب 1985	375 دينار أردني من مخصصات "صيانة العقارات الوقفية"	**(م.ع.ق، رقم 5557، 1985/8/10)**
2-	صيانة ودهان جدران المخفر الداخلية في 20 آذار 1987	401 دينار أردني من مخصصات "صيانة العقارات الوقفية"	**(م.ع.ق، رقم 1860، 1987/3/15)**
3-	صيانة ودهان جدران المخفر الداخلية في 20 تشرين ثاني 1988	290 دينار أردني من مخصصات "صيانة الحرم" ثم تخصيص 50 ديناراً أخرى لتغطية العجز في ميزانية الترميم	**(م.ع.ق، رقم 72/1، 1989/1/10)** **(م.ع.ق، رقم 4140،1988/11/16)**
4-	تزويد مخفر الشرطة بخزانة معدنية جديدة في 31 كانون أول 1988	–	**(قرار مجلس الأوقاف، رقم 88157، 1988/12/10)** **(م.ع.ق، رقم5202، 1988/12/15)**
5-	صيانة ودهان جدران المخفر الداخلية في 8 أيار 1995	1000 شيقل من مخصصات "صيانة العقارات الوقفية"	**(م.ع.ق، رقم 1085، 1995/5/6)**
6-	تركيب مكيف كهربائي وحمالة حديدية للمخفر في 15 تموز 1995	1000 شيقل من مخصصات "صيانة العقارات الوقفية"	**(م.ع.ق، رقم 1578،1995/7/12)**

وفي المقابل، عملت إدارة الأوقاف أيضاً طوال الفترة من عام 1948م حتى عام 2000م، على تلبية احتياجات الخلوات المستخدمة لقسم الحراسة، ومكتب الأحوال في شمال صحن الصخرة المشرفة، وترميمها حفاظاً عليها، وكذلك صيانة وزيادة غرف الحراسة الخشبية التي يستخدمها الحراس في النقاط الثابتة.

3.2.4. عمل الشرطة الاسرائيلية على متابعة واختراق قسم الحراسة وارهاب الحراس:

أدركت شرطة ومخابرات الإحتلال منذ عام 1967م، أهمية المتابعة الدائمة لنشاط قسم الحراسة ولجميع الحراس العاملين في المسجد، وأهمية إحداث حالة من الاختراق داخل القسم، تؤسس لواقع جديد من التعاون والتنسيق الأمني مستقبلاً، وتكفل تزويد الشرطة بما تحتاجه من معلومات وتسهّل احتواء القسم، وقد استمرت هذه المحاولات ولا زالت، واتخذت أشكالاً عدة خلال فترة الدراسة تفصح وثائق أرشيف قسم الحراسة عن جوانب هامّة منها، وتطوّرت بعد عام 2000م بتطور وسائل الاتصال وانتشار استخدام شبكة الانترنت، وقد واجهها حراس المسجد الأقصى بالثبات على المبادئ، والتمسّك بالانتماء للمسجد وإدارته الإسلاميّة، ومن دراسة تقارير العديد من حراس المسجد الموجهة لإدارتهم حول ما جرى معهم في هذا السياق، يمكن تلخيص أساليب شرطة ومخابرات الاحتلال في متابعة نشاط قسم الحراسة ومحاولات تجنيد الحراس وإرهابهم بما يلي :

3.2.4.1. إلزام قسم الحراسة بتزويد المخفر بكشف يومي بأسماء الحراس الليليين وتوزيعهم :

ضغطت شرطة الإحتلال مراراً بعد احتلال المسجد عام 1967م على قسم الحراسة وعلى إدارة أوقاف القدس لتسليمها كشفاً يومياً بتوزيع الحراس وأسماءهم، في جميع الوحدات العاملة، وخصوصاً الوحدات الليلية منها، وتفيد سجلات الأحوال بأن مراقبي الوحدات الليلية في قسم الحراسة بدأوا بتوثيق تسليمهم لهذا الكشف لمخفر الشرطة كل ليلة، اعتباراً من ليلة 29 أيار 1974 وحتى اعداد هذه الدراسة، حيث تسجل مادة خاصة بعملية التسليم في سجل الأحوال، مع اسم الحارس الذي سلّم الكشف، واسم الضابط الذي استلمه وساعة التسليم، والذي يكون عادة بعد الانتهاء من توزيع الحراس على نقاط عملهم الليلية مباشرة، ويبدو أن تسليم هذا الكشف بأسماء وتوزيع الحراس بدأ إثر قيام قسم الحراسة بتغيير مواقع دوام الحراس كل ليلة، وفي تاريخ 24 أيلول 1986 بحث مجلس الأوقاف كتابين موجهين لمدير أوقاف القدس من قبل ضابط ارتباط الشرطة في المسجد الأقصى، تطلب فيها الشرطة قوائم بأسماء حراس وموظفي المسجد الأقصى، وقرر المجلس برئاسة الشيخ سعد الدين العلمي بقراره رقم (86245) ما نصّه: "..لا مانع من

تقديم قائمة بأسماء حراس الحرم الشريف فقط " (م.ع.ق، قرار تسليم أسماء الحراس للشرطة، رقم 5657/6، 1986/9/28)

3.2.4.2. اعتقال الحراس واستدعائهم لمراكز تحقيق الشرطة والمخابرات الاسرائيلية :

حيث تم توثيق عشرات الاعتقالات التعسفية القصيرة التي جرت لحراس المسجد، وكذلك الاعتقالات الأمنية ذات الأحكام الممتدة لأشهر وسنوات للحراس المشاركين في الأنشطة الوطنية والعمل المقاوم، وعشرات من نماذج الاستدعاء المكتوبة للحراس خلال الإطار الزمني لهذه الدراسة، والتي كان يتم تسليمها لهم على خلفية أحداث في المسجد، أو لأية أسباب أخرى، سواء في نقاط عملهم داخل المسجد، أو في مكتب الأحوال، أو عبر ضابط مخفر المسجد أو في منازلهم وعلى الحواجز، عدا الكثير من الاعتقالات التعسفية والاستدعاءات الشفوية والهاتفية غير الموثّقة . والتي كان يستخدم خلالها أساليب الترهيب والترغيب في محاولة لتجنيدهم . ويمكن القول أنه ما من حارس عمل في المسجد الأقصى منذ مطلع الإنتفاضة الأولى عام 1987م وحتى عام 2000م إلا وتم استدعاؤه ولو لمرة واحدة للتحقيق الذي يتخلله عرض التعاون مع أجهزة أمن الاحتلال . وكذلك تم توثيق عشرات الاعتداءات الجسدية بالضرب المبرح والإساءات اللفظية من قبل ضباط وعناصر الشرطة وحرس الحدود بحق حراس المسجد الأقصى خلال عملهم، ضمن منهجية استعلاء وصلف تتبعها الشرطة بحق الحراس في محاولة لإرهابهم واخضاعهم . (و.ق، ملف استدعاءات الحراس، رقم C0100، 1967-2000م)

3.2.4.3. محاولة نسج علاقات أمنية مع الحراس داخل المسجد الأقصى :

وذلك عبر نقاط التماس التالية مع الحراس :

أ- **نقاط عمل الحراس**، وخصوصاً على أبواب المسجد، حيث كان يحاول ضباط وعناصر الشرطة والمخابرات محاورة الحراس والتقرب إليهم، ويبدو أن هذا الاسلوب كان من أوائل الأساليب التي لجأت إليها أجهزة أمن الاحتلال بعد عام 1967م، ومثال ذلك ما أفاد به حارس باب الحديد في

5 نيسان 1972 في مذكرته إلى رئيس الحرس، والتي جاء فيها أن ضابطاً اسرائيلياً كبيراً برتبة "عميد"، قد حضر إلى باب الحديد، وتحدّث معه بشكل "ودّي" حول قضايا تخص أمن المسجد الأقصى، وعن عدد الحراس وتوزيعهم، وعلاقتهم بالشرطة الإسرائيلية، وعن أبواب المسجد وصولاً إلى رواتب الحراس التي تفاجأ بها واعتبرها " قليلة " كما أفاد الحارس، في محاولة لتجنيده (ت.أ، تقرير حارس باب الحديد، رقم A0020، بتاريخ 1972/4/5) . وقد تكرر ذلك كثيراً في تقارير أمن المسجد .

ب- **مخفر شرطة المسجد،** ومثاله ما جاء في تقرير أحد حراس المسجد الليليين في شباط عام 2000م، عن مجالسة ضابط الشرطة "داني" [1] لبعض حراس الأُقصى بعينهم، على عتبات مخفر الشرطة لفترات طويلة كل ليلة بعد اغلاق المسجد وحتى الفجر، بما يتعارض مع عمل الحراس ومسؤولياتهم . وفي جميع الفترات تقريباً بين عام 1967م وعام 2000م، نجح هذا النوع من الاستدراج مع فئة قليلة من الحراس، فكانوا أكثر استجابة للإختلاط مع الشرطة .

3.2.5. دخول سيارات الشرطة الاسرائيلية للمسجد الأُقصى :

منذ دخول أول رتل من السيارات العسكرية الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك في 7 حزيران 1967، وشرطة الاحتلال تعتبر ذلك حقاً ثابتاً لها، لا يحقّ لأوقاف القدس ولا لحراس الأقصى التدخل فيه، وقد عمدت طوال السنوات الأولى لاحتلال المسجد، إلى تجاهل الترتيبات المتفق عليها مع إدارة الأوقاف، وإلى إدخال سياراتها المختلفة إلى ساحات الأقصى دون إلتفات لاعتراض إدارة الأوقاف أو الهيئة الإسلاميّة العليا أو حراس المسجد. حتى وصل بها المطاف في بداية السبعينات لادخال سياراتها أيام الجمعة من باب الأسباط خلال اكتظاظ المسجد بالمصلّين ودون مبررات تذكر، وقد اشتكت إدارة الأوقاف لوزير الشرطة

[1] وقد تم نقل ضابط الشرطة المذكور للعمل في المخابرات الاسرائيلية لاحقاً، ثم أعيد للعمل ضابطاً لوحدة شرطة المسجد عام 2015م، ولا زال حتى إعداد هذه الدراسة .

ومفتشها العام مراراً في محاولة لمنع سيارات الشرطة من الدخول إلا بتنسيق مسبق مع إدارة وحراس المسجد. وفي 23 تشرين ثاني 1974 أرسل مدير أوقاف القدس حسن طهبوب خطاباً هاماً لوزير الشرطة الإسرائيلية بهذا الخصوص، عقب احتجاج واسع للمصلين على دخول سيارات الشرطة للمسجد، جاء فيه :

" السيّد وزير الشرطة المحترم ،
اعتادت بعض سيارات الشرطة أن تدخل إلى ساحات الحرم الشريف عنوة ودون الإلتفات لاعتراض الحارس المكلّف بحراسة باب الاسباط، وخصوصاً في أيام الجمعة، ولما كان هذا العمل يخالف الترتيبات التي لا يسمح بموجبها للسيارات بدخول ساحات الحرم الشريف، ونظراً للاساءة التي يشعر بها المسلمون لهذا المكان المقدس، الأمر الذي يعتبر تحدياً لهذا الشعور بالذات، علماً بأن ساحات الحرم الشريف تكون غاصّة بالمصلين في أيام الجمعة. لهذا فإنني أرجو أن تصدروا أوامركم بعدم تكرار دخول السيارات إلى ساحات الحرم الشريف لمنافاة ذلك لحرمة المسجد، ولما فيه من إساءة لشعور المصلين" (م.ع.ق، كتاب منع سيارات الشرطة، رقم 1239/54، 1974/11/23)

وقد تمّ تجاهل مطلب الأوقاف، واكتفت الشرطة بالردّ برسالة من نائب مدير مكتب وزير الشرطة الضابط "فليسيك – Felicek" بأن طلب الأوقاف قد أرسل إلى الضباط المعنيين، والذين سيردون عليه في الوقت المناسب واستمر بذلك دخول السيارات دون تنسيق ثابت مع حراس المسجد الأقصى طوال السنوات العشر التالية . (و.ق، معاملة سيارات الشرطة، رقم C0077، 1974/11/23)

3.2.5.1. إحباط عملية كبرى وخطوة منع جريئة من قبل الأوقاف :

بعد 10 سنوات من استمرار تجاهل الشرطة لمطالب الأوقاف ، بتنظيم دخول سيارات الشرطة للأقصى بالتنسيق مع حراس المسجد، أحبط حراس الأقصى بتاريخ 26 كانون ثاني 1984م، عملية خطيرة لمنظمة "لفتا" الصهيونية المتطرفة في المسجد الأقصى[1]، تم على إثرها إجراء تغييرات في ترتيبات دخول سيارات

[1] وهي حادثة تسلل عدد من الارهابيين الصهاينة من منظمة " لفتا " عبر سور الأقصى الشرقي مساء يوم الخميس 26 كانون ثاني 1984م ، ومعهم كميّة كبيرة من الأسلحة والمتفجرات والصواريخ المحمولة على الأكتاف، بهدف تنفيذ مجزرة كبيرة في قبة الصخرة المشرفة، وتدمير المصلّيات الرئيسية، وشكل مجلس الأوقاف على إثرها " **لجنة تنظيم الحراسة** " بكتابه رقم 1/2 بتاريخ 26 كانون ثاني 1984م، والتي ضمت : رئيس مجلس الأوقاف الشيخ سعد الدين العلمي، وعضو المجلس الأستاذ حسني الأشهب، ومدير الأوقاف السيد حسن طهبوب، ومدير المسجد الأقصى السيد جميل حمامي، ورئيس الحرس السيد حسن عياد، بهدف التحقيق في الحادثة، ومراجعة إجراءات أمن المسجد الأقصى، وإعادة تنظيم شؤون واحتياجات وأعداد حراس المسجد .

الشرطة، وعدد من الاجراءات الأمنية في المسجد، حيث أرسل رئيس مجلس الأوقاف الشيخ سعد الدين العلمي– وهو أيضاً رئيس لجنة تنظيم الحراسة التي تشكلت بعد احباط العملية– كتاباً للمفتش العام لشرطة الاحتلال، ولقائد شرطة القدس، وقائد مخفر المسجد الأقصى، بعد أسبوع فقط من احباط العملية، يخبرهم فيها بأنه" نظراً للأوضاع الراهنة فقد قرر مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بعدم السماح لأية سيارة مهما كان نوعها بالدخول إلى ساحات الحرم الشريف " . وهي خطوة جريئة في توقيت حساس آنذاك، مثلت تحدياً لسلوك الشرطة الاستعلائي، وتجاهلها للإدارة الاسلامية وحراس المسجد، غير أنها لم تدم طويلاً للأسف (م.ع.ق، كتاب منع سيارات الشرطة، رقم592/6، 1984/2/2)، (و.ق، معاملة سيارات الشرطة، رقم C0078، 1984/2/2)

3.2.5.2. تراجع الأوقاف واستثناءات سريعة :

بعد 3 أيام فقط على قرار الأوقاف بمنع دخول كافة أنواع السيارات، بما فيها سيارات الشرطة للمسجد الأقصى المبارك، ومرور عشرة أيام على إحباط عملية تدمير المسجد، أرسل رئيس مجلس الأوقاف كتاب استدراك لرئيس الحرس، وأرفق نسخة منه لقائد مخفر شرطة الاحتلال في المسجد يستثني من المنع سيارة خبير المتفجرات التابعة لشرطة الاحتلال عند طلب الشرطة إدخالها للأقصى. وكذلك سيارات نقل مواد الإعمار وسيارات الإطفائية والإسعاف (م.ع.ق، كتاب منع سيارات الشرطة، رقم 609/6، 1984/2/5)، (و.ق، معاملة سيارات الشرطة، رقم C0078، 1984/2/5) وكان هذا الاستثناء مدخلاً لقبول الأوقاف تالياً بترتيبات الجنرال الاسرائيلي " كاسبي – Caspi " .

3.2.5.3. قبول الأوقاف بترتيبات الجنرال " كاسبي – Caspi " لدخول سيارات الشرطة :

بعد استثناء سيارة خبير المتفجرات الاسرائيلي بعدة أيام فقط من قرار منع الدخول للاقصى، تلقت إدارة الأوقاف كتاباً من قيادة شرطة الإحتلال بتاريخ 16 شباط 1984، ويحمل الرقم (1090)، فيه ترتيبات أمنية خطيرة يمليها الجنرال الإسرائيلي "كاسبي– Caspi"، وتوسّع دائرة سيارات الشرطة المسموح لها بالدخول للأقصى لتشمل سيارات حرس الحدود أيضاً، وتتضمن دخولها بحرّية ليلاً ونهاراً للمسجد

الأقصى، دون حاجة لإذن خطّي أو شفوي من الأوقاف أو إدارة المسجد، مع الاكتفاء بأن يسبق وصول السيارة إعلام شفوي من قبل الشرطي المرتب على باب الأسباط لحارس الباب بحكم مسؤوليته عن فتح مصراعي الباب والحاجز الحديدي المؤدي لساحة الغزالي خارجه. وقد أرسل رئيس مجلس الأوقاف كتاباً بالموافقة على هذه الترتيبات لقيادة شرطة منطقة القدس في 28 شباط 1984، جاء فيه :

" لا مانع من دخول سيارات الشرطة إلى ساحات المسجد الأقصى ليلاً، ووفقاً للترتيب الذي جاء في كتاب الجنرال (كاسبي) ونصه: (تقرر أن دخول كل سيارة للشرطة وحرس الحدود إلى ساحة الحرم القدسي الشريف يسبقه إخطار هاتفي إلى مركز الشرطة الذي يقوم بدوره بابلاغ الحارس المرابط عند الباب) "
(م.ع.ق، كتاب منع سيارات الشرطة، رقم 2013/6، 1984/2/28)، (و.ق، معاملة سيارات الشرطة، رقم C0078، 1984/2/28)

وبالطبع، فإن ترتيبات الجنرال" كاسبي" والتي فرضتها قيادة الشرطة في ظروف حرجة من استهداف الأقصى من قبل الجماعات الإرهابية الصهيونية المسلّحة، ظلت تؤرق بعض مسؤولي إدارة المسجد الأقصى وقسم الحراسة، وقد وجدت خلال دراسة وثائق الأرشيف محضر اجتماع هام بين رئيس مجلس الأوقاف ومفتش الشرطة العام، تم عقده عصر الاثنين 28 أيار 1984 في مكتب المفتش العام لمناقشة ترتيبات أمنية تتعلق بحرس الحدود وتدخلاته في الأقصى وحراسه، وترتيبات شهر رمضان الفضيل بين الحراس والشرطة، وإعادة تقييم لدخول سيارات الشرطة للأقصى بعد مرور 3 أشهر على فرض ترتيبات "كاسبي"، وجاء في ملخص محضر الاجتماع الذي أرسله رئيس المجلس للمفتش العام، أنهم اتفقوا على وقف دخول سيارات حرس الحدود الاسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك، وأن المفتش العام وافق على اقتصار دخول سيارات الشرطة للمسجد في حالات الطوارئ فقط، وأنه وعد بإصدار تعليمات بذلك لشرطة المسجد (م.ع.ق، محضر الاجتماع بالشرطة، رقم1113/6، 1984/5/31)، (و.ق، رقمC0078، 1984/5/31)، (هـ.إ،ع، كتاب رقم هـ أ/6، 1984/5/31)

والذي يظهر في موضوع دخول سيارات الشرطة للمسجد الأقصى، أن ترتيبات الجنرال "كاسبي– Caspi" هي التي ظلّت معتمدة عموماً منذ اعلام الأوقاف وحراس المسجد بها في 16 شباط 1984، وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، مع اعتماد بعض التغييرات الطفيفة والاستثناءات التي حصلت بالتوافق هنا أو هناك، ووجود حالات كثيرة لم تلتزم بها الشرطة حتى بترتيبات جنرالها "كاسبي – Caspi"

المجحفة! بمجرد إخبار حارس باب الأسباط أن سيارة شرطة ستدخل المسجد، كما توثق ذلك سجلات الأحوال وتقارير الحراس ومراسلات الأوقاف مع الشرطة . وإصرار الشرطة الدائم على ادخال سيارة خبير المتفجرات بشكل مكثف للمسجد الأقصى المبارك لفرض واقع جديد، وخصوصاً طوال سنوات الانتفاضة الأولى، تارة بذريعة وجود أجسام مشبوهة وأخرى بذريعة ورود معلومات استخبارية، والتي كان يعقب دخولها للمسجد إجراءات مشدّدة، وأعمال تفتيش شاملة، ورفع لمستوى الحذر واليقظة لجميع الحراس وعناصر الشرطة المناوبين. وتوثق سجلات الأحوال دخول سيارة خبير المتفجرات الاسرائيلي للمسجد باستمرار، انظر نماذج من دخولها خلال سنوات الانتفاضة الأولى في (الملحق 3.4) .

ونظراً لأن معظم مرات دخول سيارة هندسة المتفجرات الاسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك كانت تتم ليلاً في فترة اغلاق المسجد، وعدم اطلاع المجتمع الفلسطيني ووسائل الاعلام على تفاصيل ما يجري ليلاً في المسجد المغلق، لم ترصد ردّة فعل فلسطينية رسمية أو شعبية على هذا الاسلوب الاسرائيلي الخطير الذي استهدف فرض واقع جديد في المسجد الأقصى، وعلى صعيد أنشطة قسم الحراسة فقد كان يعقب دخول سيارة هندسة المتفجرات للمسجد أعمال تفتيش شاملة، وتقليص لفترات الاستراحة الليلية لوحدات الحراسة، ورفع مستوى اليقظة والانتباه، وخصوصاً في المرات التي دخلت فيها السيارة على خلفية تحذيرات استخبارية، أو اتصالات تهديد وهمية وصلت للشرطة من منظمات يهودية ارهابية .

3.2.6. السّجالات والتفاهمات حول البوابات الإلكترونية وكاميرات المراقبة وأنظمة الأمن الحديثة :

يعود السبق في محاولات استخدام أنظمة الأمن والمراقبة والاتصال الحديثة في المسجد الأقصى المبارك لحراس المسجد الأقصى المبارك قبل إلتفات شرطة الإحتلال الاسرائيلي لذلك، وبداية المحاولات كانت في منتصف سنوات السبعينات، بالمقترح النوعي الذي تقدّم به مساعدو رئيس الحرس " أحمد الشعباني وجميل الدويك " في 6 آذار 1976، والمتضمن تركيب شبكة هواتف سلكيّة على كل باب من أبواب المسجد الأقصى لربطها بمكتب الأحوال . والذي تأخر تنفيذه للأسف حتى عام 1983م، ليعاد طرحه إثر وقوع سلسلة أحداث أمنية خطيرة تعرض لها المسجد، من أبرزها مجزرة الجندي "آلان قودمان – Alan Goodman " بتاريخ 11 نيسان 1982م، ومخطط نسف قبة الصخرة المشرفة من قبل ضباط وجنود

صهاينة من سلاح الهندسة وسلاح الطيران في ذات العام . لتبدأ بعدها سلسلة سجالات وتفاهمات طويلة بين الأوقاف وقسم الحراسة من جهة، مع شرطة الاحتلال الاسرائيلي من جهة ثانية، حول أحقية تركيب واستخدام أنظمة المراقبة والتصوير والاتصال الالكترونية في المسجد الأقصى، بوصفها أدوات ذات رمزية سيادية تعبّر عن السيطرة على المكان، ومن هذه السّجالات والتفاهمات بين الأوقاف وشرطة الاحتلال حول تركيب واستخدام أنظمة المراقبة والفحص والاتصال الإلكترونية بين عامي 1967 و2000م ، ما يلي :

3.2.6.1. أجهزة الفحص الإلكترونية اليدوية على أبواب المسجد الأقصى :

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وضعت شرطة الاحتلال الإسرائيلي نصب أعينها هدفاً بإحكام رقابتها وسيطرتها على المسجد الأقصى عبر تركيب بوابات الفحص الإلكترونية، ونجحت في تطبيق ذلك في المسجد الابراهيمي في منتصف التسعينات، وظلّت تتحين الفرص لتنفيذ مخططها في المسجد الأقصى منذ ذلك الحين [1] .

تعود جذور المخطط إلى 15 آذار 1984، حيث قدّم المهندس المقيم للجنة إعمار المسجد الأقصى إلى مجلس الأوقاف، دراسة استشارية لنظام أمني إلكتروني داخلي وخارجي ونظام إنذار وإطفاء أوتوماتيكي لجميع المسجد الأقصى تتحكم به إدارة أوقاف القدس، وقد أرجأ المجلس قبول هذا المشروع النوعي بقراره رقم(3/48) بتاريخ 24 آذار 1984، لحين إتمام دراسته من قبل رئاسة الوزراء في عمان، غير أنه لم يصل أي ردّ من عمان حول المشروع طوال الأشهر التالية. وبعد عدّة أيام فقط من طرح مشروع الأوقاف الأمني، سارعت شرطة الاحتلال في مطلع نيسان 1984م لتقديم مخطط أمني خطير سلمته لمحامي الأوقاف ! يتضمن تخطيط الشرطة لتركيب بوابات فحص إلكترونية على جميع بوابات الأقصى، وأنظمة

[1] لم يكن إقدام شرطة الاحتلال على تركيب بوابات فحص إلكترونية وكاميرات مراقبة حديثة على عتبات باب الأسباط وباب المجلس وباب السلسلة صباح الأحد 16 تموز 2017 - خلال إعداد هذه الدّراسة - في أعقاب عملية " الجبارين الثلاثة " محض صدفة، أو مخطط جديد لشرطة الاحتلال، حيث نفّذ ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم في الدّاخل المحتل عام 1948م ، كلّهم اسمه محمد، وكلهم من عائلة جبّارين الفلسطينية، عملية إطلاق نار وطعن في المسجد الأقصى المبارك استهدفت عناصر وضباط من شرطة الاحتلال، بدءاً من باب حطّة حتى صحن الصخرة المشرفة ، صباح يوم الجمعة 14 تموز 2017، وأسفرت عن مقتل عنصرين من شرطة الإحتلال فوراً وإصابة آخرين، وأغلقت سلطات الإحتلال بعدها المسجد لعدة أيام وفتشته بالكامل، واعتقلت جميع حرّاسه، واقتحمت مكاتب الأوقاف وسائر مرافق المسجد بشكل غير مسبوق، وحاولت فرض البوابات الإلكترونية وكاميرات مراقبة متطورة على بوابات المسجد صباح الأحد 16 تموز 2017 ، كما حاولت إلغاء استخدام بعض الأبواب نهائياً مثل باب حطّة، وأفشل هذا المخطط باعتصامات هبّة الأسباط المقدسية، التي استمرت لأسبوعين كاملين خارج أبواب المسجد، حتى أزيلت جميع الإجراءات الإسرائيلية .

مراقبة أمنية حديثة في مختلف أنحاء المسجد ! غير أن الأوقاف ردّت على الشرطة بكتابها رقم (2230) بعدم إمكانية بحث هذا الأمر أو الموافقة عليه، لعدم ورود موافقة مبدئية من الجهات المختصة في عمّان على الشروع باستخدام هذه الأنظمة الإلكترونية من قبل الأوقاف وحراس الأقصى، أو السماح للشرطة الاسرائيلية بتركيبها واستخدامها في المسجد. ثم جاء قرار مجلس الأوقاف رقم (11/225هـ) بخصوص مخطط الشرطة المقترح وفي نصّه : ".. رفض الفكرة، وفي حالة إصرار الشرطة على تنفيذها يكون التنفيذ على الأبواب من الخارج " (م.ع.ق، كتاب الرد على مخطط الشرطة، رقم 6351، 1984/8/24) .

وعلى ما يبدو فإن إصرار الأوقاف على رفض المخطط الأمني المقدّم من شرطة الاحتلال، والمتضمن تركيب بوابات فحص إلكترونية داخل عتبات المسجد الأقصى، دفع الشرطة لتقديم بدائل ومقترحات أخرى كاستخدام أجهزة الفحص الإلكترونية اليدوية للداخلين للمسجد. حيث قدّم ضابط الارتباط في شرطة الاحتلال في 24 تشرين أول 1984، طلباً لإدارة الأوقاف بالموافقة على تركيب خزائن خاصة داخل جميع أبواب الأقصى، لحفظ أجهزة الفحص الإلكترونية اليدوية كبديل مؤقت عن البوابات الإلكترونية الثابتة، وقد وافق مجلس الأوقاف بقراره رقم (13/265) بتاريخ 4 تشرين ثاني 1984، على حفظ هذه الأجهزة الجديدة في غرف الحراسة الخاصة بحراس المسجد على كل باب بعد اغلاقه ليلاً (م.ع.ق، كتاب الموافقة على أجهزة الفحص اليدوية، رقم 8065، 1984/11/8). وبالفعل في أعقاب هذه التفاهمات بدأ استخدام أجهزة الفحص اليدوية من قبل الشرطة، وحفظها في غرف الحراسة اعتباراً من شهر تشرين أول 1984م

3.2.6.2. بوابات الفحص الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى :

لم تكتف شرطة الاحتلال بأجهزة الفحص اليدوية على الأبواب، وظلت تترقب الفرص لتنفيذ مخططها الأول، وبعد عامين من استخدام هذه الأجهزة، ومع تصاعد المواجهات والأحداث الأمنية التي رافقت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أعادت الشرطة طرح مخططها الأمني بقوة، وقد اجتمع ممثلو الأوقاف بقيادة الشرطة في مطلع عام 1987م لمناقشة هذا المخطط، وتم عرض محضر الاجتماع على مجلس الأوقاف لاتخاذ القرار، فوافق المجلس بقراره رقم (8712) بتاريخ 11 شباط 1987 على مطالب

الشرطة، وجاء في نص القرار: ".. تقرر الموافقة على تركيب الأجهزة الإلكترونية الأمنيّة (حلوق) داخل أبواب الحرم القدسي الشريف، شريطة أن يكون ثمنها على حساب الأوقاف الإسلامية " انظر (الملحق 3.5) . وتشير مطالعات الدائرة المالية للأوقاف على القرار بأن تكلفة البوابات الإلكترونية قدّرت بمبلغ باهظ آنذاك هو 25,000 دولار أمريكي، وتم مخاطبة وزارة الأوقاف الأردنية لتخصيص المبلغ في 22 شباط 1987. وعلى ما يبدو تم تركيب البوابات الإلكترونية داخل أبواب المسجد لفترة وجيزة من الزمن خلال الانتفاضة الأولى، ولا زالت آثار تثبيتها بادية على بعض عتبات الأُقصى إلى اليوم، انظر صور بعض البراغي الحديدية في عتبات المسجد في (الملحق 3.6)، (م.ع.ق، كتاب الموافقة على البوابات الإلكترونية، رقم 1288، 1987/2/16)

في أواخر عام 1998م، توجهت شرطة الاحتلال لزيادة عدد عناصرها على بوابات المسجد، وقررت إعادة تركيب بوابات إلكترونية جديدة لتفتيش الداخلين للمسجد الأقصى، وردّاً على ذلك طالب رئيس مجلس الأوقاف وزارة الأوقاف بزيادة عدد حراس المسجد، حتى لا يؤخذ نقص عدد الحراس كذريعة لأي خطوات اسرائيلية أو لأي حادث أمني في ظل الاستهداف المتواصل للمسجد، حيث كان في المسجد 121 حارساً، والمطلوب بالحدّ الأدنى رفع عددهم إلى 160 حارساً، حتى تترافق أي زيادة للشرطة على الأبواب بزيادة الحراس، غير أنه لم يتم تعيين أي حراس جدد سوى 14 حارس في عام 1999م، وأفشل اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م مخطط شرطة الاحتلال باعادة تركيب البوابات الإلكترونية (م.ع.ق، كتاب رئيس المجلس، رقم 2084، 1998/12/2)

3.2.6.3. كاميرات مراقبة المسجد الأقصى :

في مطلع شباط 1996م، أقدمت شرطة الاحتلال– دون التنسيق مع الأوقاف أو قسم الحراسة– على تركيب أول كاميرا مراقبة علنيّة ومكشوفة لها تطلّ على المسجد الأقصى المبارك، فوق مبنى المدرسة التنكزية المحتلة في الرواق الغربي داخل حدود المسجد الأقصى المبارك، وقد طالب رئيس مجلس الأوقاف آنذاك الشيخ عبد العظيم سلهب قائد شرطة القدس بإزالة الكاميرا الجديدة من فوق التنكزية، باعتبارها تعدياً على حقوق المسلمين وتدخلاً في أمورهم الدينية، معتبراً أن هذه الخطوة وتوجه سلطات الاحتلال لفتح

النفق الغربي، وتدخلها في ترميم المصلى المرواني والأقصى القديم إنما هي: ".. محاولات مثيرة للشكوك لدى المسلمين، وتعطّل على عملية التفكير بجديّة بشأن ما هو مقترح عمله لأمن المسجد الأقصى المبارك بواسطة الأجهزة الإلكترونية " (م.ع.ق، كتاب رئيس المجلس للشرطة، رقم 246/1، 1996/2/6) غير أن سلطات الاحتلال لم تلتفت لهذه المطالب، وبقيت الكاميرا منصوبة لمراقبة المسجد وروّاده حتى إعداد هذه الدراسة، وأضافت لها شرطة الاحتلال لاحقاً عدة كاميرات بقدرات أكبر وبزاوية تصوير 360 درجة فوق مبنى التنكزية وغيره [1].

3.2.6.4. محطّات الاتصالات اللاسلكيّة واللّواقط الالكترونية :

بعد أسبوع واحد على افتتاح النفق الغربي في 25 أيلول 1996 وانطلاق هبّة النفق، أقدمت شرطة الاحتلال في 1 تشرين أول 1996 على تركيب محطة اتصالات لاسلكية خاصة بها فوق المدرسة التنكزية في الرواق الغربي للمسجد الأقصى المبارك، إضافة إلى سمّاعات وجهاز "ساتلايت" وأجهزة مجهولة أخرى، وقد احتجت دائرة الأوقاف بكتاب موجه لقائد شرطة لواء القدس جاء فيه :

> " .. نطالب بإزالة هذه الأجهزة فوراً منعاً لحدوث أية اشكالات نحن وأنتم في غنى عنها، علماً بأنه لم يكن في يوم من الأيام أية أجهزة سوى أجهزة الحرم الشريف، وهذا العمل هو تغيير للوضع القائم (الستاتسكو) ويعتبر تصرفاً لا يمكن قبوله" (م.ع.ق، كتاب مديرالاوقاف للشرطة، رقم 1453، 1996/10/2)

ثم أرسل قائد شرطة القدس رسالة للأوقاف فيها إشعار بترتيبات جديدة متعلقة بأمن المسجد الأقصى المبارك، في محاولة للسيطرة على هبّة النفق بعد مرور شهر على انطلاقها. وقد أكّد مجلس الأوقاف بقراره رقم (18069) بتاريخ 21 تشرين ثاني 1996 مرّة أخرى على الطلب من الشرطة إزالة هذه الأجهزة

---

[1] فمثلاً اعتقل الباحث بتاريخ 4 آب 2015 من المسجد الأقصى المبارك مع 7 من حراس المسجد لعدّة أيام، بتهمة ضرب مستوطن حاول رفع العلم الصهيوني على صحن الصخرة المشرفة جنوب قبة السلسلة، وأثناء التحقيق عرض المحقق الاسرائيلي على الباحث وبقية الحراس مقطعاً مصوراً للحادثة بواسطة كاميرا التنكزية البعيدة عن الموقع أكثر من 300 متر، يظهر في المقطع أن كاميرات المراقبة متحركة، ويتم التحكم بها عن بعد، وأنها ملونة وعالية الوضوح وترصد معظم ساحات المسجد . وتتحرك لتصوير الموقع بمجرد ابلاغ الشرطة في ساحات المسجد عن أي حدث، وقد استخدمت تسجيلاتها في المحكمة المركزية في القدس لإبعاد الباحث والحراس عن المسجد . وكذلك استخدمت تسجيلات الكاميرات في عشرات ملفات الإدانة في المحاكم الاسرائيلية للمرابطين والمرابطات وطلاب مصاطب العلم وحراس وشباب المسجد الأقصى، على خلفية أحداث الرباط والتصدّي لاقتحامات المستوطنين وشرطة الاحتلال، منذ عام 2010 حتى إعداد هذه الدراسة، التي تعتبرها شرطة ومخابرات الاحتلال مخلّة " بالأمن العام وسلامة الجمهور " .

والسماعات المطلّة على الأقصى من فوق مبنى التنكزية، مشيراً إلى هذه الأجهزة سبق أن تم تركيبها قبل ثلاث سنوات وأزيلت بطلب من الأوقاف (م.ع.ق، كتب الرد على الشرطة، رقم 1719، ورقم 1755، بتاريخ 1996/11/30+27) غير أن الشرطة الإسرائيلية لم تأبه لهذه المطالب، وبقيت هذه المحطّات واللّواقط وأجهزة الساتلايت حتى إعداد هذه الدراسة وازداد عددها لتصبح 3 أبراج كبيرة فوق الرواق الغربي والمدرسة التنكزية، وأضيف لها أنظمة تكييف وأجهزة تجسس وسماعات جديدة بعد عام 2000م .

وبهذا تنتهي الفصول الثلاثة لهذه الدراسة،

" وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "

- **النتائج :**

1- يعتبر قسم الحراسة في المسجد الأقصى أحد أهمّ وأكبر الأقسام الفاعلة التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس. وقد أنيط به تاريخياً مهمّة حفظ أمن وحرمة الأقصى طيلة عقود من الزمن. وقد تأثرت بنيته ومهامه وعلاقاته، تبعاً لأحداث مفصليّة حصلت في تاريخ المسجد الأقصى .

2- يعتبر أداء الحراس وصلاحياتهم في الأقصى مؤشراً ميدانياً قويّاً على حالة الوصاية والإدارة الأردنية المستمرة على المسجد رغم وجود الإحتلال الإسرائيلي.

3- اعتمد تأمين المسجد الأقصى طوال الفترة من عام 1948م حتى عام 2000م على العنصر البشري بشكل أساسي، وتطلب ذلك وجود عدد كبير من الحراس. وكشفت هذه الدراسة عن نقص شبه دائم في عدد حراس المسجد الأقصى من عام 1948م حتى عام 2000م. مع محاولات من إدارة الأوقاف والسلطات الأردنية لتلبية الاحتياجات وإيجاد الحلول .

4- المشاريع المشتركة لدعم رواتب الحرّاس كانت مهمّة للغاية، إلا أن تأخر حوالاتها المالية أحياناً تسبب بأزمات مالية لإدارة أوقاف القدس. أثّرت على عمل الحراس واستقرارهم الوظيفي في سنوات حرجة من الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

5- يحدد وجود الإحتلال الإسرائيلي أفق الصلاحيات الأمنية لحراس المسجد الأقصى ويمنعهم من حيازة أي أسلحة أو أدوات حماية ذاتية للدفاع عن النفس وحراسة المسجد كما في العهد الأردني، واقتصرت المعدّات المتاحة في عهدة الحارس على مصابيح الإنارة والصافرات وأجهزة الاتصال.

6- تأثر عمل القسم وانجازاته وتطويره بالروتين الحكومي، وغياب الرؤية الشاملة والتخطيط الإستراتيجي لأمن الأقصى، ولم تستجب وزارة الأوقاف الأردنية ودائرة أوقاف القدس أحياناً لمطالب وتوصيات القسم بالسرعة المطلوبة .

7- خلال مدّة الدراسة، لم يحظ تدريب الحراس وتأهيلهم بالاهتمام والتخطيط الكافي، ولم تتبنّى إدارة أوقاف القدس برامجاً تدريبية وتأهيلية متكاملة للحرّاس القدامى أو الجدد، لتطوير أداءهم ومهاراتهم في المجالات القريبة من طبيعة عملهم. وقد أثّر ذلك بشكل مباشر في أداءهم العام، وفي انضباطهم الإداري، وفي تعاملهم اليومي مع محيطهم الوظيفي .

8- إعتمدت دائرة أوقاف القدس وإدارة قسم الحراسة شبكة كبيرة من الإجراءات الأمنية التي تهدف في مجموعها إلى تأمين المسجد الأقصى، وعملت على تنفيذها ضمن الامكانيات المتاحة عموماً، لكن دون تخطيط شامل لأمن المسجد، على أسس علم أمن المواقع الحيوية . وقد اشترك حراس الأقصى مع الشرطة الأردنية في تأمين المسجد وبواباته الخارجية طوال العهد الأردني، ونشأت علاقة تعاون وتكامل وظيفي بينهم،

9- عملت شرطة الاحتلال الاسرائيلي بعد عام 1967م على فرض نفسها كبديل للشرطة الأردنية في المسجد الأقصى بقوة الأمر الواقع واستحوذت على صلاحياتها ومقرّاتها. واستخدمت لتمهيد ذلك ضباطاً وعناصر من العرب .

10- تطورت نقاط المراقبة الثابتة والدوريّات المتحركة لحراس الأقصى بشكل جيد عبر الزمن، وازدادت بازدياد عدد الحراس في الوحدات المختلفة، وتعتبر النقاط الثابتة للمراقبة بمثابة العمود الفقري لإجراءات الأمن التي يطبقها القسم في الأقصى

11- لم يخصص القسم نقطة حراسة ثابتة لباب المطهرة من عام 1948م حتى عام 2000م، وهو ما شكّل ثغرة أمنية للمسجد، بينما اهتم بمراقبة آبار المسجد وفضاءاته السفلية واستحدث برامج غير منتظمة لفحص الآبار. ومن الخطير هجران استخدام آبار المسجد وعدم تنظيفها وفحص جودة مياهها باستمرار، وبقاء المسجد مرهوناً لإمدادات المياه الإسرائيلية .

12- طبّق قسم الحراسة منذ عام 1978م إجراءات تعزيز حراسة عمليّة جيدة للمناسبات والمواسم الكبرى، كالاستعانة بمتطوّعين من الطلّاب والمصلّين وموظفي الأوقاف وقد وفّرت الحراسة التطوعية ولجان النظام والكشّافة وجمعية حراسة الأقصى، اسناداً جيّداً لحرّاس الأقصى منذ عهد المجلس الإسلامي الأعلى حتى عام 2000م .

13- تأثرت مسيرة قسم الحراسة عموماً بعلاقته مع أجهزة الأمن والشرطة المحيطة به، وبعناصر وضباط الشرطة العرب في جهاز الشرطة الاسرائيلية، وبالانتماءات الحزبية لبعض الحرّاس . وقد تعرّض معظم حراس الأقصى للاستدعاء والتحقيق والاعتقالات التعسفية والضغوطات الأمنية الإسرائيلية، وخصوصاً منذ مطلع الانتفاضة الأولى عام 1987م حتى عام 2000م .

14- تعاون إدارة الأوقاف وقبولها ببعض الترتيبات الأمنية، قابله غالباً انتهازية وتغوّل من قبل شرطة الإحتلال، وقد ساهم تباطؤ الأوقاف في تنفيذ مشاريعها ورؤاها الأمنية في المسجد عبر قسم الحراسة، إضافة لاستخدام الشرطة الاسرائيلية لضباط وعناصر شرطة عرب في المسجد، في منح الأفضلية للطرف الإسرائيلي لفرض رؤيته وإجراءاته الأمنية، على حساب صلاحيات الأوقاف .

15- عملت شرطة الاحتلال منذ منتصف الثمانينات على تركيب بوابات فحص إلكترونية على أبواب المسجد وتسخير الأنظمة التقنية الحديثة في الرقابة عليه، واستمرت تتحين الفرص لتنفيذ ذلك. وقد أفشلت الانتفاضات والهبّات الفلسطينية المتتالية العديد من المخططات الأمنية في المسجد أو أخّرتها لسنوات. وطالما المسجد محتلّ، فإن أمنه سيبقى في خطر. وشرطة الإحتلال لا يمكن أن تؤتمن عليه .

- **التوصيات :**

1- ينبغي للباحثين الاستمرار في دراسة جميع مكونات أرشيف قسم الحراسة، لثرائها بالبيانات والمعلومات الهامّة غير المنشورة عن التاريخ الإداري والأمني للمسجد الأقصى المبارك.

2- ينبغي لإدارة الأوقاف وقسم الحراسة توظيف الأساليب العلمية الحديثة، في مراجعة وتخطيط وتطوير إجراءات الأمن في المسجد الأقصى. ومستوى تأهيل الحراس وتدريبهم، ومعايير انتقاءهم.

3- من المهم تعزيز الحاضنة الشعبية حول حرّاس المسجد الأقصى على المستوى الاستراتيجي وتعزيز الغطاء السياسي والقانوني لنشاط قسم الحراسة .

4- ينبغي لقسم الحراسة تكثيف مراقبة جميع الفضاءات السفلية للمسجد الأقصى بشكل دوري، وينبغي لدائرة الأوقاف تنظيف جميع آبار المسجد وقنواته السفلية، وتفعيل استخدامها لأغراض الشرب والوضوء والبستنة والنّظافة كذخر استراتيجي للمسجد وأمنه .

5- تسريع الاستجابة لمطالب واحتياجات وتوصيات قسم الحراسة، من قبل دائرة أوقاف القدس ووزارة الأوقاف الأردني، من شأنه تحييد الكثير من الأخطار الأمنية، وإنهاء ظواهر سلبية تمسّ حرمة المسجد. ومن شأنه لجم تدخّلات سلطات الإحتلال في صلاحيات حراس المسجد .

6- ينبغي تسخير كل الجهود الرسميّة على جميع المستويات السياسية والدبلوماسية والإدارية، لزيادة عدد الحراس إلى الحدّ الكافي لحفظ أمن وحرمة الأقصى، ضمن رؤية استراتيجية واضحة المعالم

7- ينبغي مضاعفة الضغط على سلطات الإحتلال الإسرائيلي بشتى الوسائل، وفي جميع الميادين والمحافل، لإجبارها على التراجع عن التغييرات الخطيرة في حالة "الستاتسكو" والتي تصاعدت بشكل خطير وأكثر جرأة بعد عام 2000م.

8- تعزيز حالة الرباط وطلب العلم والحراسة الشعبية وأعداد موظفي الأوقاف وبرامج زيارة المسلمين للمسجد من شأنه دعم قسم الحراسة، والحفاظ على أمن المسجد.

9- ينبغي لقسم الحراسة العمل على مواكبة أحدث وسائل الإتصال والمراسلات والأرشفة والمراقبة والتوثيق الأمني، المستخدمة في أقسام الحراسة الحديثة حول العالم، مع مراعاة خصوصية حالة المسجد الأقصى تحت الإحتلال.

قائمة المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم .**

- **الحديث الشريف :**

1- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (241هـ): **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة. بيروت. 1421هـ.

2- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (279هـ): **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى الحلبي. مصر. 1395هـ.

3- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري (261هـ): **الجامع الصّحيح**، مراجعة: هيثم الطعيمي، المكتبة العصرية. صيدا. 1436هـ.

- **السّجلّات والوثائق :**

1- سجلات محكمة القدس الشرعيّة :

- السجل 43، (1567م/ 975هـ)

2- أرشيف بيانات الهيئة الإسلامية العليا.

3- السجلات الإدارية والأمنية لقسم الحراسة :

- مجموعة سجلات " أحوال المسجد الأقصى المبارك " – **(س.أ)**
- مجموعة سجلات " فتح وإغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك " – **(س.ب)**
- مجموعة سجلات " اثبات دوام الحرس " – **(س.د)**
- مجموعة سجلات " الوظيفة اليومية والأسبوعية " – **(س.و)**

4- الوثائق الأرشيفية لقسم الحراسة :

- مجموعة تقارير " أمن المسجد الأقصى المبارك " - **(ت.أ)**
- مجموعة وثائق " متفرقات قسم الحراسة " - **(و.ق)**
- مجموعة وثائق " إدارة المسجد الأقصى " - **(و.م)**
- مجموعة وثائق " أذونات وتصاريح قسم الحراسة " - **(و.ص)**

5- مجموعة وثائق " الملف العام لدائرة الأوقاف الإسلامية " - (م.ع.ق)

- **المراجع العربية :**

1- ابن منقذ، أسامة بن مرشد الكناني الشيزري (584هـ): **كتاب الاعتبار**، تحرير فيليب حتّي. الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. 1970.

2- أبو صالح، م. ذ. (2015): **بيت المقدس وكنوز المسجد الأقصى المبارك والإعتداءات الإسرائيلية**، الطبعة الأولى. دار الجندي للنشر والتوزيع، فلسطين.

3- آل علي، س. (2003): **كفاءة إجراءات حماية المنشآت الهامّة – دراسة ميدانية**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

4- أنيس، إ، وآخرون (2004): **المعجم الوسيط**، الطبعة الرابعة. مجمع اللّغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

5- بنزيمان، ع. (1976): **القدس مدينة بلا أسوار**. ترجمة محمد ماضي. وكالة أبو عرفة للصحافة، القدس.

6- الجعبة، ن. (2011): ملخص مسطرة القدس الزمنية. الخطوط العريضة لتاريخ القدس عبر العصور(ملخّص)، العدد1. ص1-7.

7- الجلاد، إ. (2017): **معالم الأقصى تحت المجهر**، الطبعة الأولى. مركز بيت المقدس للأدب، فلسطين.

8- الحسيني، م. (1999): **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد: عبد الكريم العمر. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

9- حمادة، م. (محرر). (2000): **موسوعة أعلام فلسطين في القرن العشرين**، الطبعة الأولى، دار الوثائق، سوريا.

10- الحنبلي، عبد الرحمن بن محمد العليمي (927هـ): **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، تحقيق عدنان يونس أبو تبّانة. ط2، ج1، ج2. مكتبة دنديس، الخليل. 2009.

11- الخالدي، أ. س. (2013): **رجال الحكم والإدارة في فلسطين**، الطبعة الأولى. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

12- الخطيب، م. ع. (2012): **الأوقاف الإسلامية في فلسطين في العصر المملوكي**، الطبعة الأولى. دار الكتاب الثقافي، عمّان.

13- الدباغ، م. (محرر). (2002): **موسوعة بلادنا فلسطين**، الطبعة الثانية، ج9. دار الهدى للطباعة والنّشر، فلسطين.

14- دهمان، م. أ. (1990): **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، الطبعة الأولى. دار الفكر، دمشق.

15- الدّوسري، غ. (1985): **الحماية الأمنية للمنشآت الصناعية**. في: الندوة الخامسة للأمن الصناعي، أبها، ص1.

16- دوعر، غ. (2012): **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية- الاعتداء على الأرض والإنسان**، الطبعة الأولى. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

17- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون. ط3، ج22. مؤسسة الرسالة، بيروت. 1985.

18- سالم، ع. (ب. ت): **المجد المنيف للقدس الشريف**، الطبعة الأولى. شبكة رنيم.

19- شرّاب، م. ح. (2013): **بيت المقدس والمسجد الأقصى المبارك- دراسة تاريخية موثّقة**، الطبعة الثانية. دار القلم، دمشق.

20- طه، أ. ي. (1999): **باب الرحمة والتوبة في القدس الشريف – دراسة تاريخية معمارية،** الطبعة الأولى. دار الفاروق، القاهرة .

21- العارف، ع. (2007): **المفصّل في تاريخ القدس،** الطبعة الرابعة. المؤسسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت.

22- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين (852هـ): **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز وآخرون، ط1، ج3. دار الكتب السلفية، مصر. 2015.

23- العسلي، ك، (محرّر ومترجم)، وآخرون (معدّون). (1992): **القدس في التاريخ،** الطبعة الأولى. مطبعة الجامعة الأردنية، عمّان.

24- العلمي، س. (1985): **وثائق الهيئة الاسلامية العليا 1967-1984،** الطبعة الأولى. دار الطباعة العربية، القدس.

25- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـ): **القاموس المحيط،** تحقيق مكتب تحقيق التراث. مؤسسة الرسالة، 1998.

26- مفتي، خ. د. (1993): **الأمن ودوره في المحافظة على المنشآت التجارية والصناعية والتجمعات التخزينية بالمملكة العربية السعودية،** الطبعة الأولى. مطابع سحر، جدة.

27- المقدسي، أحمد بن محمد شهاب الدين (765هـ): **مثير الغرام إلى زيارة القدس والشّام،** تحقيق أحمد الخطيمي. ط1، دار الجليل، بيروت. 1994.

28- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي العبيدي (845هـ): **السلوك لمعرفة دول الملوك،** تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، ج1. دار الكتب العلمية، بيروت. 1997.

- **المراجع الانجليزية :**

1- Bahat, D. (2002**):** ***Touching The Stones of our Heritage***, First Ed. The Western Wall Heritage Foundation, Jerusalem.

2- Lundquist, J. M. (2008): ***The Temple of Jerusalem: Past, Present, and Future***. First Ed. Praeger Publishing, Westport.

3- Natsheh, Y. (2000): ***Ottoman Jerusalem: The Living City 1517-1917***, First Ed. Part 2. Altajir World Of Islam Trust, London.

4- Reiter, Y. (1997): ***The Temple Mount/Al-Haram Al-Sharif: Points of Agreement and Dispute***. First Ed. The Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.

- **مقالات إلكترونيّة إنجليزية :**

1- Silberman, N. A. (1980)**: Biblical Archaeology Review-In Search of Solomon's Lost Treasures.** members.bib-arch.org. Washington. (https://members.bib-arch.org/biblical-archaeology-review/6/4/3, 25.10.2017)

- **مقالات إلكترونية عربية :**

1- الجعبري، ك. (2017، 24 آب)**: الدور الأردني في المسجد الأقصى** ، موقع حبر، الأردن. (https://www.7iber.com/politics-economics/jordanian-role-in-al-aqsa, 1.12.2017)

2- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية (2017): **الهيكل التنظيمي للوزارة**. عمّان. (http://www.awqaf.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=152, 19/5/2017)

3- محمود، إ. (2015, 15 تشرين ثاني): **قصة آخر حارس عثماني للأقصى**، تركيا بوست، اسطنبول. (https://www.turkey-post.net/p-89437, 22.12.2016)

4- مركز الفتوى، (2006، 20 أيلول): **مذاهب العلماء في تناول الطعام في المسجد**-الفتوى رقم: 77398، موقع إسلام ويب، قطر.
(Http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=77398, 27/12/2017)

5- مركز الفتوى، (2009، 16 أيار): **حكم منع السائلين عن السؤال في المساجد**-الفتوى رقم: 121903، موقع إسلام ويب، قطر.
(http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=121903, 29/12/2017)

6- النواري،ع. (2014، 22 تشرين ثاني): **الحملة الصليبية السادسة- 1228م/626هـ**، موقع أهل القرآن، الولايات المتحدة.
(http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=12625, 11/10/2017)

- **الصحف العربية :**

1- **صحيفة الدفاع**، يافا. العدد3880/ 11شباط1948، ص1.

2- **صحيفة الدفاع**، يافا. العدد 3900/ 5آذار1948، ص2.

3- **صحيفة اليرموك**، حيفا. العدد307/ 30 تشرين ثاني1928، ص4.

4- المكابيون- اعتداء متطرفين يهود على حارس الأقصى، (1932، 6 نيسان)، صحيفة مرآة الشرق، العدد 889، ص3.

- **الصحف العبرية :**

1- أسلحة وعصابات وتحريض، (1936، 17 كانون أول)، صحيفة دافار العبرية، العدد 3526، ص1.

2- ترميم للمسجد أم حراسة للمفتي، (1937، 2 أيلول)، صحيفة دافار العبرية، العدد 3476، ص1.

3- حراسات عسكرية في طريقها لمكاتب المفتي، (1937، 21 تموز)، صحيفة دافار العبرية، العدد 3709، ص7.

4- انفجار قنبلة في مسجد عمر، (1938، 18 تشرين أول)، صحيفة دافار العبرية، العدد 4061، ص4.

5- إطلاق نار من مآذن الأقصى على الجيش، (1938، 23 تشرين أول)، صحيفة دافار العبرية، العدد 4065، ص1.

- **المراجع العبرية :**

1- גורן، ד. (2015، 10 באוקטובר): ***טרור מאז ולתמיד- הר הבית כמחסן צבאי וכבסיס טרור איסלמי***. תרגום: רדוואן ג'מאל עמרו. **הר הבית חדשות.**
(https://har-habait.org/?old=%2F2015%2F10%2Fblog-post_10.html , 22/5/2017)

- **الملاحق :**

الملحق 1.1 : وثيقة نادرة كتبت بخط رئيس حرّاس الأقصى البوّابين عام 1909م/1331هـ . [1]

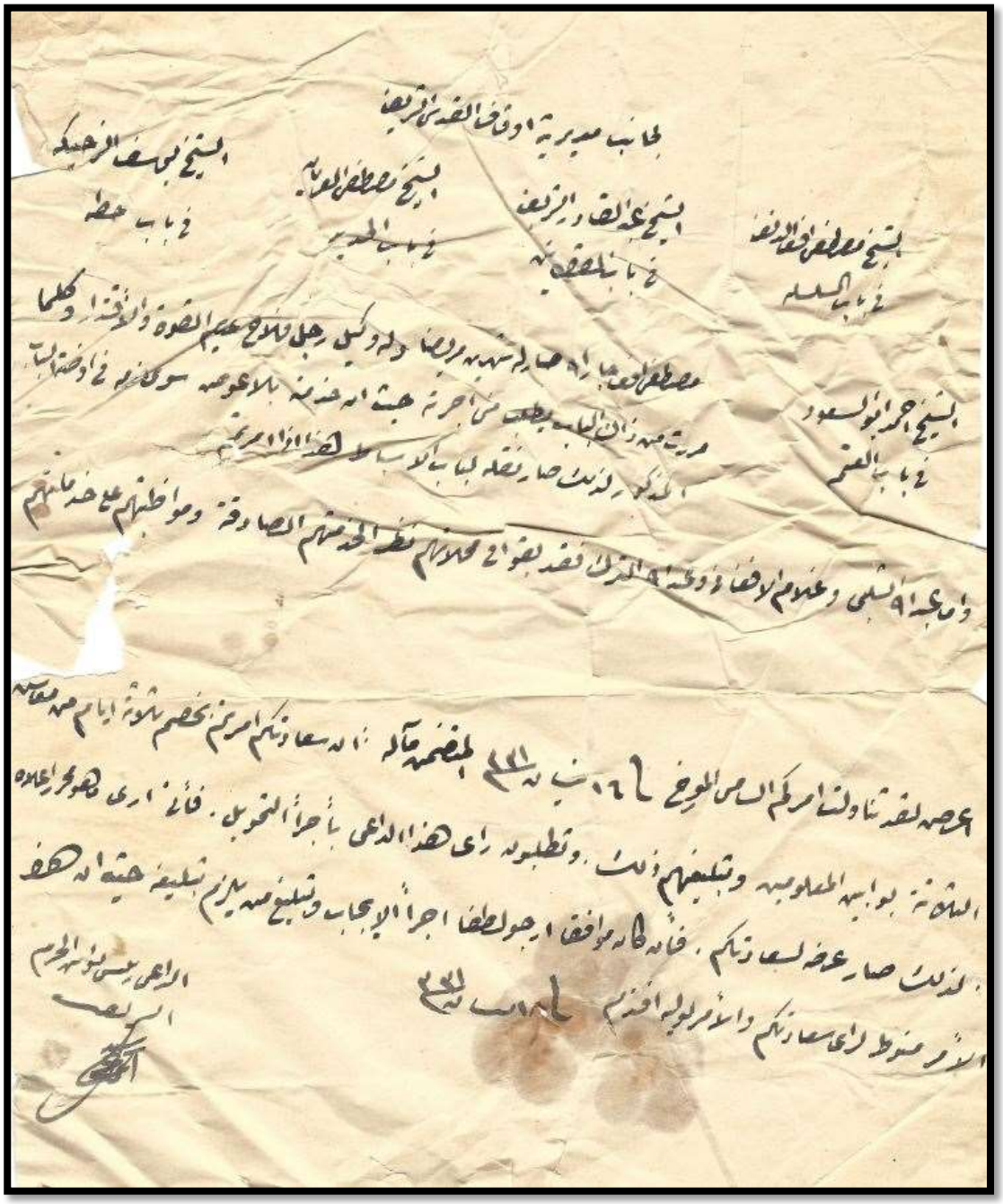

(و.ق، مذكرة رئيس البوابين، رقم C0085، 1909م)

[1] عثر عليها الباحث عام 2015م، خلال فرزه أكياس وثائق قديمة كانت معدّة للإتلاف في المسجد الأقصى المبارك. وصنّفها في أرشيف قسم الحراسة

الملحق 1.2 : نماذج من أذونات زيارة الأقصى الصّادرة عن المجلس الإسلامي الأعلى لعسكريين ومدنيين[1]

(أرشيف قسم الحراسة، نماذج من و.ص، 1943–1946)

[1] عثر عليها الباحث عام 2016م، خلال فرزه أكياس وثائق قديمة كانت معدّة للإتلاف في المسجد الأقصى . وصنّفها في أرشيف قسم الحراسة

الملحق 1.3 : المكابيون – إعتداء متطرفين يهود على حارس الأقصى عام 1932م .

المكابيون

في الحرم الشريف

سار يوم السبت عدد من المكابيين اليهود يتراوح ما بين العشرة الى الاثنى عشر من باب السلسلة دون ان تكون معهم تذاكر تخولهم الدخول الى الحرم فابى البواب ان يدخلهم بدون تلك التذاكر .

ولان احدى السيدات التى كانت معهم لكمت البواب وكادت تقع معركة لولا ان مر من هناك شرطي انكليزي وتدارك الامر قبل حدوث ما لا تحمد عقباه

المرآة : هذا ما صرح به الميجر ساندرز امام الصحفيين في دار الحكومة في اجتماعهم مع السكرتير العام وفيما يلي تقرير دائرة المطبوعات .

بيان دائرة المطبوعات

بين الساعة الحادية عشرة والثانية عشرة من ظهر السبت الواقع في ٢ نيسان جاء لزيارة الحرم الشريف سائح انكليزي ومعه زوجته وثلاثة من اولاده وعلى باب السلسلة طلب الحارس منهم رخصة الدخول التي لم تكن لديهم . وفي اثناء المحادثة التي جرت بين الحارس وهؤلاء الزوار والتي ترجمها فيما بينهم ترجمان يهودي تقدمت نحو الباب زوجة السائح المذكور فحاول الحارس منعها من الدخول فساءت فهم عمل الحارس ولطمته على وجهه وعلى أثر هذا الحادث تجمهر بعض المارة من عرب ويهود فتدخل شيخ الحرم الشريف وصرف الجمع بمساعدة ثلاثة انفار من البوليس

(صحيفة مرآة الشرق، العدد 889، 1932/4/6 ، ص3)

الملحق 1.4 : نشرة قانون جمعية حراسة المسجد الأقصى المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي عام 1928م [1] .

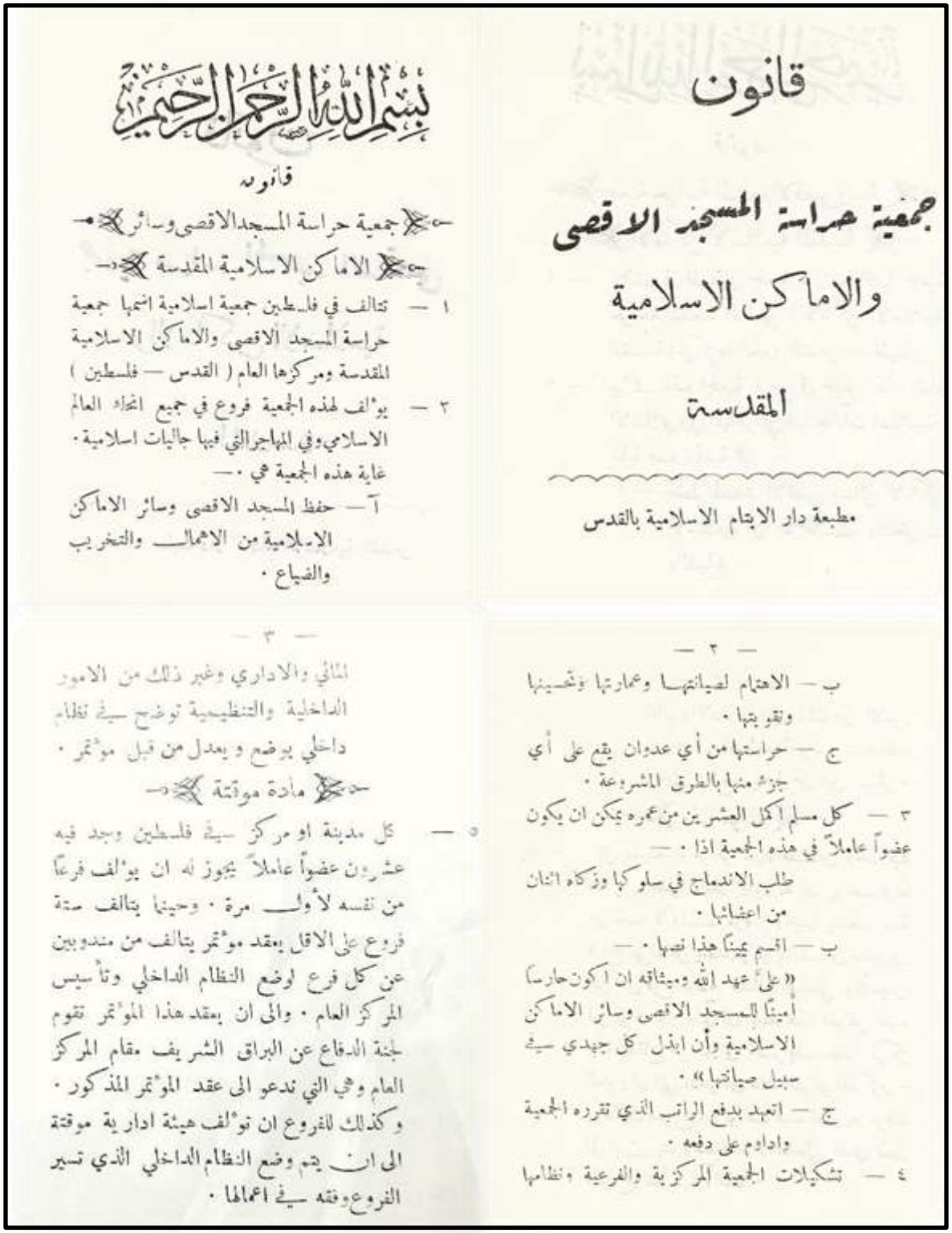

قانون

جمعية حراسة المسجد الاقصى

والاماكن الاسلامية

المقدسة

مطبعة دار الايتام الاسلامية بالقدس

بسم الله الرحمن الرحيم

قانونه

جمعية حراسة المسجد الاقصى وسائر

الاماكن الاسلامية المقدسة

١ — تتالف في فلسطين جمعية اسلامية اسمها جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة ومركزها العام (القدس — فلسطين)

٢ — يؤلف لهذه الجمعية فروع في جميع انحاء العالم الاسلامي وفي المهاجر التي فيها جاليات اسلامية . غاية هذه الجمعية هي : —

آ — حفظ المسجد الاقصى وسائر الاماكن الاسلامية من الاهمال والتخريب والضياع .

— ٢ —

ب — الاهتمام لصيانتها وعمارتها وتحسينها وتقويتها .

ج — حراستها من أي عدوان يقع على أي جزء منها بالطرق المشروعة .

٣ — كل مسلم اكمل العشرين من عمره يمكن ان يكون عضواً عاملاً في هذه الجمعية اذا : —

طلب الاندماج في سلوكها وزكاه اثنان من اعضائها .

ب — اقسم يميناً هذا نصها : —

« على عهد الله وميثاقه ان اكون حارساً أميناً للمسجد الاقصى وسائر الاماكن الاسلامية وأن ابذل كل جهدي في سبيل صيانتها » .

ج — اتعهد بدفع الراتب الذي تقرره الجمعية وادوم على دفعه .

٤ — تشكيلات الجمعية المركزية والفرعية ونظامها

— ٣ —

المالي والاداري وغير ذلك من الامور الداخلية والتنظيمية توضح في نظام داخلي يوضع ويعدل من قبل مؤتمر .

مادة موقتة

٥ — كل مدينة او مركز في فلسطين وجد فيه عشرون عضواً عاملاً يجوز له ان يؤلف فرعاً من نفسه لأول مرة . وحينما يتالف ستة فروع على الاقل يعقد مؤتمر يتالف من مندوبين عن كل فرع لوضع النظام الداخلي وتأسيس المركز العام . والى ان يعقد هذا المؤتمر تقوم لجنة الدفاع عن البراق الشريف مقام المركز العام وهي التي تدعو الى عقد المؤتمر المذكور . وكذلك للفروع ان تؤلف هيئة ادارية موقتة الى ان يتم وضع النظام الداخلي الذي تسير الفروع وفقه في اعمالها .

[1] عثر عليها الباحث عام 2016م، خلال فرزه أكياس وثائق قديمة كانت معدّة للإتلاف في المسجد الأقصى . وصنّفها في أرشيف قسم الحراسة .

الملحق 1.5 : موقع قسم حراسة المسجد الأقصى في الهيكل التنظيمي لوزارة الأوقاف الأردنية .

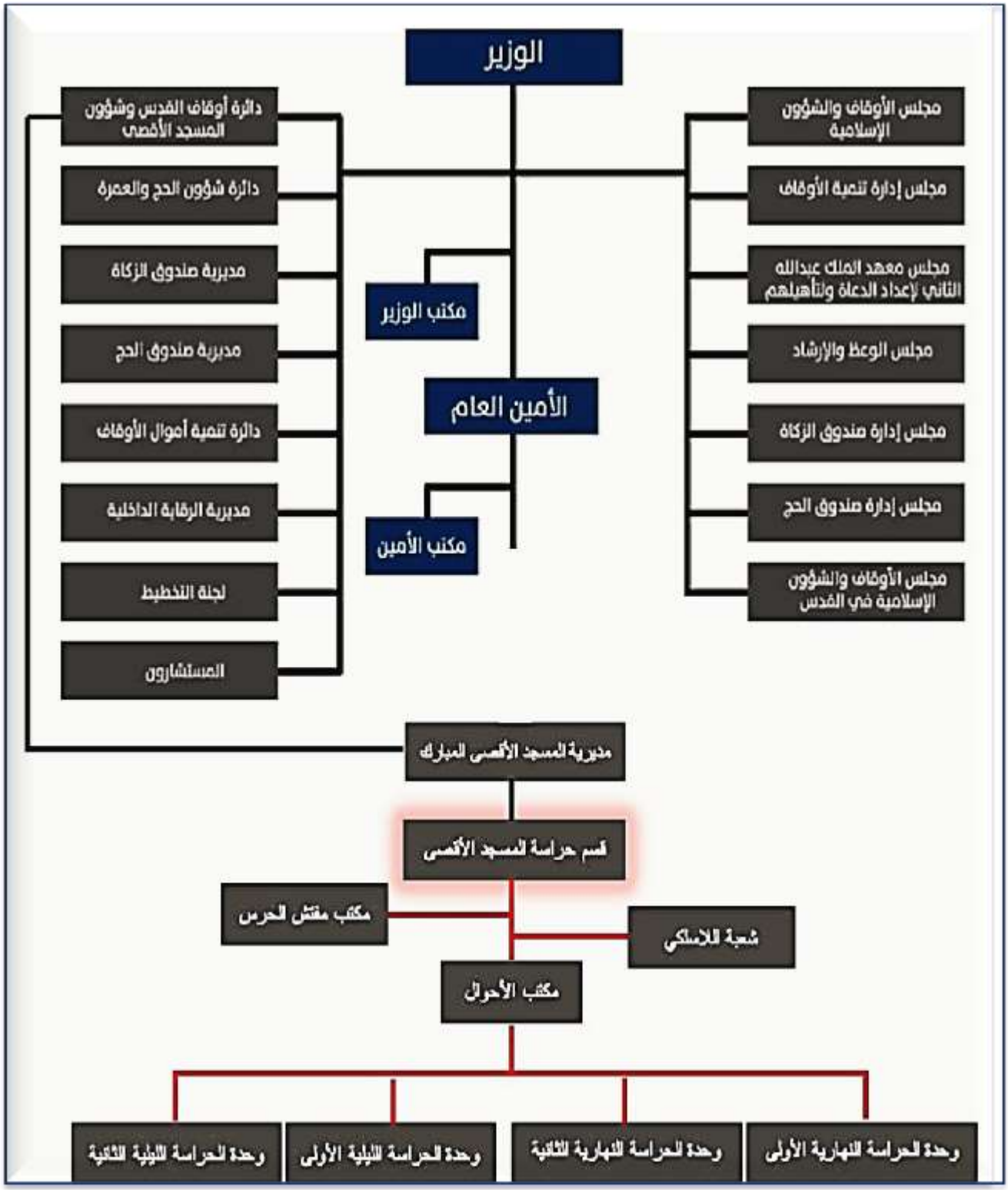

(وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، 2017، بتصرّف)

الملحق 1.6 : معاملة بيع أسلحة قسم حراسة المسجد الأقصى في أواخر العهد الأردني–عام 1960م، من أرشيف قسم الحراسة .

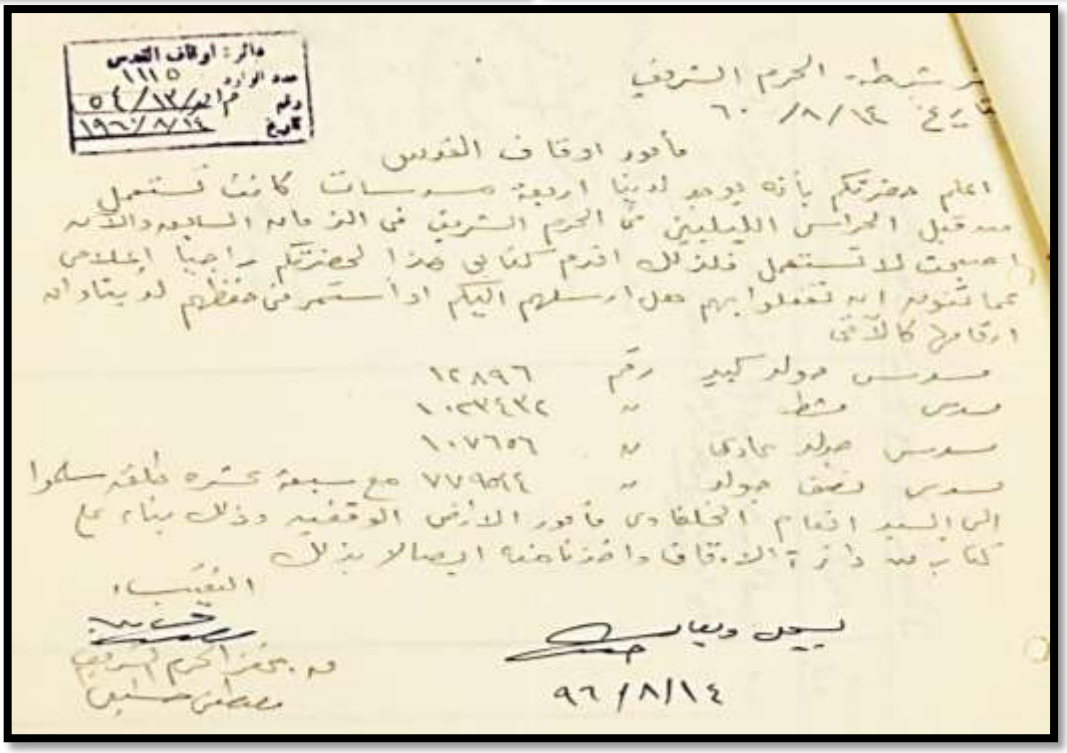

الملحق 2.1 : ملخّص المشروع الأمني المقترح لحراسة المسجد الأقصى بعد حريق عام 1969م

	مكونات المشروع الأمني	التكلفة المقدّرة بالدينار
1-	شراء سيارة إطفاء حديثة كاملة التجهيز للمسجد الأقصى المبارك	20000
2-	إجراء صيانة كهربائية وقائية في قبة الصخرة والمصلى القبلي والمتحف الإسلامي، وتركيب شبكة إنارة كهربائية جديدة مستقلّة لكل المسجد، و3 كشافات على المآذن	11000
3-	إسكان 120 حارس ومنظّف سكناً دائماً في الرّواق الشمالي للمسجد الأقصى وتوفير مطعمهم ودورات مياه وأدوات لخدمتهم .	10000
4-	تعويضات عمل لخمسين حارساً ومنظفاً قديماً، لإنهاء خدماتهم بسبب كبر سنّهم وعدم لياقتهم لأعمال الحراسة.	5780
5-	رواتب للحراس القدامى لمدة 3 أشهر قبل إنهاء خدماتهم، حتى يتم تدريب طاقم الحراسة الجديد في هذه الأشهر.	4000
6-	تسليح جميع نوافذ المسجد الأقصى المبارك بالحمايات الحديدية .	1000
7-	تركيب أسلاك شائكة على جميع الأسطحة والأروقة المطلّة على المسجد الأقصى	2500
8-	تسليح فوّهات آبار المسجد كافة بأغطية حديدية، وجميع منافذ المصلى المرواني، وجميع الفضاءات وفوهات وقنوات تصريف المياه السفليّة.	2000
9-	تركيب خزّان مياه على ارتفاع أعلى من هلال قبة الصخرة المشرفة بسعة 50-100م^3	4000
10-	تركيب 5 مضخّات مياه كهربائية للآبار بعضها ثابت وبعضها متحرّك	2500
11-	تمديد شبكة مياه جديدة لكل المسجد	2500
12-	شراء 40 مطفأة كيميائية متنوعة الأحجام بشكل مستعجل	800
13-	شراء معدّات إطفاء مختلفة بما في ذلك سلالم متنقلة	4000
14-	تركيب مانعة صواعق للمصلى القبلي، وصيانة مانعة الصواعق في قبة الصخرة والتي تضررت في حرب احتلال المسجد عام 1967م	500
15-	تركيب شبكة اتصالات سلكية أو ارضية داخلية لكل المسجد مكونة من 16 خطّ	3000
16-	تعديلات إنشائية على الأبواب المفتوحة والمغلقة في المسجد	500
17-	نفقات سنوية للمشروع الأمني تتضمن رواتب لـ 90 حارساً و 16 عامل إطفاء و14 عامل نظافة و7 عمال آخرين للاتصالات والمستودعات وغيره بواقع 30 ديناراً للموظف شهرياً، و9 مسؤولين لقسم الحراسة بواقع 45 ديناراً شهرياً	55625
18-	احتياطي لميزانية المشروع بنسبة 10%	12970

الملحق 2.2 : نموذج من اليافطات الحديدية القديمة المثبّتة على أبواب الأقصى وفي ساحاته، بعدّة لغات، والتي تنوّه إلى قدسيّة المكان وتعليمات زيارته.

(يافطة إرشادية قديمة، تصوير الباحث، 2018) .

الملحق 2.3 : برنامج فتح واغلاق أبواب المسجد الأقصى المبارك الخارجية لعام 1986م

	الباب	موعد الفتح	موعد الإغلاق	ملاحظات
1-	السلسلة المجلس حطّة	يومياً قبل الفجر	يومياً / بعد العشاء	-
2-	الاسباط الغوانمة الحديد	يومياً / 7:00 صباحاً	يومياً / بعد المغرب مباشرة	-
3-	القطانين	يومياً / 8:00 صباحاً (يتم فتح الخوخة فقط)	يومياً / بعد المغرب مباشرة	يومياً من الساعة 9:00 صباحاً حتى بعد العصر يتم فتح دفّة واحدة كبيرة من الباب
4-	فيصل	يومياً / 8:00 صباحاً	يومياً / 1:30 بعد الظهر	-
5-	المغاربة	-	-	يفتح صباحاً ويغلق بعد الظهر وعدة مرات يومياً دون تنسيق مع قسم الحراسة ، ويراقبه الحراس طوال 24 ساعة للابلاغ عما يدخل منه

(و.ق، برنامج رئيس الحرس لمواعيد الأبواب، رقم C0051، 1986/7/17)

الملحق 2.4 : نقاط المراقبة الثابتة يومياً في المسجد الأقصى، 1980–2000م

	نقطة المراقبة الثابتة	عدد حراس نقطة المراقبة (في كل وحدة حراسة)		
		النهارية الأولى (7 صباحاً – 1 ظهراً)	النهارية الثانية (1 ظهراً – 7 مساء)	الوحدات الليلية (7 مساء – 7 صباحاً)
1–	مكتب الأحوال	1	1	1
2–	باب الأسباط	1	1	1
3–	باب حطة	يغلق باب فيصل ويراقبه حارس باب حطة	1	يغلق باب فيصل ويراقبه حارس باب حطة
4–	باب فيصل		1	
5–	باب الغوانمة	1	1	1
6–	باب المجلس	1	1	1
7–	باب الحديد	1	1	يغلق باب الحديد ويراقبه حارسا باب القطانين والمجلس
8–	باب القطانين	1	1	
9–	باب السلسلة	1	1	1
10–	باب المغاربة	1	يتم دمجها ويراقبها حارس واحد لباب المغاربة	
11–	ساحة المتحف الاسلامي	1		
12–	باب المصلى القبلي	1	1	1
13–	داخل المصلى القبلي	–	1	–
14–	ساحة المصلى القبلي	1	1	–
15–	برج الختنية (الداخل)	–	1	1
16–	باب وساحة المرواني	1	–	1
17–	المنطقة الشرقية (الحرش)	يتم دمجها في نقطة واحدة بحارس واحد	1	1
18–	برج باب الرحمة (القبة)		1	1
19–	باب قبة الصخرة المشرفة	1	1	–
20–	ساحة الصخرة المشرفة	1	–	–
21–	داخل قبة الصخرة المشرفة	–	1	–

(س.و، 1970–2000م)

الملحق 2.5 : " دوريّات الحراسة المتحركة يومياً في المسجد الأقصى ، 1980–2000م "

	الدوريات	حالة الدوريّة في كل وحدة حراسة		
		النهارية الأولى (7 صباحاً – 1 ظهراً)	النهارية الثانية (1 ظهراً – 7 مساء)	الوحدات الليلية (7 مساء – 7 صباحاً)
1–	دوريّة رئيس الحرس	متغيّرة الوقت والمسار	متغيّرة الوقت والمسار	متغيّرة الوقت والمسار
2–	دوريّة مسؤول وحدة الحراسة	متغيّرة الوقت والمسار	متغيّرة الوقت والمسار	متغيّرة الوقت والمسار
3–	دوريّة عامّة (حارس واحد)	تتابع المقتحمين والسيّاح وجميع نقاط الحراسة الثابتة	لا يوجد غالباً	لا يوجد غالباً
4–	دوريّة المنطقة الغربية (حارس واحد)	تختص بتفقد وتبديل حراس النقاط الثابتة الغربية	لا يوجد	لا يوجد
5–	دوريّة المنطقة الشماليّة (حارس واحد)	تختص بتفقد وتبديل حراس النقاط الثابتة الشمالية	لا يوجد	لا يوجد

(س.و، 1970–2000م)

الملحق 2.6 : مثال على توزيع موظفي الأوقاف المنتدبين لتعزيز الحراسة في رمضان، 1978–1983م

	مكان التعزيز (نقطة الحراسة)	عدد موظفي الأوقاف المنتدبين لتعزيز حراس الأقصى خلال شهر رمضان				
		1978	1979	1980	1981	1983
1-	باب المجلس	3	3	3	2	2
2-	باب الحديد	2	2	3	2	2
3-	باب القطّانين	2	3	3	2	2
4-	باب السلسلة	3	3	3	2	2
5-	باب المغاربة	2	2	3	2	2
6-	باب الأسباط	3	2	3	2	2
7-	باب حطّة	2	2	3	2	2
8-	باب فيصل	2	2	3	1	1
9-	باب الغوانمة	2	2	3	–	–
10-	مدرّج الكأس	2	2	3	2	2
11-	مدرّج القبة النحويّة	2	2	3	2	2
12-	مدرّج غرب الصخرة	2	2	3	2	2
13-	مدرّج الأحوال	2	2	3	2	2
14-	المدرّج الشمالي الغربي	2	2	3	1	2
15-	المدرّج الشمالي الشرقي	2	2	3	2	2
16-	المدرّج الشرقي	2	2	3	2	2
17-	المدرّج الجنوبي الشرقي	2	2	3	2	2
	مراقبون :	–	–	4	2	3
	المجموع :	**37**	**37**	**55**	**32**	**34**

(و.ق، كتب توزيع موظفي التعزيز، معاملة رقم C0023، 1978/8/3)

الملحق 2.7 : صورة نادرة لتظاهرة غاضبة في المسجد الأقصى بعد صلاة الجمعة 1970/9/25 ضد النظام الأردني والمصري، خلال أحداث أيلول الأسود الدّامية.

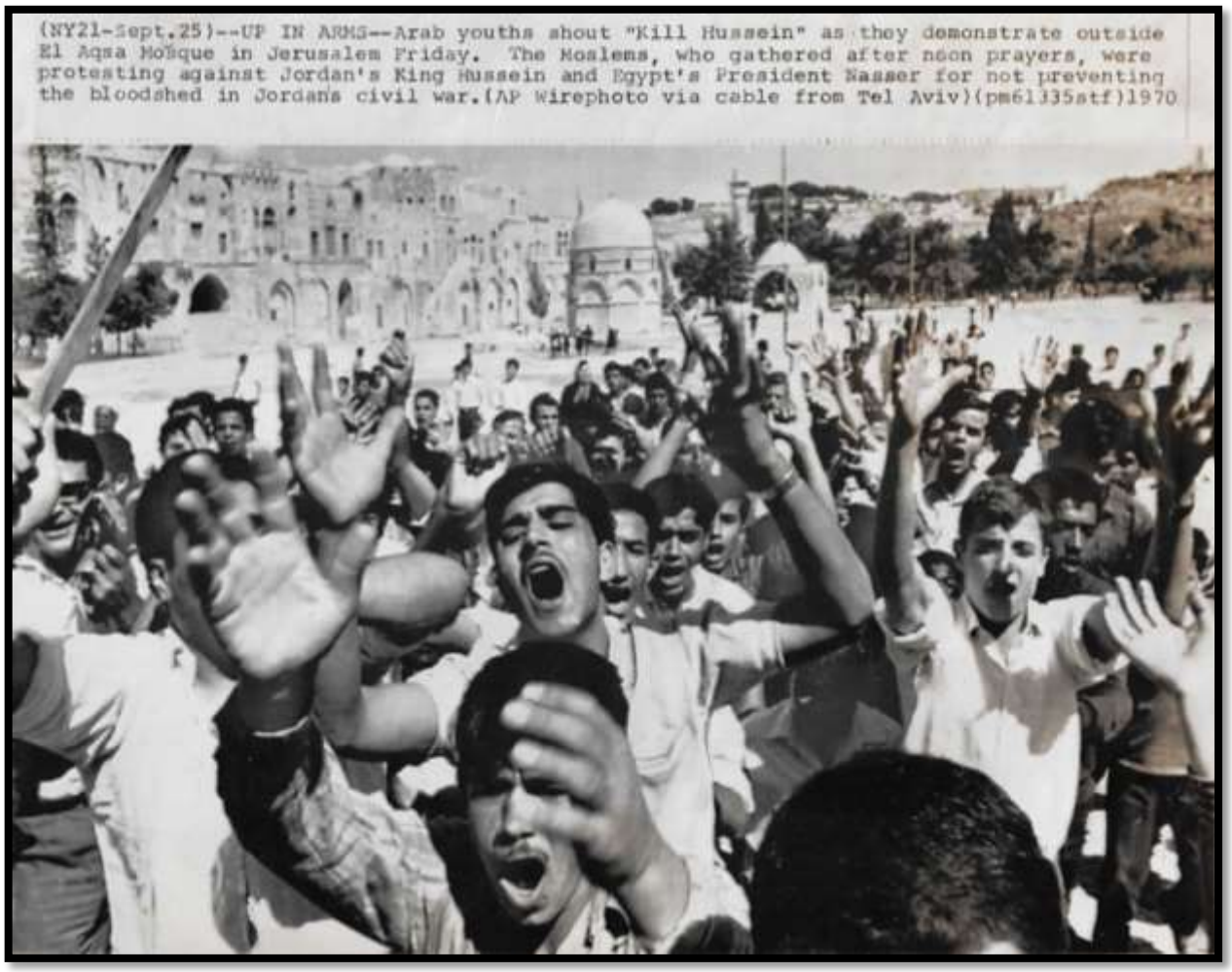

(مصوّر مجهول، 1970)

الملحق رقم 3.1 : تقرير صحيفة هاتسوفاه العبرية عن انفجار عبوة ناسفة في الأقصى، 18 تشرين أول 1938

הודעות רשמיות על הנעשה בארץ

התפוצצה פצצה בשטח מסגד עומר

ביום א' בבוקר ראו שוטרים בריטיים שעמדו על משמרתם על גג המוזיאון (רוקפלאר) התפוצצות בשטח המסגד, בין החומה המקיפה את שטח המסגד לבין שטח הבסיס שעליו בנוי מסגד עומר. ההתפוצצות אירעה במרחק בזה מהחומה הקיצונית ששמה לא היתה יכולה להגיע פצצה מן החוץ. 4 ערבים נפצעו קל מהפצצה. מודיעים על המקרה בפרוטרוט, כדי להבחיש שמועות שהופצו, באילו נורקה מן החוץ פצצה לשטח מסגד עומר.

ליד מגרל דוד נורקה ביום א' ב־1.30 אחה"צ פצצה על שוטרים צבאיים. כן ירו גם על השוטרים, והללו השיבו אש. לא היו אבידות.

עיצר 24 שעות הוטל על ירושלים החתיקה משעה 7 של ליל יום א'.

(انفجار قنبلة في مسجد عمر، 1938، 18 تشرين أول)

الملحق رقم 3.2 : أسماء ورتب بعض الضبّاط العرب في مخفر شرطة الاحتلال الاسرائيلي في المسجد الأقصى، 1967-2000م "

	الرتبة	الاسم	ملاحظات
-1	قائد مخفر الشرطة في المسجد الأقصى	**كاظم الشريف**	أول قائد للشرطة الاسرائيلية في المسجد الأقصى بعد احتلاله عام 1967م، وقد عمل في منصبه في مخفر المسجد حتى بداية الثمانينات .
-2		**فطين جبر**	تولى قيادة شرطة الأقصى خلفاً للضابط كاظم الشريف
-3		**وليد ماضي**	عمل خلفاً للضابط فطين جبر من منتصف الثمانينات حتى عام 1989م، وهو آخر ضابط عربي يتولى قيادة شرطة الأقصى، حيث استلم القيادة بعده سلسلة من الضباط اليهود، أولهم الضابط المتطرف "تسيون" الذي ارتكبت في عهده مجزرة الأقصى عام 1990م ثم الضابط "روبن أدري" ثم الضابط "إلياهو مزراحي" ثم الضابط "عوفر" في أواخر التسعينات .
-4	ضابط تنسيق وارتباط مع دائرة الأوقاف	**عيسى مشعل**	تم تكليفهم بالترتيب من بداية السبعينات حتى عام 2000م بمهمة التنسيق اليومي مع إدارة الأوقاف وإدارة المسجد الأقصى وتنسيق الاجتماعات والاتصالات اليومية.
-5		**تيسير عثمان علي قطّوم**	
-6		**محمود أبو دياب**	
-7	**ضابط وحدة شرطة**	**موسى المصري**	ضابط الوحدة النهارية الثانية في شرطة المسجد
-8	شاويش مخفر الأقصى	**فايز كواملة**	
-9		**باسم حسن**	
-10	**ملازم أول**	**حمادة عابدين**	
-11	ملازم	**تيسير جابر**	
-12		**تحسين الشريف**	

(و.ق، ت.أ، و.م، 1967م-2000م)

الملحق 3.3 : رسالة مكتومة بخط رئيس الحرس جمال مراد حول أمن المسجد الأقصى، عام 1970م

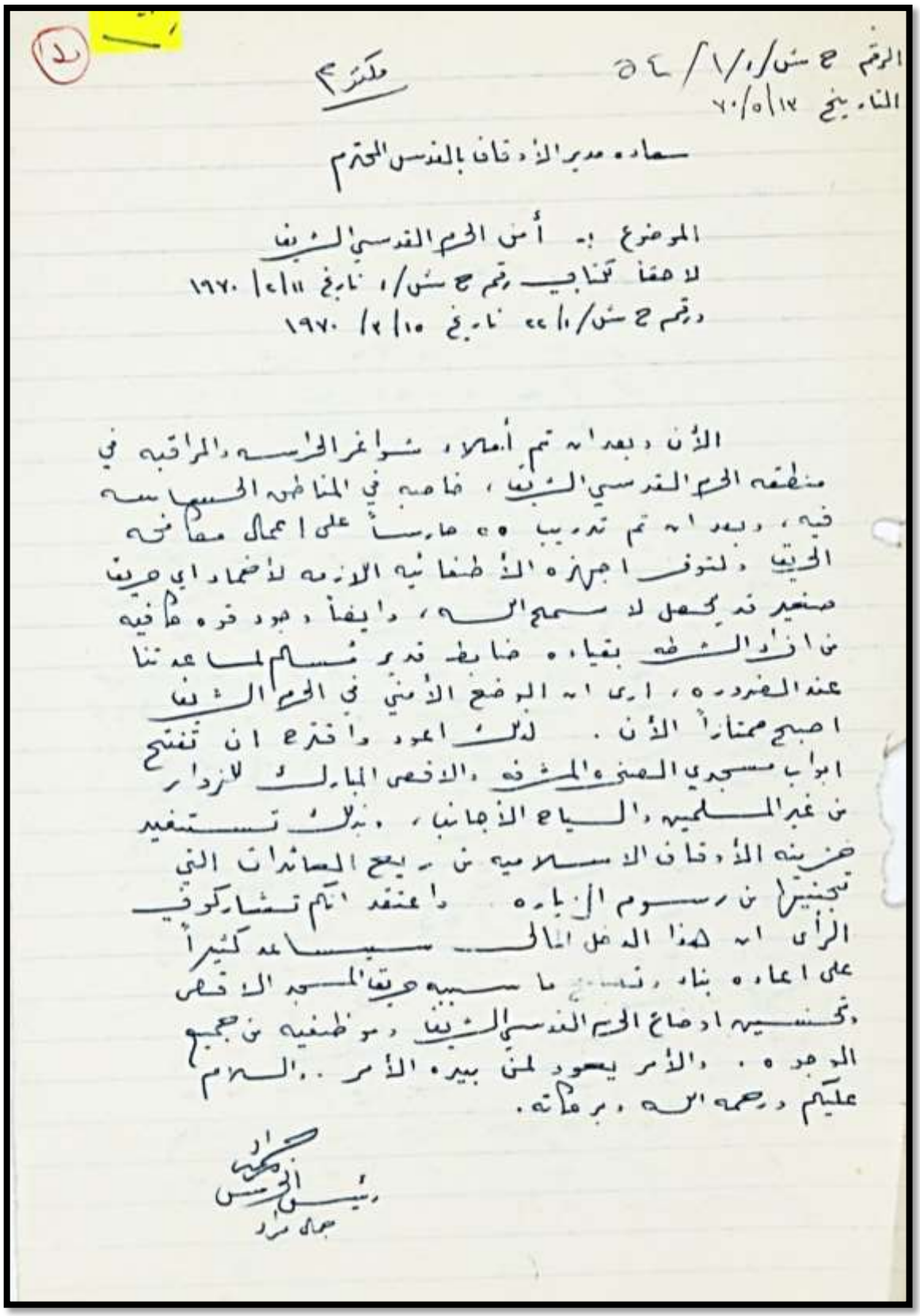

الرقم ح ش/ ١/ ٣٤
التاريخ ١٢/٥/٧٠

سعادة مدير الأوقاف المحترم

الموضوع :- أمن الحرم القدسي الشريف

لاحقا كتابي رقم ح ش/ ، تاريخ ١١/٤/١٩٧٠
ورقم ح ش/ ١/ ٢٢ تاريخ ١٠/٤/١٩٧٠

الآن وبعد ان تم استلام شواغر الحراسة والمراقبة في منطقة الحرم القدسي الشريف ، قامت في المناطق الحساسة فيه ، وبعد ان تم تدريب ٥٠ حارساً على اعمال مقاومة الحريق ، وتوفر اجهزة الاطفاء اللازمة لاخماد اي حريق صغير قد يحصل لا سمح الله ، وايضاً وجود قوة كافية من افراد الشرطة بقيادة ضابط قدير تسلم لمساعدتنا عند الضرورة ، ارى ان الوضع الأمني في الحرم الشريف اصبح ممتازاً الآن . لذلك اعود واقترح ان تفتح ابواب مسجدي الصخرة المشرفة والاقصى المبارك للزوار من غير المسلمين والسياح الاجانب ، وذلك تستفيد خزينة الأوقاف الاسلامية من ريع العائدات التي تجنيها من رسوم الزيارة . واعتقد انكم تشاركوني الرأي ان هذا الدخل المالي سيساعد كثيراً على اعادة بناء ، ترميم ما سببه حريق المسجد الاقصى وتحسينه واضاح الحرم القدسي الشريف ، وموظفيه من جميع الوجوه . والأمر يعود لمن بيده الأمر . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس الحرس
جمال مراد

الملحق 3.4 : نماذج من دخول سيارة خبير المتفجرات الاسرائيلي للأقصى خلال الانتفاضة الأولى 1987-1993م .

	التاريخ	ساعة دخول سيارة المتفجرات	الحادثة
-1	1987/4/5	10:20 صباحاً	إدخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود جسم مشبوه في الساحة أمام المصلى القبلي .
-2	1987/5/3	9:00 ليلاً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود سيارة مفخخة خارج باب المجلس ، وتبين أنه بلاغ كاذب !
-3	1987/10/14	2:30 عصراً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود عبوة ناسفة في غرفة حراسة باب المجلس ، وتبين أنه مجرد محرك غسالة وقد صادرته الشرطة !
-4	1987/11/22	12:00 ليلاً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود جسم مشبوه في ساحة المصلى المرواني، وتبيّن أنه حجر !
-5	1988/2/13	9:45 ليلاً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود قنبلة في المخفر الموجود على صحن الصخرة المشرفة
-6	1989/4/25 19 رمضان 1409هـ	9:00 صباحاً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود جسم مشبوه في ساحة المتحف الإسلامي . ودخلت بعدها مباشرة سيارة مدنية يقودها ضابط شرطة الاقصى (تسيون) تجوّل فيها بشكل استفزازي داخل الأقصى وتوجه للمخفر ثم إلى باب المغاربة
-7	1989/8/29	1:35 ظهراً	حاولت الشرطة إدخال السيارة من باب الأسباط لوجود جسم مشبوه خارج باب حطّة ، ثم تعاملت مع الجسم المشبوه من خارج المسجد .
-8	1990/4/1	12:00 ليلاً	لاحظ حارس باب الغوانمة خلال تفتيش منطقته جسماً مشبوهاً تحت الباب ، وتم استدعاء الشرطة والتي أدخلت السيارة الساعة 12:10 عبر باب الأسباط لمدة 40 دقيقة .
-9	1990/11/14	4:15 فجراً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود سيارة مفخخة خارج باب المجلس ، وتبين أنه بلاغ كاذب !
-10	1991/3/24	9:00 ليلاً	إدعت قيادة الشرطة بأن لديها تحذيرات استخبارية عن وجود عبوات ناسفة في داخل المصّليات المسقوفة ، وأخبرت مكتب الأحوال بذلك ، وأدخلت سيارة خبير المتفجرات مباشرة من باب الأسباط ، وقامت بتفتيش جميع المصلّيات والساحات ، واشترك الحراس بتفتيش مناطقهم بشكل دقيق ، ولم يعثروا على شئ
-11	1992/8/21	9:40 ليلاً	ادخال السيارة من باب الأسباط لادعاء الشرطة بوجود انذار ساخن حول تفجير

			المسجد ، وقد تم تفتيش المصلى القبلي وقبة الصخرة المشرفة وسائر الأبواب والساحات بشكل مشترك بين الحراس والشرطة ، بإشراف قائد شرطة الأقصى الضابط وليد ماضي ، ورئيس وحدة الحراسة جواد المحتسب
12-	1993/2/25	12:05 ليلاً	طالبت الشرطة حراس المسجد بفتح باب الأسباط لإدخال سيارة خبير المتفجرات دون ابداء الأسباب ، فرفض الحراس لعدم وجود ما يستدعي ذلك ، وأخبروا مسؤولي قسم الحراسة وإدارة المسجد وكانت التعليمات واضحة بعدم بفتح الأبواب لها ، فدخل ضباط الشرطة وحرس الحدود وخبراء المتفجرات مشياً على الأقدام ، وفتشوا جميع ساحات الأقصى لمدّة ساعة ، ولم يعثروا على شئ .

(س.أ، 1987-1993م)

الملحق 3.5 : كتاب الموافقة على تركيب البوابات الإلكترونية داخل أبواب المسجد الأقصى عام 1987م شريطة أن يكون ثمنها على حساب إدارة أوقاف القدس .

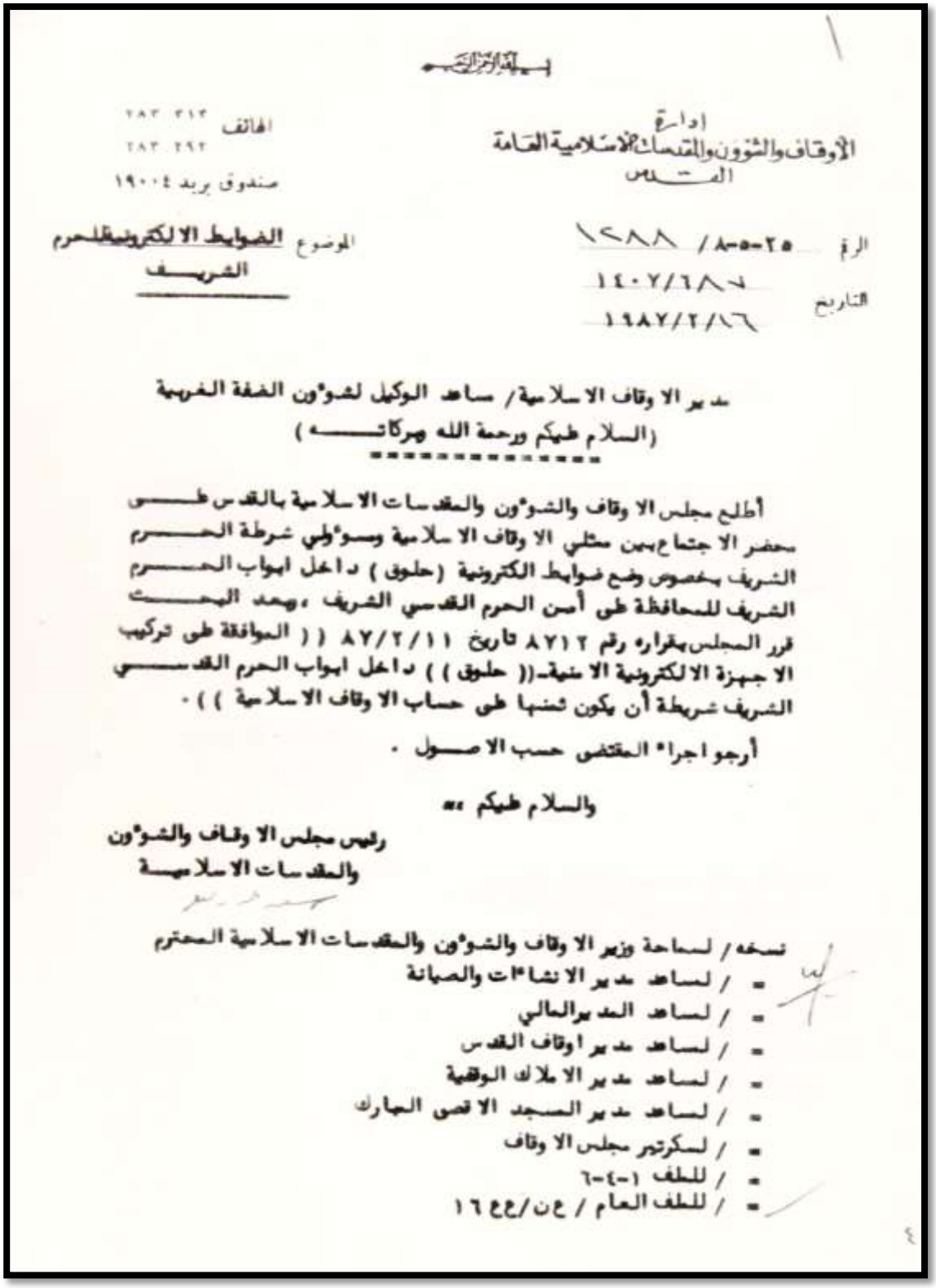

بسم الله الرحمن الرحيم

إدارة
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية العامة
القدس

الهاتف ٢٨٣٢١٢
٢٨٣٢٩٢
صندوق بريد ١٩٠٠٤

الرقم ٢٥-٥-٨/ ١٢٨٨
١٤٠٧/٦٨٦
التاريخ ١٩٨٧/٢/١٦

الموضوع الضوابط الالكترونية للحرم الشريف

مدير الاوقاف الاسلامية/ مساعد الوكيل لشؤون الضفة الغربية
(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

أطلع مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالقدس في محضر الاجتماع بين ممثلي الاوقاف الاسلامية وممثلي شرطة الحرم الشريف بخصوص وضع ضوابط الكترونية (حلوق) داخل ابواب الحرم الشريف للمحافظة على أمن الحرم القدسي الشريف ، وبعد البحث قرر المجلس بقراره رقم ٨٧١٢ تاريخ ٨٧/٢/١١ ((الموافقة على تركيب الاجهزة الالكترونية الامنية-((حلوق)) داخل ابواب الحرم القدسي الشريف شريطة أن يكون ثمنها على حساب الاوقاف الاسلامية)) .

أرجو اجراء المقتضى حسب الاصول .

والسلام عليكم ،،

رئيس مجلس الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية

نسخة/ لسماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المحترم
- / لمساعد مدير الانشاءات والصيانة
- / لمساعد المدير المالي
- / لمساعد مدير اوقاف القدس
- / لمساعد مدير الاملاك الوقفية
- / لمساعد مدير المسجد الاقصى المبارك
- / لسكرتير مجلس الاوقاف
- / للطف (٤-٦)
- / للطف العام / ع ن/ ع ع ١٦

الملحق 3.6 : بعض البراغي المتبقية في عتبات أبواب المسجد الأقصى جرّاء تركيب البوابات الإلكترونية عام 1987م .

(براغي حديدية في عتبات باب الغوانمة ، الباحث، 2017م)

فهرس المحتويات :

إجازة الرّسالة

الإهداء د

إقرار ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

التعريفات والمختصرات ..... ج

ملخّص الدّراسة بالعربية ..... و

الملخص بالإنجليزية (Abstract) ..... ح

الإطار العامّ للدّراسة..... 1

منهجية البحث 5

الدّراسات السّابقة 8

الفصل الأول :

1. تاريخ الحراسة في المسجد الأقصى والتعريف بالقسم 10

1.1 أمن القدس وحراسة الأقصى قبل عام 1948- نبذة تاريخية 10

1.1.1. الفترة ما قبل الفتح العمري الإسلامي (638م) 11

1.1.2. الفترة من الفتح الإسلامي (638م) حتى نهاية العهد الأموي (750م) 11

1.1.3. فترة العهد العباسي (750م – 969م) 13

1.1.3.1. الترميمات العباسية لأسوار القدس والأقصى 13

1.1.3.2. الأمن العام في الفترة العباسية–السلجوقية (1073م–1098م) 14

1.1.4. فترة العهد الفاطمي (969م – 1073م) 14

1.1.5. عهد الإحتلال الصليبي (1099م– 1187م) 15

1.1.5.1. سيطرة منظمة " فرسان الهيكل " على أمن الأقصى وحراسته 15

1.1.6. فترة العهد الأيوبي (1187م – 1260م) 16

1.1.6.1. إجراءات السلطان صلاح الدين في تأمين القدس والأقصى 16
1.1.6.2. هدم أسوار القدس وأبراجها بأمر المعظّم عيسى 17
1.1.6.3. تأثير الخلافات الأيوبية الدّاخلية على أمن القدس والأقصى 18
1.1.7. فترة العهد المملوكي (1260م – 1516م) 19
1.1.7.1. الترهّل الإداري والأمني في الأقصى أواخر العهد المملوكي 19
1.1.8. فترة العهد العثماني (1517م – 1917م) 20
1.1.8.1. التجديد العثماني الأمني لأسوار القدس والأقصى 20
1.1.8.2. الإدارة العثمانية للمسجد الأقصى وحرّاسه 20
1.1.8.3. حراسة التَّكارنة للأقصى في العهد العثماني 21
1.1.8.4. الحالة الأمنية في القدس والاقصى أواخر القرن 17م 22
1.1.8.5. أمن الأقصى خلال اضطرابات أواخر العهد العثماني 22
1.1.9. عهد الإحتلال البريطاني والمجلس الإسلامي الأعلى (1917م–1947م) 24
1.1.9.1. إشراف المجلس الإسلامي على أمن المسجد 25
1.1.9.2. تشكيل جمعية حراسة المسجد الاقصى في عهد الانتداب 26

1.2 تعريف بقسم الحراسة في المسجد الأقصى المبارك (1948–2000) 27
1.2.1. نشأة الوصاية الأردنية على المسجد وتأسيس القسم 27
1.2.2. هيكلية القسم وتبعيّته الإداريّة 27
1.2.3. أعداد الحراس وأنماط توزيعهم 28
1.2.3.1. أعداد الحراس وتوزيعهم في العهد الأردني (1948– 1967) 29
1.2.3.2. أعداد الحراس وتوزيعهم (1967 –1986) 30
1.2.3.3. أعداد الحراس وتوزيعهم (1987– 2000) 36
1.2.4. تسليح الحراس ومعداتهم الشخصيّة 48
1.2.4.1. الأسلحة 48
1.2.4.2. المصابيح اليدوية 49
1.2.4.3. الصّافرات 50
1.2.4.4. أجهزة الإتصال 50
1.2.5. تدريب الحرّاس وتأهيلهم الأمني والإداري والشرعي 53

الفصل الثاني :

2. مهام القسم في حفظ أمن وحرمة المسجد الأقصى باعتباره موقعاً حيوياً مقدساً 56

2.1 إجراءات القسم في حفظ أمن الأقصى باعتباره موقعاً حيوياً 59

2.1.1. إجراءات الإعاقة والتأخير ومنع التسلل للأقصى 61

2.1.1.1. الأسوار وأبراج المراقبة والأسلاك الشائكة 61

2.1.1.2. البوابات الخارجية للمسجد الأقصى 63

– حراسة البوابات في العهد الأردني (1948–1967) 65

– حراسة البوابات بعد الاحتلال الاسرائيلي (1967–2000) 67

2.1.1.3. نظام الأذونات والتصاريح 70

– تصاريح إدخال المركبات الآلية المدنيّة إلى المسجد الأقصى 72

– أذونات زيارة الأجانب غير المسلمين للأقصى ومصلياته ومرافقه ... 76

– أذونات التصوير والبثّ داخل المسجد الأقصى 77

2.1.2.إجراءات المراقبة والتفتيش 80

2.1.2.1. نقاط المراقبة الثابتة والدوريّات المتحركة للحرس 80

2.1.2.2. التفتيش الدّوري للمسجد الأقصى المبارك 83

– التفتيش الدّوري للمصليات والمرافق والساحات 83

– التفتيش الدّوري للآبار والفضاءات السفليّة 85

2.1.3. إجراءات التعزيز العددي والمعنوي للحرّاس 88

2.1.4. إجراءات التدخل السريع ومنع الكوارث 90

2.1.4.1. زيادة سرعة الاستجابة وتوفير المعدّات المطلوبة 91

2.1.4.2. إزالة المواد المشتعلة العشوائية ومنع اشعال النار 92

2.1.4.3. الاستعداد لفصل الشتاء وتساقط الثلوج على المسجد الأقصى 93

2.2 مهام القسم في حفظ حرمة المسجد وقدسيته..... 95

2.2.1 . فرض الإحتشام داخل حدود المسجد 95

2.2.1.1. مخاطبة إدارة السياحة الأردنية ووزارة الاقتصاد حول الإحتشام 96

2.2.1.2. الاستعانة بالشّرطة الأردنية في الأقصى لتطبيق الإحتشام 97
2.2.1.3. التشديد على مسؤولي الأوقاف لمكافحة ظاهرة السّفور 97
2.2.1.4. توزيع ملابس للإحتشام من قبل الحرّاس 98
2.2.1.5. التشديد على الحرّاس ولفت نظرهم لفرض الإحتشام 98
2.2.1.6. تعزيز الرقابة الخارجية على قسم الحراسة لفرض الإحتشام 98
2.2.1.7 مخاطبة جمهور المسلمين وتوعيتهم حول الإحتشام وحرمة الأقصى ... 99
2.2.2. منع البيع في داخل المسجد 100
2.2.3. منع إدخال الأطعمة والأطفال للمسجد 103
2.2.4. مكافحة ظاهرة التسوّل في داخل المسجد 105
2.2.5. متابعة النّزاعات والمشاكل الإجتماعية والعائلية 106
2.2.6. متابعة التظاهرات السياسيّة والحزبية 107

الفصل الثالث :

3. علاقة قسم الحراسة مع الشرطة، وتدخّلها في أمن المسجد الأقصى 109

3.1 الوجود الشرطي في الأقصى قبل عام 1967م، وعلاقة قسم الحراسة به 112
3.1.1. نشأة مخفر شرطة المسجد الأقصى المبارك 112
3.1.1.1. احتماء المفتي وبعض الثوّار المطلوبين داخل المسجد الأقصى 112
3.1.1.2. تكثيف التقارير الإستخبارية والتحريضية ضد الأقصى وحراسه 114
3.1.1.3. بداية نشر الحواجز حول المسجد وفي الطرق الموصلة إليه 115
3.1.1.4. ضلوع بعض حراس المسجد في نشاطات عسكرية ثوريّة ضد الاحتلال .. 115
3.1.1.5. افتتاح مخفر الشرطة البريطانية في المسجد 116
3.1.1.6. خطوات بريطانية وتفجيرات عقب افتتاح المخفر في الأقصى 117
3.1.2. علاقة قسم الحراسة بالشرطة الأردنية (1948-1967م) 119
3.1.2.1. الإرتباط الوظيفي بين الحراس والشرطة الأردنية 120
3.1.2.2. التنسيق الأمني اليومي للمهام بين الحراس والشرطة الأردنية 121
3.1.2.3. تعاون الحراس والشرطة الأردنية في التحقيقات الأمنية المتعلقة بالمسجد ..122

3.1.2.4. تكامل الحراس والشرطة الأردنية في الصيانة الأمنية للمسجد 123

3.2 الوجود الشرطي الإسرائيلي في الأقصى بعد عام 1967م وعلاقته بقسم الحراسة 124

3.2.1. تباين النّظرة للأعمال الشرطية والأمن العام بين الأوقاف وشرطة الاحتلال 125

3.2.2. العلاقة القائمة مع ضباط وعناصر الشرطة الاسرائيلية العرب في المسجد 129

3.2.3. ترميم الأوقاف لمبنى مخفر الشرطة وتزويده ببعض احتياجاته 133

3.2.4. عمل الشرطة الاسرائيلية على متابعة واختراق قسم الحراسة وارهاب الحراس..... 135

3.2.4.1. تزويد المخفر بكشف يومي بأسماء الحراس الليليين وتوزيعهم 135

3.2.4.2. اعتقال الحراس واستدعاؤهم 136

3.2.4.3. محاولة نسج علاقات أمنية مع الحراس 136

3.2.5. دخول سيارات الشرطة الاسرائيلية للمسجد الأقصى 137

3.2.5.1. إحباط عملية كبرى وخطوة منع جريئة من قبل الأوقاف 138

3.2.5.2. تراجع الأوقاف واستثناءات سريعة 139

3.2.5.3. قبول الأوقاف بترتيبات الجنرال "كاسبي" لدخول سيارات الشرطة 139

3.2.6. السّجالات والتفاهمات حول البوابات الإلكترونية والكاميرات والأنظمة الحديثة 141

3.2.6.1. أجهزة الفحص الإلكترونية اليدوية على أبواب المسجد الأقصى..... 142

3.2.6.2. بوابات الفحص الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى 143

3.2.6.3. كاميرات مراقبة المسجد الأقصى 144

3.2.6.4. محطّات الإتصالات اللاسلكيّة واللّواقط الالكترونية 145

النتائج 147

التوصيات..... 145

قائمة المصادر والمراجع 151

الملاحق..... 158

فهرس المحتويات 178